وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العـلمي
جامعة العربـــي التبسي – تبسة–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

العنوان:

تأثير حركة اللاجئين الأفارقة على الأمن الوطني الجزائري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص: دراسات إستراتيجية.

إعداد الطالبة:
ضوبيع خولة.

إشراف الأستاذ:
باديس بن حدة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عطية ادريس	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
بن حدة باديس	أستاذ مساعد(أ)	مشرفا ومقررا
بوحريص محمد الصديق	أستاذ مساعد(أ)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ
وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنسَانَ
مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ﴿٦﴾ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ
﴿٧﴾ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الرُّجْعَىٰ ﴿٨﴾ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَىٰ ﴿٩﴾ عَبْدًا

سورة العلق، الآية 09

قال الله تعالى :

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا
الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾ ﴾

سورة المجادلة

قال الله تعالى :

وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ
حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ۚ ذَٰلِكَ
بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾

التوبة: ٦

صدق الله العظيم.

"اللهم إني أسألك علما نافعا ، وأعوذ بك من علم لا ينفع".

"اللهم انفعني بما علمتني و علمني ما ينفعني و أرزقني علما تنفعني به".

"اللهم أغنني بالعلم و زيني بالحلم و أكرمني بالتقوى و جملني بالعافية ، اللهم لا ترني زمانا لا يتبع العليم و لا يستحي فيه الحليم".

الإهداء

من كل قلبي راقت لي أن أهدي ثمرة هذا المجهود إلى نور دربي **أمي الحبيبة** حفظها الله لي

و أطال في عمرها

إلى **أبي الغالي** والمحترم أطال الله في عمره و حفظه ورعاه.

إلى **أخي و أختي** حفظهما الله و أنار دربهما.

إلى جميع الأهل والأقارب و الأصدقاء و أتمنى لهم دوام الصحة والعافية.

و بأحر الكلمات المليئة بعطر الرياحين أهدى ثمرة جهدي إلى الطاقم الطبي المجتهد و القائم

و الحريص على متابعة حسن سير صحتي و عافيتي أتمنى لهم كل النجاح والتوفيق

و إهداء خاص الى كافة أساتذة العلوم السياسية

و بأحر التهاني و أرقى المعاني إلى من رافقني و ساندني في انجاز هذا المجهود الأستاذ المحترم

و المتألق: بن حدة باديس.

ضويبع خولة

شكر وعرفان

أحمد الله كثيرا و اشكره شكرا جزيلا على توفيقه لي لاستكمال هذا المجهود العلمي

الحمد لله و الشكر لله و الصلاة و السلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد (صلى الله عليه و سلم)

أتوجه بالشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف: بن حدة باديس الذي كان لي خير سند في حسن التدبير والتوجيه.

كما أقدم الشكر الجزيل و الاحترام الوفير لكل من ساعدني و ساندني في انجاز هذا العمل.

و أتوجه بخالص الشكر والاحترام و التقدير و الامتنان إلى كل أساتذة العلوم السياسية على دعمهم و مجهوداتهم الجليلة طوال المشوار الدراسي: د.إدريس عطية، د.أمين البار، أ.أبو حريص محمد الصديق، أ.كيم سمير، أ.يوسف زروال، أ.لموشي نسرين، أ.رقية بلقاسمي، أ.قادري مليكة، أ.عكروم لندة، أ.دريدي محمود، أ.لعجال ليلى، أ. شباني إيناس، أ.محمد عبداوي.

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في افريقيا	19
02	الخريطة رقم 01: خريطة توضح تدفق اللاجئين من مالي والنجير وليبيا وموريطانيا نحو الجزائر	94
03	الخريطة رقم 02: خريطة توضح انطلاق اللاجئين الأفارقة من الجزائر الى الضفة الأوربية في اطار الهجرة غير الشرعية	95

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الغلاف الخارجي	
البسملة	
الاهداء	
شكر وعرفان	
قائمة الملاحق	
فهرس المحتويات	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغةالفرنسية	
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	
المقدمة	أ- م
الفصل الاول: مدخل مفاهيمي ونظري حول ظاهرة اللجوء والامن	14
المبحث الأول : مقاربة مفهومية حول ظاهرة اللجوء	15
المطلب الأول : المسار التاريخي لظاهرة اللجوء	15- 18
المطلب الثاني : مفهوم اللجوء و مفاهيم متداخلة	18-23
المطلب الثالث : أنواع اللجوء	23-24
المبحث الثاني : قضية اللاجئين في إطار القانون الدولي	24-25
المطلب الأول : الاتفاقيات الدولية لشؤون اللاجئين	25-27
المطلب الثاني : الحماية القانونية للاجئين حسب القانون الدولي الإنساني	27-28
المبحث الثالث : الأمن دراسة ايتيمولوجية	28-29
المطلب الأول : مفهوم الأمن و مستوياته	29-38
المطلب الثاني : التصورات الأمنية حسب الاتجاه التقليدي	38-41

فهرس المحتويات

المطلب الثالث : التصور الحديث للأمن	50-41
خلاصة واستنتاجات الفصل الاول	52-51
الفصل الثاني : ملامح البيئة الإفريقية في ظل تنامي التهديدات الأمنية	53
المبحث الأول : مصادر التهديدات في إفريقيا	54-53
المطلب الأول : مصادر ذات صلة بالبيئة الخارجية	59-54
المطلب الثاني : مصادر ذات صلة بالبيئة الداخلية	65-59
المبحث الثاني : طبيعة التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية	65
المطلب الأول : تهديدات ذات الطبيعة السياسية و الأمنية	74-65
المطلب الثاني : تهديدات ذات الطبيعة الاقتصادية و الاجتماعية	78-74
المطلب الثالث : تهديدات بيئية ايكولوجية	81-78
المبحث الثالث : إفرازات التهديدات الأمنية في إفريقيا: مشكلة اللاجئين	81
المطلب الأول : مشكلة اللاجئين في إفريقيا	85-82
المطلب الثاني: موقف الدول الإفريقية من اللاجئين الأفارقة	87-85
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني	88
الفصل الثالث : البيئة الأمنية الجزائرية في ظل تدفق اللاجئين الأفارقة	89
المبحث الأول : العوامل المسببة لاندفاع اللاجئين الأفارقة نحو الجزائر	90-89
المطلب الأول : أهمية الموقع الاستراتيجي للجزائر	95-90
المطلب الثاني : الاستقرار الأمني و السياسي في الجزائر	98-96
المطلب الثالث : تواجد أقلية التوارق في الجزائر	100-99
المبحث الثاني : انعكاسات أزمة اللاجئين في إفريقيا على الأمن الوطني الجزائري	101
المطلب الأول : معطيات إحصائيات للاجئين الأفارقة في الجزائر	105-101
المطلب الثاني : الآثار السلبية المترتبة عن حركة اللاجئين الأفارقة في الجزائر	109-105
المبحث الثالث : العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة اللاجئين الأفارقة	110

فهرس المحتويات

المطلب الأول : آليات السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة حركة اللاجئين الأفارقة	115-110
المطلب الثاني : السيناريوهات المستقبلية المحتملة للاجئين الافارقة في الجزائر	126-115
خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث	127
الخاتمة	132-128
قائمة المراجع	
الملاحق	

ملخص الدراسة:

إستنادا للمعطيات التي تم التطرق إليها من خلال دراستنا لموضوع تأثير حركة اللاجئين الأفارقة على الأمن الوطني الجزائري، تمكنا من الحصول على ملخص شامل.

لقد عرف الإنسان ظاهرة اللجوء منذ القدم باعتبارها من الظواهر الإنسانية المتعلقة بالحراك الإنساني نتيجة للإضطهادات الممارسة في حقه، حيث شهدت هذه الظاهرة تطورا مختلف عبر التاريخ وذلك باختلاف الأسباب والعوامل التي فرضت نفسها على الإنسان أن يكون لاجئا، ومع التصاعد المستمر لأعداد اللاجئين بسبب الحروب والنزاعات أصبحت قضية اللجوء من أبرز القضايا الدولية التي يستلزم على الدول إتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والسياسية كالأمنية للوقوف أمامها والتصدي لهذه المشكلة الدولية المشتركة.

وعليه فإن ظاهرة اللجوء أصبحت ظاهرة أمنية سياسية يستوجب خلق آليات محكمة للتكفل بها وذلك على مستويين حيث يشمل المستوى الأول توفير الحماية الدولية للاجئين والتكفل بهم في إطار قانوني يضمن لهم حقوقهم داخل الدول المستقبلة لهم..

أما المستوى الثاني المتمثل في التنسيق الأمني والتعاون المشترك بين الدول للتصدي لظاهرة اللجوء والحد من انعكاساتها السلبية سواء على الدول المصدرة للاجئين أو الدول المستقبلة لهم.

ومن هنا قمنا بعرض أهم ما يتعلق بموضوع الدراسة من خلال رصد أهم المعطيات التي تشمل ظاهرة اللجوء مع تحليل ملامح البيئة الأمنية الإفريقية وما تحمله من اضطرابات والتي بدورها أفرزت العديد من المشاكل أبرزها مشكلة اللاجئين التي تعد من أكثر المشاكل التي تواجهها معظم دول إفريقيا وقاسما مشتركا بينها. والجزائر واحدة من هاته الدول التي تشهد تدفق كبير للاجئين الأفارقة بصورة مستمرة.

أدت هذه الظاهرة إلى بروز عدة مشاكل داخل التراب الجزائري وعليه فقد عمت الجزائر بوضع آليات سياسية وأمنية وقانونية من أجل التكفل بهذه الظاهرة حيث لعبت الجزائر في هذا الصدد دورين أساسيين من خلال عقيدتها الأمنية، الدور الأول يتمثل في توفير الحماية القانونية والأمنية للاجئين بما يكفل حقوقهم، ودور ثاني متعلق برصد تحركات اللاجئين الأفارقة والوقوف أمام أي تأثير يأتى من قبلهم وذلك عن طريق تكثيف الأمن ومراقبتهم وتسليط عقوبات قانونية لأي لاجئ يقوم بمخالفة القانون وبالتالي فالدولة تستبعد الجانب العسكري في التعامل مع مسألة اللاجئين الأفارقة مفضلة التعامل معها بطرق سلمية عن طريق آليات أمنية وسياسية وهذا أبرز ما يميز العقيدة الأمنية الجزائرية.

Résumé de l'étude:

الملخص باللغة الفرنسية:

Sur la base des données discutées dans notre étude de l'impact du mouvement des réfugiés africains sur la sécurité nationale algérienne, nous avons pu obtenir un résumé complet.

L'homme a connu le phénomène de l'asile depuis les temps anciens que les phénomènes humains liés à la mobilité humaine en raison de la pratique de la persécution dans son droit, où ce phénomène a évolué différemment à travers l'histoire par différentes causes et les facteurs qui se est imposé à l'homme d'être un réfugié, et l'escalade continue du nombre de réfugiés en raison de guerres et les conflits sont devenus question de l'asile des principaux problèmes internationaux, ce qui oblige les États à prendre une série de procédures juridiques et politiques Kalomnah de se tenir devant elle et pour faire face à ce problème international commun.

En conséquence, le phénomène de l'asile politique est devenu un phénomène de sécurité nécessite la mise en place de mécanismes pour faire en sorte que le tribunal et sur deux niveaux où le premier niveau comprend la fourniture d'une protection internationale aux réfugiés et à leur assurer dans un cadre juridique qui garantit leurs droits dans les pays d'accueil ..

Le deuxième niveau de coordination de la sécurité et de la coopération entre les États pour faire face au phénomène de l'asile et de réduire l'impact négatif sur les pays exportateurs réfugiés ou pays d'accueil.

Par conséquent, nous avons présenté le plus important en ce qui concerne l'objet d'une étude en surveillant les données les plus importantes qui comprennent le phénomène de l'asile à l'analyse des caractéristiques de l'environnement de sécurité de l'Afrique et des troubles endurées, ce qui a produit un grand nombre des problèmes mis en évidence par le problème des réfugiés, qui est l'un des problèmes les plus courants rencontrés par la plupart des pays africains et le dénominateur commun entre eux . L'Algérie est l'un de ces pays qui connaissent un flux constant de réfugiés africains.

e phénomène a conduit à l'émergence de plusieurs problèmes au sein du territoire algérien, et il a balayé Algérie a mis des mécanismes politiques, sécuritaires et juridiques afin de prévoir ce phénomène où nous avons joué l'Algérie dans cette clé de connexion Doreen par la doctrine de la sécurité, le premier rôle est d'assurer la protection juridique et la sécurité des réfugiés afin de garantir leurs droits, et le rôle du second relatif au suivi des mouvements des réfugiés africains et de se présenter devant un effet Pati par eux, par l'intensification de la sécurité et de surveillance et de remise des sanctions juridiques pour les réfugiés violant la loi et donc l'Etat exclut le côté militaire dans le traitement de la question des réfugiés africains Altaa favori Avec cela par des moyens pacifiques à travers la sécurité et les mécanismes politiques et c'est la caractéristique la plus importante de la doctrine de sécurité algérienne.

Study Summary:

الملخص باللغة الانجليزية

On the basis of the data discussed in our study of the impact of the African refugee movement on Algerian national security, we were able to obtain a complete summary.

Man has known the phenomenon of asylum since ancient times as human phenomena related to human mobility because of the practice of persecution in his right, where this phenomenon has evolved differently throughout history by different causes and the factors that has imposed itself on the man to be a refugee, and the continuous escalation of the number of refugees due to wars and conflicts have become question of the asylum of the main international problems, forcing the states to take a series of Kalomnah legal and political procedures to stand before it and to deal with this common international problem.

As a result, the phenomenon of political asylum has become a phenomenon of security requires the establishment of mechanisms to ensure that the court and on two levels where the first level includes the provision of international protection to refugees and to ensure them in a legal framework that guarantees their rights in host countries.

The second level of coordination of security and cooperation among states to deal with the phenomenon of asylum and reduce the negative impact on refugee exporting countries or host country.

Therefore, we presented the most important regarding the purpose of a study by monitoring the most important data that include the phenomenon of asylum to the analysis of the characteristics of the security environment of the Africa and enduring troubles, which has produced many of the problems highlighted by the refugee problem, which is one of the most common problems faced by most African countries and the common denominator between them. Algeria is one of those countries with a steady flow of African refugees.

This phenomenon has led to the emergence of several problems within the Algerian territory, and it has swept Algeria has put political, security and legal mechanisms to predict this phenomenon where we played Algeria in this connection key Doreen by security doctrine, the first role is to ensure the legal protection and security of refugees in order to guarantee their rights, and the role of the second in monitoring the movements of African refugees and to stand before a Pati effect by them , by the intensification of security and monitoring and delivery of legal sanctions for refugees violating the law and therefore the state excludes the military side in dealing with the issue of African refugees Altaa favorite With this by peaceful means to through security and political mechanisms and this is the most important feature of the Algerian security doctrine.

مقدمة

تعد قضية اللاجئين من بين القضايا التي بات الإهتمام بها من الأولويات الأساسية للدول ، فقد عرف الإنسان ظاهرة اللجوء منذ القدم متخليا عن أرضه قاصدا مكان آخر للضفر بحياة أفضل بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية ، الاقتصادية و الاجتماعية وكذلك الإيكولوجيا البيئية وتصنيف ظاهرة اللجوء ضمن الحركات الإنسانية التي يصعب التحكم فيها مع التزايد المستمر لدفق حركة اللاجئين خاصة بعد فترة الحرب الباردة

وتعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات التي تواجهها تهديدات أمنية صعبة نتيجة لتلاشي النظم السياسية ، إنعدام الامن ، هشاشة البنى الاقتصادية و الاجتماعية انتشار الفقر و الجوع و الأمراض السارية الخطيرة كل هذه الأوضاع أدت إلى تفاقم المشكلات داخل القارة لعل أبرزها مشكلة اللاجئين التي أصبحت تشكل تهديدا أمنيا كبير داخل المجتمعات الإفريقية وقاسما مشتركا بينهم وفي هذا الصدد شهدت الجزائر توافد كبير للاجئين الأفارقة بإعتبارها من بين الدول الإفريقية التي تحتل مكانة إستراتيجية من خلال إكسابها لموقع جغرافي هام ، وكذا تمتع الجزائر بالاستقرار الأمني على غرار الدول الإفريقية التي تعيش أوضاع أزمة أمنية مأساوية كأزمة شمال المالي و الحراك العربي و انتشار جماعات إرهابية وحركات التمرد المستمرة ومن هنا فقد وجدت الجزائر نفسها أمام تحديات أمنية مع التزايد المستمر لزحف اللاجئين نحوها لشكلوا بذلك تهديدا أمنيا فوق ترابها.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع دراستنا أهمية قصوى لإرتباطه بأحد القضايا الدولية الشائكة التي شغلت حيزا كبير في السياسة الأمنية للدول ألا و هي مشكلة اللاجئين التي تعتبر من المشاكل الديناميكية المشتركة التى تتقاسمها الدول فنتيجة للحروب و النزاعات وحالة اللأمن في معظم الدول يلجأ السكان لمغادرة محل إقامتهم بحثا عن الأمن و الإستقرار في

بلد آخر و بالتالي يمكن إدراج أهمية دراسة هذا الموضوع ضمن مستويين العلمي و المستوى العملي.

الأهمية العلمية: تتضمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع من الناحية العلمية ما يلي :

- ينتمي موضوع دراستنا إلى أهم المواضيع الدولية الراهنة بإعتبار أن قضية اللاجئين قضية انسانية تستدعي الكثير من الاهتمامات الدولية.
- تتمحور أهمية موضوع الدراسة حول حركة اللاجئين الأفارقة التي تعتبر من المشاكل المشتركة بين الدول الإفريقية و الجزائر المرشح الأول التي تعاني من هذه الظاهرة.
- تكمن أهمية الدراسة أيضا حول حركة اللاجئين الأفارقة داخل التراب الجزائري وما تحمله هذه الظاهرة من أعباء تعود على الامن الوطني الجزائري.

الاهمية العملية:

- ظاهرة اللجوء من الظواهر الزاحفة و المتزايدة بصورة مستمرة ، لذا وجب على الدول الإهتمام بها وذلك في إطار القانون الدولي بما يكفل الحماية القانونية لحقوق هؤلاء اللاجئين.
- يعد موضوع اللاجئين من بين المواضيع التي أخذت إهتمام كبير على الصعيد الدولي و الإقليمي لما لها من مخاطر على الدول المستقلة في جميع المجالات السياسية ، الإقتصادية ، الإجتماعية .
- تعتبر ظاهرة اللاجئين الأفارقة من أبرز الظواهر الحرجة و الشائعة بشكل رهيب داخل المجتمعات الإفريقية نتيجة لتصاعد التهديدات الأمنية في المنطقة.
- الجزائر واحدة من بين الدول الإفريقية المستقبلة للاجئين الأفارقة وذلك ضمن سياسة أمنية محكمة للتصدي لمختلف المخاطر الناجمة عن هؤلاء اللاجئين.

أسباب إختيار الموضوع :

تتجلى أسباب إختيار الموضوع لعدة إعتبارات دفعتنا للتطرق له و فيها ما هو ذاتي وما هو موضوعي .

1- الدوافع الذاتية :

- بإعتبار أن موضوع اللاجئين الأفارقة من بين المواضيع التي تفتقر الدراسات حوله.
- الرغبة الشخصية في إختيار هذا الموضوع كونه يحمل العديد من المعاناة للإنسانية المستمرة.
- ميولاتنا الشخصية في الإهتمام بموضوع اللاجئين الأفارقة داخل المحيط الجزائري و ما تشكله هذه الظاهرة من آثار سلبية داخل المجتمع الجزائري.
- محاو لة الكشف عن أبرز ملامح ظاهرة اللاجئين الأفارقة و التعرف على أهم خلفياتها.

2- الدوافع الموضوعية:

- تتدرج هذه الدراسة ضمن الدراسات التاريخية القديمة التي عرفها الإنسان منذ الأزل ومع إستفحال هذه الظاهرة عبر التاريخ أصبحت الدول تتخذ مجموعة من الإجراءات القانونية و برامج أمنية بما يضمن حماية هؤلاء اللاجئين و كذا حماية نفسها من المخاطر الناجمة عنهم.
- من أجل التعرف على ظاهرة اللاجئين الأفارقة داخل التراب الجزائري ومحاولة معرفة المشاكل الناجمة عنهم وذلك في إطار دراسة علمية تكشف عن أهم التفاصيل الخاصة بموضوع اللاجئين الأفارقة وما تحمله هذه الظاهرة من مشاكل تعود على الدول الإفريقية و الجزائر واحدة منهم.

مجالات الدراسة: تشمل مجالات الدراسة ما يلي :

الحدود الموضوعية : يبرز هذا الموضوع أهم التأثير الناجمة عن اللاجئين الأفارقة داخل التراب الوطني الجزائري فقد شهدت الجزائر تدفق أعداد كبير من اللاجئين الذين فروا من الأوضاع المزرية التي تعيشها معظم الدول الإفريقية ، و بالتالي فإن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء على أهم التهديدات الأمنية المتواجدة في القارة الإفريقية وما

نتج عنها من مشاكل كمشكلة اللاجئين وما لهم من تأثيرات على الدول الإفريقية و الجزائر واحدة من هذه الدول .

الحدود الزمانية : تقتصر الحدود الزمانية للدراسة من سنة 2011 – 2017 و تعتبر فترة حرجة شهدت مجموعة من الإضطرابات الأمنية في معظم الدول الإفريقية المرتبطة بالنزاع في شمال مالي و إنتشار الجماعات الإرهابية داعش ، بوكوحرام بالإضافة إلى الحراك العربي و هذا ما أدى إلى فرار سكان نحو الجزائر.

الحدود المكانية للدراسة : معظم دول القارة السمراء كمالي و ليبيا و النيجر التي تعتبر من أكثر الدول الافريقية المضطربة أمنيا و سياسيا ، بالإضافة إلى الجزائر التي تعاني جراء التهديدات الأمنية في معظم دول القارة من خلال حركة اللاجئين وسط ترابها.

مشكلة الدراسة :

في ظل الأوضاع المأسوية التي عرفتها معظم الدول الإفريقية كأزمة مالي ،حركات التمرد ، إنتشار جماعات إرهابية خطيرة ، داعش ، بوكوحرام ، وثورات الربيع العربي وجدت القارة السمراء نفسها أمام تهديدات أمنية معقدة يصعب التحكم فيها و مجابهتها وذلك لتنوع طبيعتها و إختلاف مصادرها ، وما زاد في الأمر تعقيدا هو الإنتشار الرهيب للاجئين الأفارقة الذين فروا من محل إقامتهم بحثا عن الأمن في دول إفريقية مجاورة بما فيها الجزائر التي إستقبلت هؤلاء اللاجئين بالرغم مما تحمله هذه الظاهرة من مشاكل تعود على الأمن الوطني الجزائر بالضرر ، لذا إتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات الأمنية للتصدي لهذه الظاهرة ، و بالتالي يمكن إدراج إشكالية الموضوع محل الدراسة على النحو التالي :

السؤال المركزي:

- ما مدى تأثير حركة اللاجئين الأفارقة على الأمن الوطني الجزائري في ظل إنتشار التهديدات الأمنية المختلفة(التماثلية واللاتماثلية و الصامتة) في القارة الافريقية على ضوء مقاربة أمنية جزائرية لمواجهة هذه الظاهرة ؟

الأسئلة الفرعية :

و في سياق الموضوع أثارت الدراسة العديد من التساؤلات الرئيسية أهمها :

- ما هي المحددات المفاهيمية لظاهرة اللجوء ؟ وما هي أهم المضامين القانونية لوضعها ضمن إطار قانوني محكم ؟
- فيما تتمثل انعكاسات التهديدات الأمنية الشائعة في القارة السمراء على أمن و سلامة الدول الإفريقية المجاورة ؟
- اين تكمن مؤثرات ظاهرة اللجوء في القارة الإفريقية على الأمن الوطني الجزائري؟
- كيف تتعامل الدولة الجزائرية مع ظاهرة اللاجئين الأفارقة؟
- فيما تتجلى أهم السيناريوهات المستقبلية التي يمكن إحتمالها لظاهرة اللاجئين الأفارقة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

و كإجابة مؤقتة على الإشكالية المطروحة وكذا الإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع يمكن إفتراض ما يلي :

الفرضية الأولى : كلما زاد إستفحال التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية كلما أدى ذلك إلى تزايد أعداد اللاجئين الأفارقة بصورة مستمرة

الفرضية الثانية : ان إستمرار تكاثر أعداد اللاجئين الأفارقة فوق التراب الجزائري يؤدي إلى تفاقم المخاطر التي تهدد الأمن الوطني الجزائري.

الفرضية الثالثة : تزايد تدفق اللاجئين الأفارقة بصورة مستمرة نحو الجزائر يؤدي بالضرورة إلى وضع سياسة الأمنية مكثفة للتعامل مع هذه الظاهرة الإنسانية.

المناهج واقتربات المعتمدة في الدراسة:

تعد المناهج تلك الأدوات التي تستخدم لضبط وتحديد الدراسات الإجتماعية حيث يستعين بها الباحث للتوصل إلى أهم المعلومات المناسبة لموضوعه بطريقة علمية وموضوعية،

فمن خلال دراستنا لموضوع تأثير حركة اللاجئين الأفارقة على الأمن الوطني الجزائري تم التطرق إلى مناهج علمية و اقترابات تتمثل في :

أولا:المناهج:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:**

يعتمد هدا المنهج على دراسة و تحليل المشكلات المتعلقة بالجانب الإنساني من اجل الوصول إلى تفسير علمي لظاهرة معينة بشكل منتظم . وغليه فالمنهج الوصفي التحليلي يعتمد على جمع المعلومات ثم تحليلها وتفسيرها فمن خلال دراسة هدا الموضوع تم توظيف أهم المفاهيم و المعطيات التي تساعدنا على فهم ظاهرة اللاجئين وكدا توظيف أهم الاتفاقيات الدولية التي تحدثت عن اللاجئين ووصف الأوضاع المزرية في القارة الإفريقية التي تعتبر سببا رئيسيا لانتشار اللاجئين الأفارقة نحو بلدان مجاورة والتي على رأسها الجزائر

2. **منهج دراسة الحالة:**

يعتبر منهج دراسة الحالة من أهم المناهج المعتمدة في الدراسات الإجتماعية حيث يتم جمع كل المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع معين تم تحليلها وتفسيرها من أجل التوصل إلى أهم النتائج والتعميمات المتعلقة بالدراسة.

وتم توظيف منهج دراسة الحالة في موضوع الدراسة وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات الخاصة بظاهرة اللاجئين الأفارقة في الجزائر ومدى تأثير هذه الظاهرة على الأمن الوطني الجزائري والتطرق أيضا إلى العقيدة الأمنية الجزائرية لمواجهة ظاهرة اللاجئين الأفارقة عن طريق سياسة إستباقية ووقائية للتصدي للأضرار المحتملة جراء تواجد اللاجئين الأفارقة على الأراضي الجزائرية

3. **المنهج الإحصائي:**

يقوم المنهج الإحصائي على جمع المعلومات و البيانات عن طريق الاعتماد غلى لغة الأرقام حول مشكلة معينة للوصول إلى مجموعة من النتائج التي تساعدنا بشكل كبير على اكتشاف حقائق حول ظاهرة معينة حيث يعتمد هدا الموضوع و كدا تحليل و تفسير الأسباب التي جعلت تزايد تدفق اللاجئين الأفارقة نحو الجزائر بشكل مستمر و متصاعد.

ثانيا:الاقترابات :

1. الاقتراب الوظيفي:

يعتمد على معرفة الأدوار الرئيسية المختلفة لإدارة ظاهرة معينة ووضعها ضمن إطار يتكيف مع طبيعة هده الظاهرة. وعليه ومن خلال دراستنا لموضوع اللاجئين الأفارقة اعتمدنا على الاقتراب الوظيفي كون قضية اللاجئين من أهم الملفات الشائكة في أجندة السياسة الجزائرية لدا يستوجب إدارتها عن طريق معرفة الأسباب و التأثيرات و النتائج المترتبة عن هده الظاهرة مع الاعتماد على مقاربة أمنية جزائرية للتصدي لهده الإنسانية المعقدة.

2. الاقتراب النسقي:

يعتبر الاقتراب النسقي من أهم الاقترابات المنهجية و التي بواسطتها يمكن تنظيم و تحليل ظاهرة معينة بطريقة علمية و مرتبة وأن أي خلل في نسق معين يؤدي إلي خلل في جميع الأنساق.

ومن هنا يمكن القول أن ظاهرة اللاجئين المنتشرة في معظم الدول الأفريقية أثرت سلبا على الدول المجاورة المستقبلة للاجئين الأفارقة لما تحمله هده الظاهرة من أعباء سياسية و اقتصادية و اجتماعية تؤثر في التركيبة الأمنية للدول الإفريقية بشكل مباشر.

3. الاقتراب الاتصالي:

يعتبر الاقتراب الاتصالي من ابرز الاقترابات في حقل العلوم السياسية و العلاقات دولية كونه يبين كيفية نقل المعلومات من البيئة المحيطة بالنظام السياسي داخل النظام ذاته ومن هنا يمكن القول أن توظيف الاقتراب الاتصالي في موضوع دراستنا مفاده هو معرفة الأسباب التي جعلت اللاجئين الأفارقة يتوجهون نحو الجزائر و كدا معرفة أهم التأثيرات الناتجة عنهم ودلك بانتقال التهديدات من بلدان مجاورة مصدرة للاجئين إلي الجزائر باعتبارها منطقة عبور للضفة الأوروبية.

4. اقتراب الجماعة:

ويعتبر اقتراب الجماعة من احدث الاقترابات التي تتناول دراسة الجماعات ودورها في المجتمع و الوصول إلى فكرة أساسية مفادها معرفة تأثير جماعة معينة في المجتمع على النظام السياسي، وبالتالي فاقتراب الجماعة يعتمد على جماعة معينة كوحدة تحليل لظاهرة معينة في مجتمع معينة . ومن خلال دراسة هدا الموضوع تعتبر اللاجئين الأفارقة جماعة مضطهدة تركوا محل إقامتهم لعدة أسباب منها سياسية أمنية و اقتصادية و اجتماعية وكدا ايكولوجية بيئية و التوجه إلى بلدان أخرى مجاورة للحصول على حياة أفضل ومن بين هده البلدان نجد الجزائر كأكبر بلد إفريقي مستقبل للاجئين الأفارقة.

فجوهر توظيف اقتراب الجماعة في موضوع دراستنا يكمن في تأثير جماعة من اللاجئين الأفارقة على امن الجزائر و دلك عن طريق التفكير المشترك لهده الجماعة وهي اتخاذ الجزائر منطقة عبور للوصول إلى أوروبا.

أهداف دراسة الموضوع:

تتموقع أهداف دراسة هذا الموضوع في النقاط الآتية:

– إلقاء لمحة حول مفهوم ظاهرة اللجوء و الأمن وذلك بالإحاطة بأهم الجوانب التي تخص هاتين الظاهرتين

– ينتمي موضوع دراستنا إلى أهم المواضيع المشتركة بين الدول الإفريقية التي تتميز بالتعقد و التشابك بحيث تهدف الدراسة إلى التطرق مختلف التهديدات الأمنية المتواجدة في معظم الدول الإفريقية وما انجر عنها من مشاكل كمشكلة اللاجئين الأفارقة التي لها آثار سلبية على دول إفريقية مجاورة

– في ظل تدفق أعداد مهولة من اللاجئين الأفارقة نحو الجزائر تهدف الدراسة إلى وضع أهم الإحتمالات المستقبلية للسياسة الأمنية الجزائرية ومحاولة تقديم أهم الحلول بما يتلاءم مع البيئة الأمنية الجزائرية و يخدم الحفاظ على أمن و إستقرار المنطقة مع محاولة القضاء على ظاهرة اللجوء .

الدراسات السابقة:

نظرا لقلة المصادر التي تناولت موضوع اللاجئين بإعتباره من بين المواضيع التي تتميز بالحداثة ، وتحوله من مسألة إنسانية إلى ظاهرة أمنية تستدعي الإهتمام المكثف من طرف الدول الإفريقية و بالتالي ، تم إلقاء نظرة و على عدد من الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع تشبه موضوع دراستنا نذكر منها :

الدراسة الأولى : دراسة عطوات عبد النور التي تحمل عنوان : " دور الفواعل المحلية في إدارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري " دراسة حالة ولايتي تمنراست وورقلة " و هي عبارة على مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، ومن أبرز ما جاء في هذه المذكرة السياسة الأمنية العامة في الجزائر لإدارة هجرة الأفارقة نحوها ، خاصة في منطقتي تمنراست وورقلة.

الدراسة الثانية : لأحمد محمد علي المسلماني بعنوان " سياسة الدول تجاه لجوء الإفريقيين " و هو مرجع تم التطرق فيه إلى مشكل اللاجئين الفارقة مع ذكر أهم الأسباب و العوامل التي أدت لهروب السكان من مناطقهم إلى دول مجاورة هروبا من الأوضاع المزرية في محل إقامتهم مع ذكر دولة كينيا كنموذج لهذه الظاهرة المعقدة وذكر أهم السيناريوهات المستقبلية التي تحاول توضيح مستقبل اللاجئين في إفريقيا.

و بالتالي يمكن القول أن ما يميز موضوع محل الدراسة عن باقي الدراسات السابقة أنه موضوع متعلق أساسا باللاجئين الأفارقة الذين فروا من الإضطهاد في محل إقامتهم متوجهون نحو الجزائر وتم التعرض إلى أهم العناصر من خلال ذكر التهديدات الأمنية في إفريقيا و التي تمخض عنها مشكلة اللاجئين وما تخلفه هذه الظاهرة من مشاكل و تحديات كبيرة تعود على الدول الإفريقية الأخرى بالضرر وتعد الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه المشكلة كدولة مستقبلة لأعداد كبيرة من اللاجئين الافارقة .

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : مدخل مفاهيمي و نظري حول ظاهرة اللجوء و الأمن

المبحث الأول : مقاربة مفهومية حول ظاهرة اللجوء

المطلب الأول : المسار التاريخي لظاهرة اللجوء

المطلب الثاني : مفهوم اللجوء و مفاهيم متداخلة

المطلب الثالث : أنواع اللجوء

المبحث الثاني : قضية اللاجئين في إطار القانون الدولي

المطلب الأول : الاتفاقيات الدولية لشؤون اللاجئين

المطلب الثاني : الحماية القانونية للاجئين حسب القانون الدولي الإنساني

المبحث الثالث : الأمن دراسة ايتيمولوجية

المطلب الأول : مفهوم الأمن و مستوياته

المطلب الثاني : التصورات الأمنية حسب الاتجاه التقليدي

المطلب الثالث : التصور الحديث للأمن

الفصل الثاني : ملامح البيئة الإفريقية في ظل تنامي التهديدات الأمنية

المبحث الأول : مصادر التهديدات في إفريقيا

المطلب الأول : مصادر ذات صلة بالبيئة الخارجية

المطلب الثاني : مصادر ذات صلة بالبيئة الداخلية

المبحث الثاني : طبيعة التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية

المطلب الأول : تهديدات ذات الطبيعة السياسية و الأمنية

المطلب الثاني : تهديدات ذات الطبيعة الاقتصادية و الاجتماعية

المطلب الثالث : تهديدات بيئية ايكولوجية

المبحث الثالث : إفرازات التهديدات الأمنية في إفريقيا : مشكلة اللاجئين

المطلب الأول : مشكلة اللاجئين في إفريقيا

المطلب الثاني : موقف الدول الإفريقية من اللاجئين الأفارقة

الفصل الثالث : البيئة الأمنية الجزائرية في ظل تدفق اللاجئين الأفارقة

المبحث الأول : العوامل المسببة لاندفاع اللاجئين الأفارقة نحو الجزائر

المطلب الأول : أهمية الموقع الاستراتيجي للجزائر

المطلب الثاني : الاستقرار الأمني و السياسي في الجزائر

المطلب الثالث : تواجد أقلية التوارق في الجزائر

المبحث الثاني : انعكاسات أزمة اللاجئين في إفريقيا على الأمن الوطني الجزائري

المطلب الأول : معطيات إحصائيات للاجئين الأفارقة في الجزائر

المطلب الثاني : الآثار السلبية المترتبة عن حركة اللاجئين الأفارقة في الجزائر

المبحث الثالث : العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة اللاجئين الأفارقة

المطلب الأول : آليات السياسة الأمنية الجزائرية لمواجهة حركة اللاجئين الأفارقة

المطلب الثاني : السيناريوهات المستقبلية المحتملة للاجئين الافارقة في الجزائر.

الخاتمة

تبرير الخطة:

نظرا لطبيعة الدراسة قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول حيث تطرقنا من خلال الفصل الأول إلى مدخل مفاهيمي ونظري حول ظاهرة اللجوء و الأمن وتم التعرض إلى ثلاث مباحث أساسية حيث يحمل المبحث الأول مقارنة مفهومية لظاهرة اللجوء وشمل ثلاث مطال تتمحور حول هذه الظاهرة

أما المبحث الثاني : فيشمل مطلبين تم التطرق فيهما إلى قضية اللاجئين في القانون الدولي و الحماية القانونية التي تضمن هؤلاء اللاجئين

و مبحث ثالث تعرضنا فيه إلى دراسة إيتيمولوجية للأمن و الذي بدوره يحمل ثلاث مطال تبرز أهم التعريفات المختلفة للأمن و كذا النظريات المفسرة للأمن حسب الإتجاهين التقليدي و الحديث

بالنسبة للفصل الثاني تطرقنا فيه إلى وصف البيئة الأمنية للقارة السمراء و ما تحمله من إضطرابات أمنية وسياسية ، إجتماعية إقتصادية و إيكولوجية من خلال تقسمه إلى ثلاث مباحث حيث يشمل المبحث الأول مصادر التهديدات الأمنية في القارة السمراء ومبحث ثاني يبرز طبيعة هذه التهديدات أما المبحث الثالث يدور حول إفرازات التهديدات الأمنية في إفريقيا السمراء ومشكلة اللاجئين كأهم إفراز لهذه التهديدات

أما الفصل الثالث و الأخير الذي خصصناه لدراسة وجود اللاجئين الأفارقة في الجزائر ما تحمله هذه الظاهرة من إنعكاسات سلبية تعود على الأمن الوطني الجزائري بالضرر و عليه قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول أهم الأسباب و الدوافع التي دفعت اللاجئين الأفارقة للتوجه إلى الجزائر ، ومبحث ثاني درسنا فيه أهم المخاطر الناتجة عن تواجد اللاجئين فوق التراب الجزائري ، أما المبحث الثالث أبرزنا من خلاله الآليات السياسية و الأمنية الجزائرية للتعامل مع ظاهرة اللاجئين الأفارقة ودراسة مستقبلية حول هذه الظاهرة

و في الأخير قمنا بوضع خاتمة تحمل أهم النتائج و التوصيات المتوصل إليها من خلال دراستنا للموضوع.

صعوبات الدراسة:

بالرغم من ان هذا الموضوع يحمل اهمية كبيرة خاصة وانه متعلق باهم المشاكل المشتركو لدول القارة الافريقية والتي تتمثل في مشكلة اللاجئن الافارقة الا انه يفتقر الدراسات حوله خاصة الكتب وان ومجدت فهي قليلة يصعب على الباحث الحصول عليها لذا اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المقالات والمذكرات خاصة في الفصل الثالث الذي يشمل دراسة حالة اللاجئين الافرقة في الجزائر فالدراسة في هذا الموضوع نسبته منعدمة وذلك لحداثة هذا الموضوع.

الفصل الأول:
مدخل مفاهيمي ونظري حول ظاهرة اللجوء والأمن

شغل موضوع اللاجئين حيزا واسعا في أجندة السياسة الدولية بإعتباره من ابرز المواضيع التي عرفتها المجتمعات الإنسانية ، و لا تزال و تبقى محور إهتمام العديد من الدول ، كونها تشكل تهديدا أمنيا ديناميكيا يمس أمن الدول هذا ما أدى إلى تكاثف الجهود الدولية للتصدي لهذه الظاهرة وذلك عبر إجراءات قانونية تتمثل في لإتفاقيات دولية وكذا إجراءات أمنية و سياسية تتمثل في برامج أمنية مكثفة لمواجهة مشكل اللاجئين

إنطلاقا من هنا ومن أجل الإحاطة بجميع الجوانب التي تتمحور حول الفصل الأول تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث يظم المبحث الأول مقاربة مفهوميه حول ظاهرة اللجوء وذلك بالإلمام بجميع الجوانب التي تدور حول هذه الظاهرة

أما المبحث الثاني فيشهل أهم الإتفاقات القانونية التي تكلمت عن ظاهرة اللجوء و اللاجئين .

و أخيرا المبحث الثالث الذي يحمل دراسة إيتيمولوجية لمفهوم الأمن حيث تطرقنا فيه إلى مفهوم الأمن و كذا التصورات الأمنية حسب الإتجاهين التقليدي و الحديث عن طريق التوسع في مفهوم الأمن.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول ظاهرة اللجوء:

عرف الإنسان منذ الأزل ظاهرة اللجوء ، تاركا مكانه و أرض بلاده بحثا عن الإستقرار و الأمان الذي يبعده عن جميع أنواع الإضطهاد التي تمارس في حقه و في مكان إقامته ، فلا توجد منطقة من مناطق العالم لم تخلو من هذه الظاهرة ، و قد أخذت ظاهرة اللجوء عبر مراحل تطورها عدة أنواع .

المطلب الأول: المسار التاريخي لظاهرة اللجوء :

لقد مرت ظاهرة اللجوء عبر مسار تطورها بعدة مراحل ، حيث عرف الإنسان منذ القدم هذه الظاهرة وذلك نتيجة للظروف التي فرضت عليه أن تكون لاجئا ، كالإضطهاد والحروب و النزاعات و غيرها .

تعد ظاهرة اللجوء قديمة قدم التاريخ فقد ذكرت التوراة أن أول لاجئين في التاريخ هم " يوسف و أخوته " أي أولاد أرض كنعان الذين دفعت بهم المجاعة إلى اللجوء إلى أرض مصر ، إلى جانب الجوع كانت السياسة العامل الثاني للجوء في العصر القديم ، فقد تجددت هجرة اليهود مثلا إلى مصر بعد غزو بنو خذ نصر فلسطين وتدمير هيكل القدس عام 587 ق م ، وكذلك يذكر هيرودوت أبو التاريخ أن قبيلتين من قبائل القدموسين الذين بنو مدينة طيبة في بر اليونان طلبوا اللجوء إلى أثينا بعد نشوب نوع من حرب أهلية في مدينة كنعان بيد أنه كان لا بد من إنتظار الأزمة الحديثة حتى تأخذ ظاهرة اللجوء بعد كونيا وحتى تتحدد عواملها ما بين دينية و أيديولوجية وقومية ، و قد أمكن التكلم عن أول مليون من اللاجئين في تاريخ البشرية على إثر الحروب الدين التي شهدتها أوروبا في القرن السادس عشر و التي بدأت عمليا مع طرد ملوك الكاثوليك يود اسبانيا في 1492 [1]، و بلغت أوجها مع إضطهادات البروتسانتين على أثر الغاء مرسوم

[1] ميشال ريوبورت ، " **ظاهرة اللجوء : من زمن التوراة إلى زمن الديمقراطية**" ،تم تصفح الموقع يوم : 04 فيفري 2017 الرابط: Daharchives.alhayat.com–issueArchive

نانت الذي يبيح حرية المعتقد الديني.و قد تأدت هذه الحروب و الإضطهادات الدينية إلى تغيير نهائي للتركيبة السكانية لبعض دول أوروبا الصغيرة مثل هولندا ، سويسرا .

– وعرف القرن الثامن عشر موجة كبيرة من الهجرة و لكن الأسباب أيديولوجية فإندلعت الثورة الفرنسية و ما رافقتها من إرهاب أدى إلى نزوح 150 ألف فرنسي وطلبهم للجوء في البلدان الأوروبية المجاورة وكانوا في جلهم من النبلاء و الكهنة و الصناع اليدويين[1]

و في القرن التاسع عشر قرن ربيع الشعوب تلبست ظاهرت اللجوء طابعا قوميا فإبتداءا من ثورة 1848 الت آل معظمها بالفشل ومن أشهر الباحثين فيها ماركس انغلر ، و لكن إنفصال الدول البلقانية عن الإمبراطورية العثمانية هو الذي دفع بمليون ثاني من اللاجئين عن طريق الهجرة فإستغلال البيونان و رومانيا دفع مئات الآلاف من المسلمين إلى اللجوء إلى القسطنطينية كما دفع بالمسيحيين من رعايا السلطان إلى اللجوء إلى دول مجاورة و قد تفاقمت حركة اللاجئين مع إندلاع موجة الإضطهادات و المذابح الجماعية اللاسامية مع روسيا القيصرية في العقدين الأخيرين مع القرن التاسع .

وقد أمكن في الحقبة ما بين 1917و1947 التي إضطر فيها نحو مليون إنسان إلى تغيير بلد إقامتهم رصد أربع عوامل كبرى لظاهرة اللجوء الفردي أو الجماعي :

– إستمرارية المشاكل الديمغرافية المرتبطة بتشكل الدولة القومية ومسعاها إلى التجانس الإثني .

– قيام أنظمة شمولية في الإتحاد السوفياتي وألمانيا ما أدى إلى تشريد وتهجير الأعداء .

–حركة المد والجزر السكانية التي رافقت تطورات الحربين العالميتين .

[1] ميشال ريوبورت ، المرجع السابق" ،تم تصفح الموقع يوم : 04 فيفري 2017 الرابط:
Daharchives.alhayat.com–issueArchive

–تهجير اليهود جراء لا سامية النازية والفاشية كما من جراء تطور الحركة الصهيونية على إثر صدور وعد بلفور.

وقد تولد عن الثروة البلشفية في روسيا مليون لاجىء و معظمهم من الإرهاب الأحمر وبالحروب الأهلية.

وقدمت ألمانيا الهتليرية نموذج أخر لظاهرة اللجوء بعد إستيلاء النازيين على السلطة .[1]

وقد اطلق إنهيار الإتحاد السوفياتي إبتداء من 1989 موجة أخرى من اللجوء وهرب في ذلك العام مليون شخص من المعسكر الإشتراكي كما غادر سبع مئة ألف يهودي بين سنة 1988 و1993 إلى الإتحاد السوفياتي عبر فيينا نحو إسرائيل .

وأوروبا الغربية والولايات المتحدة وقد إنطلقت عدوى الموجة إلى القسم الآسياوي من الإتحاد السوفياتي سابقا ,حيث تسبب حرب الأرميلية الأدربيجانية في القوقاز في نزوح وتهجير ما يقارن مليون نسمة من الأدربيجان المسلمين والارمن المسيحيين .

ولم يقتصر اللجوء في أوروبا فقط وقد تضاعف ثلاث مرات أعداد الإجئين الفلسطنيين جراء إرتفاع معدلات الديمغرافية وتضخم صفوفهم من موجة اخرى من لاجيء حرب 1967 ويقدم تقسيم الهند بعد تقسيم فلسطين صورة لاتقل فجاعة ظاهرة اللجوء في العالم المعاصر ,فعدا المذابح التي أدت إلى سقوط اربعة ملايين ضحية تراكمت عند حدود الدولتين الجديدتين الهندية والباكستنية 14 مليون مهاجر مازال العديد منهم يعيش حتى اليوم في الخيام.

وفي أسيا الوسطى أدى إندلاع الحرب الأهلية الإسلاميين والشيوعيين الجدد في طاجكستان إلى تغيير مكان إقامة 600 الف شخص وفي السياق إنهيار المعسكر

[1] ميشال ريوبورت، المرجع السابق،تم تصفح الموقع يوم : 04 فيفري 2017 الرابط:
Daharchives.alhayat.com–issueArchiv

الإشتراكي أدت الحروب الإثنية في يوغسلافيا السابقة 1.3 مليون شخص من جذورهم وإليهم يضاف مهجروا كوسوفو .

ولا يمكن طي صفحة الهجرة واللجوء في القارة الأسياوية من دون إشارة إلى الثمن الباهض الذي دفعته الشعوب من جراء طبيعة الأنظمة السياسية التي تعيش في ظلها ,فتوحيد الفيتنام تحت ظل النظام الشوعي قد تمخض عن نصف مليون لاجىء الزوارق والثروة الإيرانية شردت مليونين لاجىء عبر العالم .

وفي الموطن العربي كان العراق أول نظام منتج للاجئين من ثم الصومال ولبنان والسودان وصولا إلى أكبر أزمة لاجئين في الوقت الحاصر وهي أزمة السوريين التي تتوقع الممفوصية السامية للشؤون لاجئين زيادة عدد اللاجئين السوريين بشكل مستمر.[1]

المطلب الثاني :مفهوم اللجوء ومفاهيم متدخلة:

1-تعريف اللجوء :

لغة :لجأ فعل لجأ إلى يلجأ ,لجا ولجوءا فهو لاجىء

لجأ الشخص إلى مكان غيره قصده وإحتمى به.[2]

و اللجوء هو إسم مشتق من الفعل لجأ، فيقال لجأ لجأً ويقال لجأ لجوءا، ويقال "لجأ من القوم بمعني انفرد عنهم، واللاجئ للفظ مفرد جمعه اللاجئون وهو الذي هرب من بلاده لأمر سياسي أو غيره ولجأ إلى بلاد غيره، أما الملجأ فهو الملاذ والحصن والمكان ليحتمي به السكان أثناء الغارات الجوية.[3]

---

[1] بدون اسم ولقب الكاتب، "**اللاجؤون في التاريخ من العبريين الى مأساة السوريين**"، تم تصفح الموقع يوم 15 فيفري 2018: www .alithade.aes mobile deails

[2] المعجم المعاني الجامع، "**تعريف ومعنى اللجوء**"، تم التصفح الموقع يوم :18 فيفري 2018: https//www.elmany.com>dit>ar-as

[3] كرم البستاني وآخرون، **المنجد في اللغة العربية**، (لبنان، دار المشرق ودار الفقه في الطباغة والنشر)،2000، ص. 713.

أما اللجوء اصطلاحا: لقد تعددت تعريفات اللجوء واللاجئ وذلك في مختلف الاتفاقيات والوثائق الدولية ومن أهمها: اتفاقية جنيف 1951 م والبروتوكولات التابعة والمكملة للاتفاقية أهمها بروتوكول 1967 وكذلك اتفاقية الوحدة الإفريقية 1969.

فقد عرفت اتفاقية جنيف لعام 1951 والبروتوكول المكمل لها1967 الاجئ هو كل شخص يتواجد خارج بلده خوفا من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين، أو الجنسية أو رأيهالسياسي وينطبق أيضا مصطلح لاجئ على كل شخص جبر على ترك محل إقامته المعتادة بسب اعتداء خارجي.[1]

- اللاجئ وفق اتفاقية الوحدة الإفريقية 1969: وهو الشخص الذي أرغم على مغادرة بلده بسب عدوان خارجي أو احتلال أو سيطرة أجنبية أو الأحداث التي تخل بالنظام العام بشكل خطير.[2]

وينطبق مصطلح لاجئ على كل شخص يجد نفسه خارج بلده الذي يحمل جنسية نتيجة لوجوده خوف له، ما يبرر لديه التعرض للاضطهاد وذلك بسب عرقه أو دينه أو جنسه أو ائتماءه الى فئة اجتماعية معينة5[3]

- أما اللجوء حسب معجم LARUOSSE فهو الإحتماء في مكان من خطر والملجأ هو المكان المخصص للفيئات من المهمشين العجز والمعاقين أما في القانون الدولي فهم الفارون من الاضطهاد والحروب بسب سوء أنظمة دولتهم.

---

[1] **الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في افريقيا 1974.**

[2] شريف السيد علي،"**نظرة عامة على حقوق اللاجئين**"، تم تصفح الموقع يوم 22 فيفري 2018.الرابط: www.amnesty mnena.org

[3] عقبة خضراوي، **اتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الدول لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين**،(الأسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية) ، ص389.

ويعتبر اللجوء صفة قانونية قوامها حماية تمنح لشخص غادر وطنه خوفها من الاضطهاد أو القتل بسب مواقفه أو آراءه السياسية أو جنسية أو دنية، كما يفرض اللجوء على الناس فرضا نتيجة حرب أهلية أو غزو أجنبي عسكري أو كارثة طبيعية.[1]

- **اللجوء في الإسلام:** لم يعني الإسلام بالأمور الدينية فقط، وإنما بالأمور الدنياوية أيضا التي تخص العلاقات بين الأفراد والمجمعات والشعوب والدول ويعتبر اللاجئ في الإسلام من طوائف الأشخاص ذوي الوضع المهدد.

اما على أساس فردي وذلك بفراره وحيدا أو مع أسرته من البلد الذي يتعرض فيه للاضطهاد إلى بلد آخر.

ويعتبر حق اللجوء والملجأ من المبادئ والأعراف العربية الأصلية التي لا يجوز الخروج عليها فقد كان حق الملجأ ضرورة يجب الالتزام بها لتشمل:

- توفير الحاجيات المادية.
- رعاية ومساعدة اللاجئ.
- حماية الممتلكات والأموال.
- إكرام اللاجئ ولو من غير المسلمين والتعامل معه باحترام.
- العدل والحماية الدبلوماسية.[2]

2.التمييز بين مفهوم اللجوء والمفاهيم المشابهة

[1] بهون محمد، "**تطور ظاهرة اللجوء على المستوى الدولي**"،تم تصفح الموقع يوم: 19 فيفري 2018. الرابط: www.mahewar.arg.sasq

[2] أحمد أبو الوفاء،"**حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي للاجئين**"، تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2018.الرابط:

nauss.edu.sa>seminar 002>saucumant

يوجد هناك عدة مفاهيم مشابهة ومتداخلة مع مفهوم اللجوء كالنزوح والهجرة "الداخلية، الخارجية"،و طالبي اللجوء كونها مفاهيم متصلة بالحراك السكاني

- **النزوح:** يعرف النزوح على أنه حركة الفرد أو مجموعة من الأفراد من مكان الى آخر داخل حدود الدولة ويتم النزوح رغما عن إرادة النازح بسب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة والحروب، الجفاف، التصحر أو أي مشاكل أخرى تدفع الفرد إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعا في الخلاص من تلك الظروف.[1]

فالنزوح لا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختيارية لأنه دون رغبة واختبار ويتم قسرا.

- **الهجرة: لغة:** اسم من هجر يهجر هجراً اهجرانا[2]

أما اصطلاحا: فتعرف بأنها انتقال شخص أو مجموعة من الأشخاص من بلد الأم إلى آخر من أجل الاستقرار.[3]

وللهجرة أنواع:

1. **الهجرة الداخلية:** هي هجر السكان من منطقة معينة إلى مكان آخر من نفس المنطقة، أي داخل حدود الدولة.
2. **الهجرة الخارجية:** هجرة السكان إلى دول أخرى أي خارج حدود الوطن.[4]

- **طلبي اللجوء:Asylum seeker**

[1] ابراهيم دراجي، "**القانون الدولي اللجوء، الهجرة، النزوح**"، تم تصفح الموقع يوم: 19 فيفري 2018. الرابط: https://www.arab-ency.com

[2] كرم البستاني وآخرون، المرجع السابق، ص 855.

[3] أحمد عبده عوض، "**مفهوم الهجرة معناها لغة واصطلاحا**"، تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2018. الرابط: https://ahmedadouawad.com

[4] حسين عكة الخفاجي، "**تعريف النزوح، الهجرة، اللجوء**"، تم تصفح الموقع في يوم: 20 فيفري 2018. الرابط: https:// pulpit.alwatanvoice.com.>print

- طلب اللجوء هو الشخص الذي فر من بلده سعيا وراء الحصول على الحماية الدولية ولكن لم يتم بعد الاعتراف به كلاجئ رسميا.
- ويعتبر طلب اللجوء طلب إنساني ومعناه أن يسمح لكل شخص الدخول لبلد آخر طالبا اللجوء فيه ويجب أن تكون إجراءات اللجوء منظمة وفعالة وأن تسمح للأشخاص الوصول إلى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إذ احتاجوا إلى ذلك أو أرادوه ويجب أن بعمال كل شخص يتم إرساله إلى بدل آخر بصورة عادلة وكريمة وأن المبدأ القانوني المتعلق بعدم للإعادة القصرية يعني أنه ينبغي عدم ترحيل أي شخص إلى بلد آخر تتعرض فيه حياته أو رفاهة للخطر[1].

جدول يبين أوجه الاختلاف وتشابه بين اللجوء والنزوح والهجرة:

الحالة	أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
المهـاجـر	تكون الهجرة بواسطة تخطيط مسبق من طرف المهاجر لأسباب اقتصادية أو اجتماعية وتكون داخل حدود الدولة أو خارجها	**مفاهيم تقع ضمن الحراك السكاني.**
الـلاجـئ	يكون اللجوء دون تخطيط مسبق بسبب الخوف نتيجة للحروب والنزاعات ويكون خارج حدود الدولية	
النــازح	حركة ناتجة عن تخطيط مسبق أو غير مسبق ويكون داخل حدود الدولة لأسباب بيئية أو	

[1] – بدون اسم ولقب الكاتب، "**اللاجئون وطالب اللجوء والمهاجرون**" تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018 على الرابط:https://www.amnerty.org

	اقتصادية ..... الخ	
طلبي اللجوء	عن طريق طلب اللجوء	

المصدر: إعداد الباحثة.

المطلب الثالث :أنواع اللجوء :

بما أن اللاجئون هم أولئك الأشخاص الذين اجبروا على ترك محل إقامتهم بحثا عن الأمان، فإن هناك عدة أنواع اللجوء وذلك حسب ظروف الحياة التي حتمت نفسها على الفرد أن يكون لاجئ، ومن بين هذه الأنواع نذكر منها مايلي:

- **اللجوء الديني:** ويقصد به ذلك المكان الذي يحتمي به اللاجئ[1]، ويعتبر من أقدم صور اللجوء بحيث كان يحق لاماكن العبادة أن تحمي الفارين من الظلم، ومن هنا ظهرت فكرة اللجوء الديني.[2]
- **اللجوء الإنساني:** ويعتبر اللجوء الإنساني من أشهر أنواع اللجوء، لأنه يمنح لكافة الناس غير مقتصر على مجموعة بعينها، كما يعد اللجوء الإنساني الأشهر والأكثر من ناحية الأشخاص الحاصلين عليه.[3]
- **اللجوء السياسي:** نوع من أنواع اللجوء الذي لا يمنح إلا لشخصيات مشهورة والقادة المستقلين من حكوماتهم أو جيوشهم أو الناشطين السياسيين، ويتميز اللجوء السياسي بعدة مزايا منها زيادة المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للاجئ السياسي.[1]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، "**الهجرة السرية واللجوء السياسي**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2012)، ص 72.

[2] عقبة خضراوي ومنير بسكري، "**المنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين**"، (الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2015)، ص 83.

[3] أحمد المسلماني، "**أنواع اللجوء**"، تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2018. الرابط:https://www.immig.us.com

- **اللجوء الاقتصادي أو الغذائي:** أحد أنواع اللجوء التي ظهرت في الوقت الحالي لأسباب تتعلق بالاقتصاد، وهذا طريق يسلكه الكثير من طالبي اللجوء حول العالم للوصول الى دول غنية، وتكون نسب رفض طلب اللجوء لأسباب اقتصادية كبيرة جدا، لأن حق اللجوء لا يمنح لهذه الأسباب إلا وترك كل شخص بلده وذهب إلى دول أخرى وان اللجوء يمنح لأسباب إنسانية، مثل عدم القدرة على التواجد في مكان داخل بلده خوفا من القتل والاضطهاد المجتمعي بعيدا عن الأسباب الاقتصادية كالفقر والبطالة والجوع.[2]
- **اللجوء البيئي أو الايكولوجي:** شهدت جزر المرجانية في منطقة "الكارتليتس" عند الطرف الجنوبي من المحيط الهادي لأول مرة في التاريخ ظاهرة اللجوء البيئي أو المناخي اضطر من خلالها السكان إلى ترك محل إقامتهم بسبب التغير في البيئة لقد أمرت السلطات سكان تلك المنطقة بالرحيل لأن ارتفاع مياه المحيط تهدد حياتهم.

فاللاجئون البيئيون هم أولئك الأشخاص الذين اجبروا على مغادرة المكان الذي يعيشون فيه بصفة دائمة أو مؤقتة بسبب اختلال بيئي.[3]

المبحث الثاني: قضية الاجئين في إطار القانون الدولي:

مشكلة اللاجئين أو اللجوء من بين المشاكل التي تهدد الإنسانية، لذا تعتبر قضية عالمية ومحور اهتمام جميع الدول، لذا وجب عليها الالتزام بتوفير الحماية القانونية

---

[1] أحمد المسلماني، **المرجع السابق**، التم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2018. الرابط https://www.immig.us.com

[2] خالد عبد الكريم، "**اللجوء بسبب سوء الأحوال الاقتصادية**"،تم تصفح الموقع يوم: 19 فيفري 2018. الرابط: https:// germanyim.arabic.com

[3] اللجوء البيئي في القانون الدولي،"**تدوة فرع القانون الدولي في كلية القانون**"، جامعة بغداد، تم تصفح الموقع يوم: 19 فيفري 2018. الرابط: colam.uobaghdad.edu-iq

لتصدي لهذه المشكلة، ولقد بدأت عملية وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية بخصوص حماية اللاجئين في النصف الأول من القرن العشرين وذلك في إطار عصبة الأمم وتعتبر هيئة دولية سبقت الأمم المتحدة.

المطلب الأول: الاتفاقيات الدولية للشؤون اللاجئين:

في عام 1951 وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتفاقية خاصة بوضع اللاجئين وبينت بوضوح من هو اللاجئ وكذلك نوع الحماية القانونية والمساعدات والحقوق الاجتماعية التي يتم الحصول عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة، ولكن قبل الموافقة على هذه الاتفاقية بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملها في الأول من جانفي سنة 1951وظلت هذه المفوضية تبذل جهودها من أجل توفير الحماية لمن يقدر بـ 50 مليون لاجئ وكان هذا مقصورا على حماية اللاجئين الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية.[1]

ويعتبر بروتوكول 1967 بروتوكولا مكمل الاتفاقية جنيف 1951 بعد أصبحت مشكلة اللاجئين قضية عالمية، وذلك بسبب تزايد الحروب والنزاعات في العالم، فقد ألغي بروتوكول 1967م الحدود الجغرافية والزمنية التي وضعتها اتفاقية جنيف 1951 والتي كان لا يسمح بموجبها إلا الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين جراء الأحداث في أوروبا قبل الأول من جانفي 1951 وذلك بطلب الحصول على صفة لاجئ.[2]

كما توجد أيضا اتفاقية الوحدة الإفريقية لسنة 1969 التي تنظم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين واللجوء في إفريقيا، وقد دخلت حيز التنفيذ عام 1974م، وقد سنت

[1] **ماهي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين:** <www.unhcr.ong>

[2] علي حمدان، "**أهم ماجاء في اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين عام 1951**"، تم تصفح الموقع يوم:19 فيفري 2018. الرابط: www.orient.news.net

هذه الاتفاقية لتمكين البلدان المستقبلة للاجئين من تحديد المعايير اللازمة للتعامل مع اللاجئين في تلك البلدان.وحماية الأشخاص الذين يلجئون من بلد آخر لأسباب الكوارث الطبيعية ومنذ ظهور الإرهاب الدولي، أولت الدول قضية الأمن أولوية كاملة عند النظر إلى طلبات اللاجئين وهذه المستجدات تهدد بقاء واستمرار مؤسسة اللجوء في إفريقيا، وفي الأيام الأولى بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ قبل أربعون عام كانت مشاغل الأمن محصورة أساسا في النشاطات العسكرية والسياسية التخريبية المشتبه بها التي قد يرتكبها اللاجئين في بلادهم الأصلية،وتضم الاتفاقية أحكام خاصة تعالج هذه الشواغل بما في ذلك النص صراحة على خطر مثل هذه وسعي التشريع المبكر للاجئين إلى النشاطات التخريبية السيطرة عليهم وحماية الدولة المستقبلة لهم، وهذا الوضع بالذات لا يزيد من تهديد اللاجئين بالعودة القسرية فحسب بل يصاحبه أيضا حالات كبيرة وصارخة إلى الإعادة العسكرية و في حين تناط بالدول المسؤولة حماية أنفسها من الضرر، لا ينبغي أن يكون ذلك الواجب مسوغا للاعتداء على الالتزامات التي قدمتها هذه الدول بموجب هذه الاتفاقية.

وقد بقيت منظمة الوحدة الإفريقية المرجعية الأولى للتعامل مع اللاجئين في إفريقيا نفسها واستمرت في التأثير بدرجة كبيرة على التشريعات المحلية المركزة على اللاجئين والسيطرة عليهم وكانت الدول الإفريقية المستقلة حديثا تسن قوانين تركز على إدارة شؤون اللاجئين.

وفي ماي 2006 وضعت الدول الأعضاء الاتحاد الإفريقي اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بما يضمن حماية النازحين ولقد لفت الفكرة المعارضة من طرف مفوضية الأمم المتحدة للاجئين واعتبار أن هذه الفكرة تمس بنزاهة الاتفاقية "منظمة الوحدة الإفريقية" وسلامتها،وظهرت اتفاقية كامبالا عام 2009 التي تدور إلى حد كبير إلى تطوير اتفاقية

منظمة الوحدة الإفريقية وذلك بوضع بنود جديدة تعالج أيضا حماية النازحين داخليا ومساعدتهم.[1]

المطلب الثاني: الحماية القانونية للاجئين حسب القانون الدولي الإنساني:

إن القانون الدولي الإنساني هو عبارة على مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف إلى حماية ضحايا مختلف أنواع النزاعات الدولية كانت أو غير دولية أي من أشخاص[2]، ويطلق عليه أيضا قانون النزاعات المسجلة أو قانون الحرب يتكون من قواعد تستهدف في وقت الحرب حماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو توقفوا على الاشتراط في أعمال العدائية وهو قانون واقعي يأخذ الحسبان المتطلبات الإنسانية التي تمثل مبدأ خفيا للقانون الإنساني على الرغم من أن القانون الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يمثلان فرعين متمايزين من فروع القانون الدولي العام فإنهما يسعيان إلى تحقيق هدف مشترك ألا وهو حماية الإنسان خاصة في النزاعات المسلحة والحروب.

الحماية اللازمة للاجئين

- في حالة نشوب حرب أو نزاع مسلح ووجود اللاجئين في بلد العدو فإنهم يتمتعون بالحماية بموجب اتفاقية جنيف.

- لا يجوز نقل شخص محمي إلى بلاد يخشى فيها الاضطهاد بسبب آراءه السياسية أو معتقده[3].

---

[1] أو ميسي أو كيلو، "**اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969 واستمرار التحديات أمام الاتحاد الأوروبي**"، نشرة الهجرة القسرية 48، 2015.

[2] – **القانون الدولي الإنساني**، تم تصفح الموقع يوم: 23 فيفري 2018، الرابطhttps://www.arab-lncy.com

[3] – اللاجئون الأشخاص المهجرون، "القانون الدولي الإنساني ودور النخبة الدولية للصليب الأحمر، تم تصفح الموقع يوم 22 فيفري 2018، الرابط: https://www.icrc.arg,documents.mist

ويقوم القانون الدولي الإنساني الذي ولد من زحم الحروب على جملة من المبادئ السامية هدفها الأول والأخير حماية الإنسان ووضع قيود على الحرب والحد من غلوانها وتخفيف أثارها.

والقانون الدولي الإنساني وإن كان لا يمنع الحرب فإنه يسعى إلى الحد من آثارها حرصا على مقتضيات الإنسانية ويقوم على مبادئ هامة أهمها مبدأ الإنسانية ومبدأ الضرورة العسكرية، ومبدأ التفرقة بين الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين ومبدأ التناسب.

قد يعين للمرء أن يتساءل عن أصل العلاقة بين القانون الدولي الإنساني واللجوء ذلك أن طبيعة القانونيين قد تبدو مختلفة منذ البداية إلا أن التقاء القانونين وهما أحد أهم أفرع القانون الدولي العام يؤكد أن الحرب والسلم والنزاعات الدولية وغير الدولية والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للجوء كلاهما ينطوي على مجالات تزاد تداخلا وتحتاج إلى أن تطبق في غالب الأحيان وفي نفس الوقت جنبا إلى جنب كيف ولا الإنسان اللاجئ هو جوهر وهدف كل منهما[1].

المبحث الثالث: الأمن دراسة ايتيمولوجية:

يعتبر الأمن من أهم متطلبات الفرد ومن الدوافع العزيزية له، وذلك من أجل حماية نفسه وتأمنيها من أي عدوان، لذا فالأمن يعتبر من المفردات التي يصعب تحديد تعريف دقيق وموحد لها لما له من أهمية بالغة في حياة الأفراد وقد أثار مصطلح الأمن جدالا موسعا في مجال الدراسات الأمنية من طرف الباحثين وخاصتنا مع ظهور تهديدات أمنية

[1] – معز الهذلي، "**القانون الدولي الإنساني واللجوء في العالم العربي**"، ورقة عمل مقدمة في ملتقى العلمي حول: "**اللجوء وأبعاده الأمنية والسياسية والاجتماعية**" بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بتاريخ 1-3 سبتمبر 2015، تم تصفح الموقع يوم 22 فيفري 2018 على الرابط:www.maacom.org

جديدة فقد أخذ مفهوم الأمن توسعًا كبيرا وعليه سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم تعريفات الأمن وكذا مستوياته.

المطلب الأول: مفهوم الأمن ومستوياته:

- **مفهوم الأمن لغة:** أمن، أمن، يعيش في أمن: أي في إطمأنينة ويسر بعيد عن الخوف.[1]

وقد ورد مفهوم الأمن في القرآن الكريم في قوله عزوجل فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ[2]، ويشير مدلول كلمة الأمن أن مصدرها مشتق من آمن، يأمن، أمنا، وأمانا وآمنه أي اطمأن ولم يخف فهو آمن وأمن البلاد أي اطمأن فيه أهله وآمن الشر إذ سلم منه وائتمن فلان أي الشيء جعله آمن عليه واستأمن اليه استجاره وطلب حمايته والأمانة ضد الخيانة.[3]

- **الأمن اصطلاحًا:** مصطلح الأمن من أكثر المصطلحات السياسية أثارة للجدل لِإرتباطه بسلامة وبقاء الأفراد والشعوب وكذا استمرار الدولة وقد تعددت تعريفات الأمن من حيث مستوى التحليل والوسائل والأطراف المعنية به.

- **يعرف والتر ليمان "Walter lippman"** الأمن هو أن تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا يكون فيه عرضه لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي

---

[1] **تعريف ومعنى الأمن في معجم المعاني الجامع عربي**: تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018. الرابط: htt/p: www.almaany.com

[2] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية رقم:04.

[3] قسوم سليم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**": دراسة في تطور مفهوم الامن عبر المناظرات العلاقات الدولية"، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية** (جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية)، ص 21.

وقوع الحرب وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حركة كهذه.

كماعرف **أرنولدو ولفرز**"**Arnold wolfres**" الامن بانه من الجانب الموضوعي هو عدم وجود تهديد ضد القيم المركزية اما من الجانب الداتي فهو عدم وجود مخاوف من تعرض هده القيم للخطر.

ويعتبر **باري يوزن** "**Barry Buzan**": كما يلي في حالة الأمن يكون النقاش دائر حول السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقبلية وتماسكها العملي.

ويعرفه **بوث و ويلر**"**Booth and Weeler**": لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا انظر الأمن على أنه عملية تحرر.

وعليه يمكن أن يفهم الأمن على أنه قدرة الدولة أو الأمة الحفاظ على قيمها الأساسية من أي تهديد وتبديد كل المخاوف بشأنها وبالرغم من عدم حصول اتفاق حول تعريف شامل للأمن فنلاحظ أن معظم التعريفات تلتقي حول ثلاث مفاهيم أساسية:

- الحفاظ على القيم المركزية.
- غياب التهديد ضد القيم المركزية
- صياغة الأهداف سياسية.[1]

[1] اليامين بن سعدون، "**الحوارات الأمنية في متوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012) ص ص 14-15.

على خلاف هينري كيسنجر الذي عرف الأمن على أنه ذلك التصرف الذي يسعى المجتمع عن طريق تحقيق البقاء، فهينري كيسنجر ربط مفهوم الأمن بالبقاء.[1]

– فالأمن هو إحساس الأفراد الجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والإستقرار مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر وعليه فلا يمكن للأفراد أن تحقق الأمن إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه. بل ركز على مستوى آخر متمثل في الأفراد سواء كانوا أفراد أو مجموعات ويتحقق أمن الأفراد إذا لم يحرموا أفراد آخرين منه، كما ربط تحقيق الأمن بالتحرر من الالتزامات التي تفرضها الدولة مقيدة لحرية منظمة في أغلب الحالات لحياة الأفراد داخل المجتمعات، فهي التي تضمن امتناع حرمان الأفراد الآخرين من الأمن وغياب رقابة الدولة وفرضها لعوامل الاستقرار داخل المجتمعات يمكن أن يولد الفوضى داخلها.

– كما يخضع مفهوم الأمن إلى التطور والتحول كما أشار مختصون مدلوله اختلف عبر التاريخ، فبعد أن كان يشير في فترة ما إلى أمن الدولة ضد التهديدات العسكرية التي تأتي من الخارج أي من طرف دولة أخرى ظهر مع تطور نمط الحروب الدولية الممكنة بصور أخرى على غرار الأمن الجماعي والأمن التعاوني ثم تغير المدلول ما بعد الحرب الباردة إذ أصبح يعبر عن أمن الأفراد والجماعات أكثر من أمن الدول، إلى أصبحت في بعض الأحيان هي من تهدد أمن الأفراد والجماعات وقد مس توسيع الأمن في هذه الحالة المسؤولية السياسية عن ضمان الأمن من الدولة الأمة إلى المؤسسات الدولية والإقليمية والمنظمات غير حكومية وحتى الاعلام والرأي العام.

– فتوسع مفهوم الأمن يجعلنا نلاحظ أنه مس كل من الوحدة المرجعية التي ينبغي ضمان أمنها كما شمل تغير في طبيعة التهديدات من تهديدات ذات طبيعة عسكرية الى

[1] لخمسي شيبي: "**الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**"، (الجيزة: مكتبة المصرية للنشر والتوزيع:)2010، ص 14.

تهديدات أخرى بطبيعة مختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وبيئية كما مس أيضا من المسؤول عن ضمان الأمن هل الدولة أو المؤسسات أخرى لا سيما بعد التغيير الذي عرفته الحروب والحروب بين الدول الى حروب داخل الدولة الوحدة أين أصبحت الدولة تهدد أمن وسلامة الافراد والجماعات.[1]

ثانيا: مستويات الأمن

1.الأمن الدولي: لقد اختلف خبراء الأمن الدولي مليا حول تعريفه بين ذاهب إلى أن الأمن الدولي يعرف على مكوناته الاطارية وبين من قال إن الأمن الدولي يجب أن يعرف من خلال الإنسان نفسه لأن الإنسان هو الذي كون الأطر والمؤسسات الدولية ويذهب الفريق الأول إلى القول إن الأمن الدولي يعني أن تطمئن الدول على حدودها الجغرافية، السياسية وسيادتها وموارها الطبيعية وأنظمتها السياسية والاجتماعية، وشعبها من أي اعتداء خارجي، وأن الأمن الدولي هو الأمن بين الدول.

أما الفريق الآخر فيذهب إلى أن الأمن الدولي هو أمن الإنسان باعتبار أن الإنسان رئيس الدولة هو المكون الأساسي لأي نظام اجتماعي دولي عالمي، إقليمي أو محلي وبالتالي فإن تعريف الأمن الدولي لا يحفل بالإنسان ويعد تعريف في غير مكانه. وهنا ندخل الحاجات الأساسية للإنسان كالصحة الغذاء، التعليم، الهجرة، حقه في الحرية...

وقد يتعرض الأمن الدولي إلى تهديدات ذات طبيعة ديناميكية تحددها التطورات النظام الدولي، ومراكز القوة والضعف ويمكن اجمال هذه التهديدات في:

- الميل إلى الحروب.
- انتشار الأسلحة النووية.
- التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

[1] نبيل ادريس، "**الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر**"، دفاتر السياسة والقانون، (17 جوان 2017)، ص 153.

– مؤسسات صناعة السلاح.

– هيكلة النظام الدولي.

أما مهددات الأمن الدولي حسب النظر المعاصر تمكن في الفقر، الأمراض، انتهاك حقوق الانسان، العنف العرقي والصراعات المسلحة الإرهاب الدولي، ظهور الفاعلين غير الدوليين.[1]

الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة للتحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي وهو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل فالنسق يتميز بالترابط بين الوحدات كما أن التفاعل يتميز بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به.[2]

2.الأمن الإقليمي: يعبر هذا المستوى عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، وتسعي هذه الدول لتنسيق كافة قدراتها وقواها لتحقيق استقراراها في محيط الإقليم بما يودع التدخلات الأجنبية من الخارج، وقد انتشر استخدام هذا المصطلح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فظهرت تنظيمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الافريقية الاتحاد الأوربي.[3]

فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلية ودفع التهديدات الخارجية عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد.[4]

الأمن الوطني: ان مصطلح الأمن الوطني هو مصطلح سياسي حديث نسبيا حيث ظهر مع بداية ولادة الدولة القومية في أوربا أي بعد معاهدة "وستفاليا" 1948 التي

---

[1]عبد الله الشيخ السيد أحمد، "**مهددات الأمن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة الوضع الراهن**"،"مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني"، العدد 3،(ماي 2009)، ص ص 22،23، 24، 25، 26.

[2]لخميسي شيبي، **مرجع سابق** ص 15.

[3] فايز محمد الدويري، "**الأمن الوطني**"، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع 2013)، ص 74.

[4]سليمان عبد الله حربي، "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغة تهديداته**"، مركز دراسة الوحدة العربية، العدد 19، (2008)، ص 19.

بموجبها تغيير شكل النظام الدولي، وبدأت حقبة جديدة من الحياة تمثلت بظهور فكرة التنوير وبداية النهضة العلمية والصناعية في أوربا ولعل الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها أوربا تفسير سبب ظهور هذا المصطلح وكذلك رغبة كل دولة في الحفاظ على جغرافيتها وسكانها ومقدراتها الوطنية وخوفها الكبير من جيرانها وهذا ما عزز مفهوم الأمن الوطني وزاد تطوره وانتعاشه.

أما الاستخدام الرسمي لمصطلح الأمن الوطني فكان مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947 عندما نشأ الأمريكيون هيئة رسمية سميت بمجلس الأمن الوطني الأمريكي والذي استند له ببحث كافة الأمور والأحداث التي تمس كيان الأمة الأمريكية وتهدد أمنها.[1]

فالأمن الوطني لدولة ما في أبسط تعريفاته هو الحفاظ على نقاء الدولة بكامل سياستها على أراضيها وتماسك شعبيها في مأمن من الأطماع والتهديدات، وتوفير الحد اللازم من الاستقرار والأمن الذي يضمن دوام التقدم وصولا إلى رخاء شعوبها مع صيانة كل ذلك بالقدر على الردع أي طرف خارجي يحاول النيل من استقرارها واستقلالها وأمنها كما يمكن القول أيضا أن الأمن الوطني هو تأمين كيان الدولة أو عدد من الدول من حيث الأخطار التي تهددها من الداخل والخارج وتأمين مصالحها الحيوية وخلق الأوضاع الأمنية الملائمة لتحقيق غايات وأهداف الوطنية وعموما ان الأمن الوطني يرتكز أساسا على قدرات الدولة الذاتية "الاقتصادية"، العسكرية تماسك المجتمع عمق ثقافة فإنه لا يحقق القدرات الذاتية وحدها لأن الدول لا تعيش في فراغ وإنما هي جزء من المجتمع تتعامل معه وتتأثر به، ومن ثم فإن صواب الخيار السياسي للدولة انتهاجها خارجية سليمة تعي الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية هو الضمان الأول لأمنها الوطني.

[1] هايل عبد المولى طشطوش، "**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**"،(د س ب) ص 22.

والأمن الوطني لدولة تختلف من دولة إلى أخرى ويعتمد ذلك بالأساس على البيئة الإقليمية التي توجد بها الدولة كما توجد هناك عدة أبعاد للأمن الوطني متمثلة في المجال السياسي والمجال الاقتصادي والاجتماعي وغيره من من المجالات وهي

– **البعد السياسي:** الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

– **البعد الاقتصادي:** الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

– **البعد الاجتماعي:** يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

– **البعد البيئي:** الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة الخاصة للتخلص من النفيات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.[1]

فالأمن الوطني هو مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة متغيرات البيئة ومقدرة الدولة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية، كما يتحقق الأمن الوطني في الحالات التالية.

– غياب التهديد

– امتيلاك القوة الكفيلة لمواجهة التهديد.

– ابتعاد البلاد عن آثار الخطر في حالة وقوعه.[2]

الأمن الإنساني:Human Security

فرض الواقع المعقد ضرورة إعادة التأكيد على أهمية الفرد كمرجعية وكموضوع للدراسات الأمنية أثر التحولات التي مست الساحة العالمية، وقد أعطي مفهوم الأمن الإنساني أو

[1]محمد جمال مظلوم، **الأمن غير تقليدي**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث)، 2012، ص ص 24، 25، 26.
[2]طشطوش هابل عبد المولي، **مرجع سابق**، ص 28.

كما يفضل البعض تسميته بالاستقرار الإنساني جملة من التعريفات التي تشترك ضمن فكرة ضرورية وهي تحرير الإنسان سواء من العنف أو من الحاجة وكذا مبدأ كرامة الانسان.

1.**شارل فيليب دافيد davide philippe charles و بياك تريس باسكال beatrice pascal:** يعرفان الأمن الإنساني على أنه حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية الحياة وضمان ممارسة الحقوق الأساسية.

فالأمن الإنساني يعني التحرر من الحاجة ومن العنف والاستعباد يستدعي إشباع كل الحاجيات الأساسية للكائن الإنساني مهما كانت امنية اقتصادية اجتماعية و ثقافية وفي أي زمان أو مكان دون تميز.

2.**بيار بيتقروا pierre pettigren:** يرى أن الأمن الإنساني بعد أولوية لسياسية الخارجية الكندية ويعرفه على أنه يتمثل في الحقوق الإنسانية والرفاه الاقتصادي والتنمية المحترمة للبيئة، ونجد في التعريف ثلاث أبعاد للأمن الإنسان البعد الحقوق، البعد الاقتصادي والبعد الإنساني البيئي للفرد إذا حرية التمتع بحقوقه كونه إنسان والتمتع بمستوى معيشي واقتصادي يضمن له التمتع بتلك الحقوق في ظل بيئية نظيفة وآمنة لا تعرف تدهور بشكل خطر على بقائه مستقبلا.

3.**لينكولم شان lincolm chen:** يعرف الامن الإنساني أنه يتشكل من ثلاث عناصر أساسية ألا وهي.

- بقاء الأنسان.
- رفاء الإنسانيضع بدوره حماية الإنسان في قلب مفهوم الأمن الإنسان[1]

[1]حموم فريدة،"**الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**"، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية"، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2004)، ص 44، 45.

– فقد جاء دراسة مفهوم الأمن الإنساني من أجل محاولة ادماج البعد الإنساني في الدراسات الأمنية ومن هنا يمكن القول إن جوهر مفهوم الأمن الإنساني هو التركيز على أمن الفرد داخل وعبر الحدود بدل التركيز على أمن حدود فقط وعليه فقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من المفاهيم المغايرة لمفهوم الأمن التقليدي في سياق مجموعة من تحولات مثل الأمن التعاوني والأمن المعقد والأمن الإنساني وتوجد هناك العديد من المشاكل ومهددات الى تواجه الأمن الثاني سواء كانت بشرية أو طبيعية تتمثل في:

1. **ندرة المياه:** اذ يفتقر واحد من كل خمسة أشكال إلى الحصول على مياه مأمونة.

2. **الأمن الغذائي:** وهو ناتج عن ندرة المياه والكوارث الطبيعية والجفاف مما يؤدي إلى المجاعة والنزوح.

3. **الحروب والنزاعات:** من بين أكبر مهددات الإنسان وهذا ما يسبب في الكثير من المشاكل الإنسانية كاللجوء إلى بلدان أخرى من أجل الأمن.[1]

فالأمن الإنساني لا يعني الحفاظ على الحياة فقط وانما أيضا الحياة بكرامة وحرية ومساوات وتكافئ في الفرص والتنمية ويعني أيضا حماية الناس من التهديدات المنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياة وحريات الفرد ومع الإشارة بالذكر أن مفهوم الأمن مفهوم ديناميكي ليس جامد يختلف باختلاف المجتمعات في أدبيات العلاقات الدولية التي تعرف الأمن الإنساني نجد اتفاق حول تعريفه بتمثل في عنصرين أساسيين هما:

1. الحماية: تتعلق بتعرض الأفراد والمجتمعات أخطار تهددهم تهديدا بالغة وأنه لحماية الانسان من هذه المخاطر لا بد من الاعتراف بحقوقهم الأساسية.

[1] محمد المهدي شنين، "**تحولات مفهوم الأمن**"، تم تصفح الموقع يوم: 1 مارس 2018. الرابط: Bohothe.blogspot.com›blog-post-88, 92

2.التمكين: عن طريق دعم الأفراد يحدث بتوفير التعليم المناسب ووجود مناخ عام من الديمقراطية واحترام الحريات العامة حيث أنه من المؤكد أن الناس الممكنون سيطيعون أن يطالبوا باحترام كرامتهم إذا ما تما انتهاكها والدفاع عن أمنهم إذا ما تم تهديده.[1]

المطلب الثاني: التصورات الأمنية حسب الاتجاه التقليدي

التصور الواقعي: لقد ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة وستفاليا سنة 1648 ونشأة الدولة القومية ويعود الفضل في إدخال الواقعية كمقترب لدراسة العلاقات الدولية إلى "هانس مورغينثو" خلال عمله "Politicsamoung Nations" سنة 1948 م "السياسة بين الأمم" الذي أحدث ثورة في الدراسة الأكاديمية للسياسات الدولية[2] وقد ركز الفكر الواقعي بالأساسي على جملة من المبادئ والأسس يمكن صياغتها في مايلي:

– أن الدولة هي الفاعل الأساسي والوحدوي في العلاقات الدولية وهي موضوع مرجعي وأساس الأمن.

– النظم الدولي نظام فوضوي وليس هناك صلة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول.

– سعي كل دولة الى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها وتوسيع نطاق سيطرتها والتأثير على الآخرين.

[1] جهاد زغلول، "**التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني**"، تم تصفح الموقع يوم: 2 مارس 2018. الرابط: https:// www.politics_dz.com

[2] بهولىعبير،"النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003"،**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علاقات دولية**، (جامعة الجزائر 03: كلية الحقوق والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2014)، ص 41.

– بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول.[1]

– القوة أكثر قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره وهو الهدف الأدنى لأي قوة فالأمن حسب الواقعية لا يؤمنون بغير المصلحة القومية وأحادية الجانب للدولة والأمن حسبهم هو تعزيز القدرات العسكرية وزيادة التسلح وحماية المصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية وذلك باستخدام القوة العسكرية مما يجعل الدول مطمئنة من حيث حماية مصالحها.[2]

التصور الليبرالي للأمن:

يعتبر الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي المنظور البديل الذي تنادي به الليبرالية عوضا عن المنظور الواقعي الذي يركز على الأمن القومي.

ووفقا لـ جوشوا غولد ستين Jashuas.Goldstein: الأمن الجماعي يتمثل بتشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر.

وقد وضع الألماني ايمانويل كانطImmanuel Kantهذا الطرح قبل قرنين من الزمن عندما اقترح انشاء فيدالية تضم كافة دول العالم بحيث تتكتل غالبية الدول الأعضاء لردع ومعاقبة أي دولة تقدم على الاعتداء على دولة أخرى، وهو ما استند عليه الرئيس الأمريكي ودورو ويلسون wilson woodrou في تصوره اعالم يسوده السلام، والذي بدأ تطبيق عمليا من خلال دعوته لإنشاء عصبية الأمم عام 1919.[3]

---

[1] جويدة حمزاوي،"**التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجيستر في العلوم السياسية**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010)، ص19،20.

[2] قريب بلال، "**السياسية الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه تحديات ورهانات**"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم ساسية**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص 13.

[3] مروان محمد حج محمد، "**الأمن في العلاقات الدولية**"، تم تصفح الموقع يوم: 27 فيفري 2018. الرابط:

كما شهدت الطروحات الليبرالية تطورا ملحوظا في سبعينات وثمانيات القرن العشرين خصوصا مع تطور الاعتماد المبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أصبح ينظر إلى السياسة الدولية عبر نموذج الشبكة العنكبوتية Colweb Modelعوض عن نموذج "كرات البياردو" الواقعي billard ball Model وعلية فالاتجاه الليبرالي الحديث أعطى مقاربات حديثة لفهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.[1]

فالأصول الأنطولوجية والمسلمات الابستيمولوجية اختلفت بحسب كل اتجاه:

– **اتجاه اللبرالية البنيوية:** اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل "Idoyle michee" وبروس راست Russet bruce من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية وترسخها على مستوى الدول وأيضا مستوى النظام الدولي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية تكون الصفة التعاونية سمتها الرئيسة بعكس حال الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها كانطkat بأنها حالة وحشية التي لا تخضع لأي قانون.

– **اتجاه الليبرالية المؤسساتية:** تأكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تودي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر يسمح لها بضبط الجوانب والمسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية.

---

poeitical_lncylopedia. org>2016/11/06

[1] قسوم سليم، **مرجع سابق**، ص 94.

– فالمنظور الليبرالي للأمن يركز على فكرة الأمن الجماعي وكذا السلام الديمقراطي من أجل تحقيق الأمن الدولي وتعزيز الأمن الداخلي عن طريق المؤسسات التي تلعب دورا كبير في إرساء مبدأ التعاون وبهذا يتحقق الأمن والسلام.

المطلب الثالث: التصور الحديثة للأمن:

ساهمت التهديدات الجديدة الى توسيع نطاق الأمن وكذا تطور الدراسات الأمنية، وذلك بظهور مجموعة من المقتربات والنظريات التي تسعى بشكل كبير الى تفسير الأوضاع الأمنية الناتجة عن الأحداث التي طرأت على البيئة الدولية، فترة ما بعد الحرب الباردة، لذا اتجه الباحثون الى تقديم مجموعة من النظريات التي تحاول فهم وتفسير الظاهرة الأمنية بما يتلاءم مع البيئة الدولية الجديدة، لذا قمنا بِاختيار أهم التصورات الأمنية والمتمثلة في مجموعة من النظريات من بينها النظرية البنائية والنقدية وكذلك أهم المدارس الخاصة بالدراسات النقدية مدرسة كوبنهاغن ومدرسة ويلز و باريس.[1]

– **التصور البنائي للأمن:**

لقد اقترن البنائي للأمن بإسهامات "أليكسندر واندت"**A.wendet**" والتي قامت على أساس البحث في جذور الأمن والتساؤل ما إذا كانت الحقيقة تسبق الفكرة أو العكس، واعتبر " واندت " أن العلاقات الدولية لا تتأثر بعلاقات القوة بقدر ما تتأثر بالمصطلحات والصور التي تمنحها معنا، والأمن ما هو إلا مسألة تصور وصناع القرار هم الذين يقدمون تصورات العناصر المادية والمحتملة وليس العكس، كما حاول " واندت " تفسير الأمن عبر تناول تفسير الأمن عبر تناوله لمعضلة الأمن كبنية اجتماعية تتألف من

[1] خالد معمري جندلي، "**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في بعد 11 سبتمبر**"،"**الخطاب الأمني الأمريكي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**"، (جامعة باتنة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية)، ص ص93،98.

مفاهيم ذاتية بين الأفراد وتفرض على الدول سلوكيات معينة، فالدراسات الأمنية عند البنائيين هي دراسة لدور الأفكار والبني الاجتماعية في تفسير التفاعل بين الوحدات السياسية المكونة للبناء الدولي ومدى إدراك هذه الوحدات وتصورها لمفهوم التهديد والقوة التي تعتبر تصورًا ماديًا وإدراكها من قبل الدول يختلف لأن التهديد ليس محصورا في الحظر الخارجي أو الداخلي وإنما إدراكه مرهون بالأفكار المسبقة عن التهديد والتصور الجماعي لمدى خطورته،[1] وينطلق اليكسندر واندت من الفرضيات التالية:

- أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتنية البني الأساسية للنظام الدولي القائم.
- نشكل البنى الاجتماعية المتواجدة ضمن النظام هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط.

وعليه فإن البنائية لا تحدد الواقع انطلاقا من توزيع القوى المادية بل تحدده الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر، لذلك فهي تنظر للواقع نظرة تذاتنية بإعتباره نتيجة اتصال الاجتماعي الذي يضمن تقاسم بعض القيم والمعتقدات.

- ويعتبر عنصر الهوية من العناصر الأساسية عند التيار البنائي الاجتماعي والهويات ولا يمكن اختزالها في المصالح، فالهويات تشير إلى الفاعلين من حيث تعيين النوع الاجتماعي والكيان القائم فيما تتصرف المصالح الى رغبة الفاعلين لذا فالفاعل يحدد هويته أولا ثم تحدد مصلحته.

- فالهوية ضرورية سواء على المستوى المجتمع الداخلي أو السياسة الدولية وتتولد أربعة مصالح أساسية للدولة من الهوية المشتركة وهي:

[1] صليحة كبابي،"**الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**"،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38 (ديسمبر 2012،) ص 241.

1.الأمن الفيزيقي: تتضمن من خلاله اختلافها عن الفاعلين الاخرين.

2.الأمن الأنطولوجي: أو قابلية التنبؤ العلاقات في العالم والذي يخلف الرغبة في هويات مستقرة.

3.الاعتراف بها كفاعل من قبل الآخرين.

4.التنمية والتطور حيث يلقى الطموح الإنساني من اجل تحقيق حياة أفضل.

فالبنائية تعتبر نظرية هيكلية للنظام الدولي تقوم على الأفكار التالية:

- الدولة هي الفاعل الأساسي لتحليل العلاقات الدولية.
- الهياكل في نظام الدول هي اجتماعية مشتركة أكثر منها مادية.
- ان مصالح وهويات الدول تصنع وتبنى بواسطة البنى الإجتماعية وليست معطاة وموضوعية.[1]

الأمن من الدراسات النقدية:

عرفت النقاشات النظرية حول مفهوم الثمن تطورًا خاصة مع بدايات الأولى لعقد الثمانيات ضمن مدرسة بحوث السلام الدولي والتي دعت إلى ضرورة إخراج مفهوم الأمن من مدلولاته الضيقة إلا وأنه بنهاية الحرب الباردة احتدم الصراع النظري بين التقليدين (الواقعين والليبرلين الذين يسعون إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للزمن، لكن ومع بروز تهديدات جديدة تمس بالأمن أصبح الاتجاه التقليدي غير كافي لتفسير واقع العلاقات الأمنية الدولية للمرحلة الجديدة، وأصبح مفهوما مركبًا متعدد الأبعاد و المستويات ويرجع ذلك إلى المتغيرات السائدة على البيئة الدولية أهمها:

[1] خديجة لعربي،"**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية**، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2014)، ص ص 48، 49، 50.

- اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.
- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية لم تعرف سابقًا أو كانت خفية.
- تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية.

فأصبح الاهتمام بالفرد حسب النقديين يؤدي بالضرورة إلى الأمن العالمي حيث يضعون معادلة أن أي فرد وأي إنسان في عالم يرغب في انعتاقه وتحريره من كل القيود المفروضة عليه، وأن كافة البشرية تملك نفس النظرة اتجاه الفقر والحرمان والجوع والحروب، الاضطهاد وبالتالي فهدف الأمن هو الإنسان والبشر على المستوى العالمي.[1]

وتتألف النظرية النقدية من مجموعة من التحليلات وأطر فلسفية المرتبطة بشكل وثيق بنوع مميز من الفكر عرف باسم مدرسة فرانكفورت فبأعمال ماكس هوركهايمر"max horekeimer" و "تيودور أدورنو" "Theo dor Marcuse"، رايك فروم "Erik fromep"، اكتسب النظرية النقدية فعالية كبيرة وجديدة وبدأ تغيير النظيرة النقدية criticaltheory يستخدم كشعار ليستوجب تساؤل الحياة الاجتماعية والسياسية الحديثة عن طريق النقد الجهوي، ويرتكز أنصار النظرية النقدية أن الوحدة المرجعية للأمن هي الفرد أو الإنسان وليس نشأ فلسفيا مجرد كالدولة إذ ترتكز على مفهوم الأمن الإنساني على اتخاذ الفرد وحدة تحليل أساسية وذلك في سياق ما أصبح يواجه أمن الفرد من مصادر تهديد التي لم تعد الدولة المسؤول الوحيد عنها وعليه فإن مفهوم الأمن الإنساني هو التجسيد الحقيقي لفكرة الانعتاق وبالتالي الرؤية النقدية الهادفة إلى إدماج القيم الأخلاقية ومبادئ العدالة في علاقات الدولية.[2]

[1] قريب بلال، **مرجع سابق**، ص ص 18، 19.

[2] قسوم سليم، **مرجع سابق**، ص ص 142، 152.

المدارس النقدية الحديثة وتوسيع مفهوم الأمن:

1. مدرسة كوبنهاغن:

تعتبر مدرسة كوبنهاغن منبرًا رائدًا في دراسة شؤون الأمن والسلام وذلك ضمن خلفية فكرية نقدية، وذلك بإستضافة مجموعة من الباحثين أمثال "باري بوزان" Barry Buzan"أولي وايفر"OleWeaver" الذين غطت أعمالهم طيف واسعا من القضاء بالأمنية خلال فترة مابعد الحرب الباردة، فقد طورا هؤلاء المنظرين برنامجًا بحثيًا في مجال الدراسات الزمنية بديلا للمفاهيم والأطراف الفكرية السائدة في الدراسات الاستراتيجية وذلك عبر تقديم مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المرتبطة به الأولي كانت نتاجًا جماعيا تحت إشراف بوزان وهي ما يعرف بفكرة الأمن الجماعي فيما تتمثل الثانية بنظرية الأمنيةtheory Securitization.[1]

مقاربة الأمن المجتمعي:

يرى أولي وايفرole Weaver أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما وتوافق لتحليل الرهانات الجديدة، فالبعد المجتمعي اعتبر تحليلا مرجعيا أمنيا وبتالي فالنقطة المهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية تحتاج إلى تبني فهم ثنائي للأمن يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية فالبقاء لأي دولة مرتبط بحماية سيادتها في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس، فالأمن المجتمعي يتمثل في قدرة المجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة.[2]

[1]سيد احمد قوجيلي، " **تطور الدراسات الزمنية ومظلة التطبيق في العالم العربي**"، (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 25.

[2]قسوم سليم، **مرجع سابق**، ص ص118 119.

2.نظرية الأمننة:

ويعني مصطلح الأمننةSecuritization المستخدم من طرف باري بوزان وأولى وايفر بأنه عملية استطرادية تبنى أو تحدث ضمن الجماعة الأمنية لمعالجة شيء ما كتهديد سديد لموضوع مرجعي ذو قيمة للتمكين من المطالبة بالإجراءات العاجلة والاستثنائية للتعامل مع التهديد فهي تلك الديناميكيات أو التفاعلات الناتجة عن المنبهات والاستجابات الأمنية تدفع اطراف المختلفة للانخراط في مضمون الأمننة مركبة سواء اتخذت بالشكل منفرد في عمل أمني، ثنائي أو جماعي ويتم ذلك على المستوى الإقليمي ما بين الإقليمي والدولي[1]، ويعتبر تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة وبشكل محدد من طرف النخب او أصحاب السلطة سيجد هؤلاء في مصلحتهم عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعا للتهديد إضافة الى الطابع الأمني على بعض المشكلات دون أخرى، يقول وايفر عندما يحدث التوسيع على طول هذا المحور من المحتمل الاحتفاظ بنوعية معينة تتميز بها المشكلات الأمنية الاضطرارية أو الاستعجالية وتم تكريس سلطة الدولة في المطالبة بشرعية استخدام الوسائل الاستثنائية.

– كما يعتبر البناء الخطابي لأي فعل أمن بالنسبة لمدرسة كوبنهاغن يحتاج إلى بناء ثلاث لبنات ضرورية.

– التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع التي تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد والذي يبرر وصفي مشروعية لتهرب من إجراءات الديمقراطية الطبيعية وهكذا تسعى الفواعل من خلال فعل الأمن لرفع قضية من عالم

[1]صورية زاوشي، " **أمن منطقة شمال افريقيا في ظل الأزمةالليبية التحديات والنزعات**، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر 3 كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016)، ص 20.

السياسة الدنيا Law Politicies إلى عالم السياسة العليا High Politices التي تتميز بالاضطرارية والاولوية الملحة عبر قضايا الحياة والموت.[1]

مدرسة ويلز:WELZ

تعتبر مدرسة "**ويلز**" **WELZ** آخر تطورات مشاريع الدراسات الأمنية النقدية وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى بلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من ويلز وبعد معقل أول قسم للسياسة الدولية في العالم، والتي أصبحت مع بداية التسعينات معقل المقاربة النقدية للأمن بقيادة علماء مثل كيث بوث–وريتشارد واين جونز.

وخلافا لمدرسة كوبنهاغن لدى أنصار المدرسة الويلزية تصور إيجابي لمفهوم الأمن فالنسبة لهم الأمن يعني الانعتاق فحسب كيث بوث و وايين جونز أن محور الدراسات الأمنية لا ينبغي أن يكون الأمنية كما أدعي وايف وإنما انعطاف الفرد من الحالات والبني المستبدة مثل الفقر، الأمية، التمييز العنصري والجنسي وغيره.[2]

وتسعي مدرسة " **WELZ** " بخلفية فلسفية إلى تطوير "علم الأخلاق العالمي" كما سماه "بوث" كبديل للنظرية الأمنية التقليدية التي تبع من علم العلاقات الدولية، فقد بدأ أنصار مدرسية " **WELZ** " بالدعوة إلى أجندتهم البحثية من خلال عرض طبيعة التناقض التقليدي بين أمن الإنسان والدولة والتساؤل حول ما هو موضوع المرجع الأساسي للأمن هل هو الإنسان أو الدولة، ولمن يكون الأمن بالدرجة الأولى فالأمن حسبوهم:

– تأمين الأفراد من التهديدات والمخاطر التي تجاوز مصلحة أو بقاء القوميتين.

[1] السيد احمد توحيلي، **مرجع سابق**، ص ص، 27، 28، 29.

[2] السيد أحمد قوجيلي، **مرجع نفسه**، ص 23، 30.

– تحويل الأمن من الدولة الى الأفراد.

– الامن هو سياسته الانعتاق واعتبار الأفراد مرجع الاسهامات الرئيسية لهذه المدرسة.

– أن مفهمة الأمن تكون في إطار نظرية سياسية مختلفة عن نظرية الأمن التقليدية التي تقوم على التصور الواقعي للعلاقات بين الدول السيادية.

– توسيع مفهمة الأمن بدل من حصرها وذلك بكشف الإنسانية بدلا من السيادة الوطنية.

– الانعتاق بدل الأمنية، كما يقول كنيث بوث إن الانعطاف قلب النظرية النقدية للأمن العالمي.[1]

مدرسة باريس:

مع بداية التسعينات، البناء السياسي للأمن كان الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية، تشكل حقل أمني داخلي وذلك عبر تعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاث طرق.

أولا: بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي نقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية (حسب مقاربة ميشال فوكو) للأمن وهذا باعتبار تقنية الحكومة Technique of gouverment.

ثانيا: بدلا التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، تركز هذه المقاربة على تأثيرات ألعاب القوة "Power games"

[1] السيد أحمد قوجيلي **المرجع السابق**، ص 31، 32.

ثالثا: بدلا من التركيز على أفعال الكلام تؤكد مدرس باريس على ممارسات، الجماهير، السياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومية.

ففي عالم يهدده الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاضطهاد، اللاجئين والهجرة غير شرعية، قدرة وكفاءة التقنيات والاستراتيجيات الحكومية على مراقبة وفرض نظام تدفع نفسها إلى مركز التحليل بوصفها برنامج بحث عملي لدراسة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة.

فالأمن من مدرسة باريس هو نمط للحكومية يختزل في ممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة عبر الشبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي لا تتجاوز الحدود الوطنية[1] وتعتبر فكرة المراقبة أو العين الاليكترونية حسب "دايفيدليون" تجسيدا معاصرا لفكرة البانوبتية عند فوكو الفكرة أساسية هنا أن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة، وتتخذ أشكال عدة في المجتمع المعاصر كالاستخبارات الالكترونية، الرادار، الصور كلها تعمل تحت علامة الاستخبارات التقنية التي تمثل نظام جديدا للقوة في العلاقات الدولية ونأخذ هذه المراقبة ميزة إضافية على المراقبة الإنسانية تتمثل قدرتها على توفير المعلومات المفصلة عن طريق المراقبة "الصورة لا تكذب" وهي تعمل بمثابة تقنية استراتيجية للحقيقة الأمنية فالتصور الأمني لمدرسة باريس يتمثل في:

- تقنية الحكومية.
- الفاعلية الشرطية.
- استخدام تقنيات المراقبة.
- احتكار المعرفة لتحديد طبيعية التهديد وشكل حقيقة الأمنية.[2]

---

[1] ختو فايزة، "**البعد الأمني للهجرة غير شرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية**"، "**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية**"، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص ص57، 58، 59.

[2] سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق**، ص ص 35، 36.

الجدول (2): يوضح مقارنة تصور الأمن حسب المقاربات النقدية الأهم المدارس الأوربية.

	مدرسة كوبنهاغن	مدرسة ابريسويت	مدرسة باريس
مفهوم الأمن	الأمن كفعل خطابي	الانعتاق وتحول الأفراد	الأمن بالاعتماد على التقنية الحكومية
وحدة التحليل	الدولة، المجتمع النظام الإقليمي	الفرد	الدولة
موضوع الأمن	الأمن العسكري – الأمن السياسي – الأمن المجتمعي	الأمن الإنساني	جميع القطاعات
وسائل تحقق الأمن	الحفاظ على هوية المجتمع والنظام الدولي	عن طريق اتباع حاجات الأفراد	عن طريق وسائل التكنولوجيا وتكثيف المراقبة بواسطة مهنيو الأمن
القيم المهددة	الدولة والمجتمع	الأفراد	النظم المجتمعية

المصدر: إعداد الباحثة.

نلاحظ أن المقربات الأمنية الجديدة المتمثلة في ثلاث مدارس كوبنهاغن، ابريسويت، ومدرسة باريس قدمت صيغة جديدة للحقل المعرفي للدراسات الأمنية وذلك حسب تغير مصادر وطبيعة التهديدات بهدف التوسع والتعمق على خلاف ما قدمته المقاربات التقليدية التي تركز على الأمن العسكري

خلاصـــــــــة و استنتاجات :

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول نستخلص ما يلي:

إن ظاهرة اللجوء شهدت تطورًا تاريخيًا ملحوظا، كونها ظاهرة من الظواهر الإنسانية التي تتعلق بالفرد من الدرجة الأولى وذلك لعدة أسباب كالخوف من الاضطهاد والقتل، وبما أن العيش في آمان الغاية الأساسية لكل انسان فقد وجد اللجوء الى مكان آمن الحل الأمثل للحفاظ على حياته، فقد شهدت ظاهرة اللاجئين اهتمام كبير خاصة مع بداية النصف الأول من القرن العشرين من خلال الأحداث التي حدثت في أوروبا قبل الأول من جانفي عام 1951 تمخض عنها تصاعد كبير في عدد اللاجئين الأوروبيين و هذا ما أدى الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية للتصدي لهذا التهديد بدءًا باتفاقية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 1951 جنيف التي عنيت شؤون اللاجئين الأوروبيين انتقال الى بروتوكولا 1957 الذي يعتبر بروتوكولا مكملا لاتفاقية جنيف1951 الذي ألغى الحدود الجغرافية التي وضعتها هذه الاتفاقية، وكذلك بروز اتفاقية الوحدة الافريقية لعام 1969 التي تهتم بشؤون اللاجئين الأفارقة والتي تحدد بموجبها كيفية التعامل مع اللاجئين وتوفير الحماية اللازمة له.

وأصبحت قضية اللاجئين قضية عالمية تمس جميع الدول فقد تحولت من قضية اجتماعية إنسانية الى قضية أمنية سياسية خاصة مع ظهور تهديدات أمنية جديدة كالتهديدات البيئية، والإرهاب الدولي تكاثف النزاعات الداخلية والتحديات الصحية كانتشار الأوبئة والأمراض المعدية، وهذا ماساهم في بروز عدة أنواع من اللجوء كاللجوء المناخي الأيكولوجي بسبب قساوة المناخ، كارتفاع كبير في درجة الحرارة، الفيضانات، الجفاف، التصحر وهذا ما أدى الى تلاشي الاقتصاد ونقص اليد العاملة اثار الفقر والأمراض كالمجاعة خاصة في افريقيا هذه العوامل ساعدت بشكل كبير الى ظهور ما يسمى

باللجوء الاقتصادية الذي يعتبر من أحدث أنواع اللجوء.حيث يعتبر مفهوم اللجوء من المفاهيم المتداخلة والمتشابهة مع مفاهيم أخري كالهجرة والنزوح

كما يعد مفهوم الأمن من المفاهيم التي لا يمكن وضع مفهوم موحد لها نظرًا لعدم الاتفاق بين المفكرين حول هذا المفهوم فمن خلال " باري بوزان " Barry Buzan الذي يعتبر من كبار المنظرين في حقل الدراسات الأمنية فإن مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة التي لا يمكن تحديد مفهوم لها إلا من خلال الإحاطة بجميع الجوانب المتمثلة في الأبعاد ومستويات مختلفة للأمن فالبيئة الدولية الحديثة وما طرأ عليها من تغيرات ساهمت بشكل كبير في توسيع الظاهرة الأمنية لأمن الصلب إلى الأمن اللين الذي يعتمد بدورة على مجموعة من المضامين والنظريات التي ساهمت بشكل موسع في تطور الدراسات الأمنية وذلك وقت البيئية الأمنية الجديدة.

الفصل الثاني:
ملامح البيئة الافريقية في ظل تنامي التهديدات الامنية

بالرغم من الموقع الاستراتيجي الهام والثروة الطبيعية الهائلة اللذان نتمتع بهما القارة الإفريقية إلا أنها تعيش معاناة حقيقة جراء الأوضاع المزرية التي تعاني منها معظم دول القارة السمراء فقد تعددت مصادر التهديدات الأمنية في المنطقة الإفريقية لتشمل تهديدات ذات المصدر الخارجي عن طريق التنافس الدولي الذي يحمل في طياته الكثير من الأطماع وكذا تهديدات داخلية مستعصية ومتنوعة لتشمل تهديدات ذات طبيعية أمنية سياسية اقتصادية اجتماعية وبيئة. التي تقسم بالتعقيد وسرعة الانتشار. فمن بين المشاكل التي افرزتها التهديدات الأمنية في القارة السمراء نجد مشكلة اللاجئين التي تعد من أبرز الظواهر الإنسانية التي تعاني منها القارة وبناءا عليه ستعرض في هذا الفصل إلى أهم التهديدات الأمنية التي تعاني منها القارة السمراء والتي أفرزت مجموعة من المشاكل أبرزها مشكلة اللاجئين ومالها من تأثير على دول الإفريقية المجاورة

المبحث الأول: مصادر التهديدات في إفريقيا

تعتبر إفريقيا من أقدم القارات المعمورة كما تملك موارد طبيعية تؤهل دولها لمكانة تختلف جزريا عما عليه الآن، وتعد ثاني قارات العالم مساحة إذ تبلغ مساحتها حوالي 30 مليون كلم^2 وتملك مجموعة من الدول تقدر ب54 دولة تختلف باختلاف عدد السكان وكذلك الموارد الطبيعية والمساحة، فنيجيريا أكبر دولة من حيث عدد السكان والذي يقدر عددها حوالي 111.5 مليون نسمة عام 2000، وتعد الشيلي أصغر دولة حيث تبلغ عدد سكانها 77 ألف نسمة[1]وتتوسط القارة الإفريقية الكرة الأرضية وترتبط بالقارات الأخرى عن طريق المحيطات والبحار والمضايف الدولية، كل هذه المعطيات جعلتها منذ القدم محل أطماع الاستعمار مرورا بالرمان إلى غاية الموجة الاستعمارية الأوربية للقارة التي جسدها التقسيم لمناطق ورثت إفريقيا حدود رسمها الاستعمار من أجل اقتسام الثروات، دون أدنى

[1]رواية توفيق، "**إفريقيا معلومات سياسية**"تم تصفح الموقع يوم:24 مارس 2018. الرابط:
www.aljazera.net>specialfiles>pages

اعتبار للشروط الجغرافية والتاريخية والعرقية[1] وقد تعددت مصادر التهديدات في القارة السمراء لتشمل تهديدات خارجية متعلقة أساسا بالتدافع الدولي واستغلال خبرتها وكذا تهديدات داخلية لتأزم الأوضاع السياسية الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية، وهذا ما أدى إلى بروز عدة مشاكل داخلية التي من الصعب مواجهتها، ومن خلال هذا المبحث نتطرق إلى أهم مصادر التهديدات في إفريقيا وما لها من تأثير على أمن واستقرار المنطقة.

المطلب الأول: مصادر ذات صلة بالبيئة الخارجية

تتمتع القارة الإفريقية بجملة من الخصائص مما جعلها تكتسب أهمية بالغة كونها خزان العالم الاستراتيجي من حيث الموارد الطبيعية.

التي تزايد الضغط عليها في ظل التنافس بين الدول الكبرى حول هذه الموارد التي ازداد الطلب عليها مقابل نقصان الاحتياط العالمي من هذه الموارد، وهذا ما أدى إلى انعدام الأمن والاستقرار في معظم الدول الإفريقية الذي جعلها تعيش حالة فوضى مستمرة.

من أهم الموارد الطبيعية التي تدخرها القارة الإفريقية، النفط والغاز الطبيعي، حيث يوجد بها حوالي 12% من احتياطي النفط العالمي كما تبلغ احتياطات الغاز الطبيعي بما يقدر حوالي 10% من إجمالي الاحتياط العالمي، كما تنتج القارة الإفريقية ما يقدر بحوالي 80% من البلاتين وما يقدر بحوالي 40% من الماس العالمي و25% من الذهب و27% من الكوبالت، أما بالنسبة لموارد المياه العذبة فتشير أغلب الإحصائيات أن القارة تملك ما يقدر بحوالي 4 آلاف كلم^2 من مصادر المياه العذبة المتجددة في كل العالم.

[1] عمور رابح، ص"**النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (جامعة بن عكنون: كلية الحقوق، 2000) ص37 38.

1-التنافس الدولي على القارة السمراء

ومن ملفات التنافس الدولي الحالي على الموارد الطبيعية المتواجدة في قارة إفريقيا ملف الطاقة بحيث يمثل هذا الملف أهم محاور التنافس والقائم بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.[1]فقد ارتبط صراع المصالح في إفريقيا بالتنافس الأمريكي، الفرنسي بشكل أساسي، غير أن السنوات الأخيرة شهدت دخول العين كلاعب جديد وقوي وأصبحت المنافس والشريك لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا على إفريقيا، وذلك لما تتمتع به الصين من قوة اقتصادية هائلة جعلتها تلعب هذا الدور بفاعلية واقتدار إن استياء الأفارقة من سياسة وصراع الأمريكيين والفرنسيين ساعد في وجود الصين بقوة في الفضاء الإفريقي، خاصة عندما وجدوا فيمايلي طموحاتهم الذاتية مثل: عدم التدخل في الشؤون الداخلية، عدم ربط الاستثمارات بالشروط المسبقة، عدم بث أي ايدولوجيات فكرية أو ثقافية تذوب الطابع الإفريقي مثل الأمريكية والفرنسية غير أن هذا الدور الصيني الصاعد، لن يستمر دون احتمال حدوث تصادم وتضارب في المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياتها العالمية المهيمنة، والتي امتد نفوذها في أكثر المناطق أهمية اقتصادية وأمنيا في إفريقيا.[2]

وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من النزاعات الإفريقية فقد تدخلت وهيمنت على الصومال بسبب حرب الأوغادين عام 1977 أو التي اتبعت فيها ولايات المتحدة الأمريكية طريقة العياد تجاه النزاع القائم بين الصومال وأثيوبيا، وأخذ هذا التدخل غطاءه تحت اسم الشرعية الدولية

---

[1]عاصم فتح الرحمان أحمد الحاج، "**التنافس الدولي موارد القارة الإفريقية**" تم تصفح الموقع يوم: 23مارس 2018، الرابط:

https://www.sudaren.com›sudanile

[2]شفيعة حداد،"**الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السدان نموذجا**"تم تصفح الموقع يوم 23مارس 2018. الرابط:

Index.phphttps://revues.univ. Ouargla.dz

– التدخل في النزاع في السودان تحت اسم السلام المغلف بالمصالح الاقتصادية الأمريكية لتكون مفتاح السيطرة على منطقة القرن الإفريقي.

– وترى القوى العظمى أن تحقيق مصالحها المشتركة فيما يتعلق ويربط بشأن القارة الإفريقية لابد أن تصاحبه تفاهمات تنسيقية فيما بينها، فالولايات المتحدة ترى من خلال ظاهرتي الصراع والتنافس، أن إسرائيل تعتبر أفضل الخيارات للدخول في الميدان الإفريقي، نسبة لطبيعة العلاقة المتميزة بينهما بالإضافة إلى تفويت الفرصة على الطامعين الآخرين من القوى المناواة ألها مثل الروس، الصين، العرب المسلمين.

– ومن هنا أن القارة الإفريقية سوف تتضرر أيما ضرر من جراء هذا الصراع المأزوم والتنافس المحموم والاستقطاب الحاد المفروض عليها لأن ذلك سيزيد من توترها المسدود أصلا، ومن تفاقم المشكلات المستشرية المتمثلة في الصراعات والنزاعات والحروب الأهلية وبعض الإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.[1]

2- العولمة Globalization

إن العولمة كظاهرة برزت لأول مرة في مجال الاقتصاد، إلا أنها بعد ذلك أصبحت مفهوما يتجاوز هذا المجال ليشمل العالم كله، وما يحدث في داخله من نشاطات وفعاليات لتشمل السياسة والاجتماع والثقافة وكذلك الصحة والبيئة وغيرها.[2]

ويشير السيد أحمد مصطفى إلى أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل أن بدايتها الأولى ترجع إلى نهاية القرن السادس عشر مع بدء عملية الاستعمار الغربي لآسيا وإفريقيا والأمريكتين، أما سيار الجميل فيؤكد أن العولمة ولدت عند نهايات قرن يعج

---

[1] ياسر أبو حسن،"**التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة** "تم تصفح الموقع يوم: 23مارس2018، الرابط:

https://www.politics.dz.com

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي،"**العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**"(الأردن: دار دجلة، 2013)، ص32

بمختلف التطورات والبدائل والمناهج والأساليب، وجاءت منجزاتها حصيلة تاريخية لعصر تنوعت فيه تلك التطورات التي ازدحم بها التاريخ الحديث للإنسانية، بدأ باكتشاف العالم الجديد عند نهاية القرن الخامس عشر وصولا إلى اكتشافات العولمة الجديدة عند نهايات القرن العشرين ومرورا بأنظمة وظواهر و انساق كالإصلاحات الدينية والسياسات والثورات التجارية والصناعية والرأسمالية والاشتراكية والإبداعات الفلسفية والمرور بأزمات وحوادث وصراعات وحروب أشعلتها الدول.[1]

فمنذ نهاية الحرب الباردة بدأ عملية التحرير الاقتصادي تحل محل اقتصاد الريع أصبحت من خلالة الدول الإفريقية أكثر ضعفا وأقرب إلى الانهيار بسبب تناقص الموارد المالية، فقد تسبب مسار العولمة في عواقب مدمرة لإفريقيا واقتصادها الوليد، حيث عملت على تعقيد المشاكل القديمة وخلق مشاكل جديدة[2] خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وذلك بـ:

– تزايد الارتباط بالاقتصاد العالمي وصولا إلى دمج الاقتصاديات الوطنية والإقليمية بالاقتصاد العالمي ليكون أكثر تفاعلا، وبالتالي إعادة تشكيل خريطة العالم الاقتصادية بما يحقق زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة واتساع الفجوة بين البشر أفراد وجماعات.

– تذويب الوعي الاقتصادي الوطني ضمن إطار من الوعي الاقتصادي العالمي.

– إضعاف فاعلية السياسات الاقتصادية الوطنية بما في ذلك إضعاف القرار الاقتصاد الوطني المستقبل وبالتالي تقويض الإطار الوطني للرأسمالية الوطنية.

– تعميق التمايز الطبقي والتفاوت في توزيع الدخل

---

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، **المرجع السابق**، ص ص42،43.

[2] غازي عبد الحليم،"**الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة**"المجلة الجزائرية للدراسات الاستراتجية، العدد الثاني (ديسمبر2014) ص 46.

– ازدياد البطالة وقلة الأجور

– بروز فئات معولمة من رجال الأعمال ورأسمالية لا ينتمون إلى بلدها من ناحية الوطنية أو المشاعر الإنسانية ولا تهمهم سوى مصالحهم المادية.

– بروز هوس مالي شديد وانتشار البورصات المالية لدى قطاعات واسعة من صغار المستثمرين والأفراد العادين.[1]

أما من الناحية الاجتماعية، فقد أثرت العولمة بشكل كبير على المجال الاجتماعي وذلك عن طريق:

– تفشي البطالة وزيادة عدد المحرومين.

– إهمال البعد الاجتماعي وإنساني بشكل عام وتقليص الخدمات الاجتماعية

– زرع حالات التوتر الاجتماعي وروح الاغتراب واللامبالاة.

– ظهور جرائم منظمة وغير منظمة كالاتجار بالمخدرات وتجارة الأسلحة وغسيل الأموال خاصة في الدول النامية.

– ولعل ماهو ذو أهمية بالغة في أثار العولمة الاجتماعية هو السعي لمحو ذاكرة الشعوب وتفريغها من انتماءاتهم وأصالتهم وثقافتهم وأنظمتهم الاجتماعية كي يقعوا صرعى أمام مغريات الحياة الرأسمالية الأمريكية وأنماطها الاجتماعية في التفكير والملبس والترفيه وهذا ما يسهل تكريس نوع معين من السلع والخدمات والأفكار الذي يخضع إلى النظام العولمي الذي يراد به أن يسود العالم أجمع.[2]

وبالتالي فالعولمة تعتبر من أبرز العوامل التي ساهمت بشكل كبير ومباشر في تأزم الأوضاع في إفريقيا وذلك بانتشار عدة ظواهر كالارهاب وتوسع الجريمة المنظمة وذلك عن طريق الوسائل التكنولوجية وتزايد كبير في البطالة والفقر، وإتباع ثقافات جديدة خارجة عن العادات والتقاليد

[1] حكمت عبد الله البزاز، "**العولمة الأمريكية والتربية العربية**"، (عمان، دار جليس الزمان، 2011) ص57، 58.

[2] حكمت عبد الله البراز **المرجع السابق**، ص 66، 67، 68.

الإفريقية، وكذلك إتباع ايدولوجيا وثقافات أخرى تمس بأمن القارة، كل هذه المشاكل أثرت تأثيرا كبيرا على الأمن والاستقرار الإفريقي، وهذا ما أدى إلى هروب السكان من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى بحث عن الأمان عن طريق الهجرة واللجوء.

المطلب الثاني :مصادر ذات صلة بالبيئة الداخلية

لقد شهدت القارة الإفريقية جملة من المشاكل والتحديات التي لعبت دورا مؤثرا على امن واستقرار القارة خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وذلك بظهور العديد من الظواهر جديدة تهدد امن الدول الإفريقية بصفة عامة وامن الأفراد بصفة خاصة فمن خلال هذا المطلب نذكر أهم المشاكل الداخلية إلى تواجه القارة الإفريقية المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة و تجنيد الأطفال.

الإرهاب: terrorism يعتبر الإرهاب ضغط متعمد ضد الحكومة أو النظام الاجتماعي القائم صمم لتخويف المواطن العادي أو قادة الدول بهدف إحدى تغييرات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.[1]

وهذا راجع لعدة أسباب تتمثل في:

– **الدوافع السياسية:** تتمثل في عدم وصول السلطة والجماعات والمعارضة لها إلى المسائل ذات الخلاف الحاد، كما يعد استبداد وطغيان الحكم دافعا محور بالعديد من الحركات الإرهابية التي تجد مبرر الأعمال العنف التخريب بسبب غياب ميكانيزمات ديمقراطية، مما يخلق إحباط جماعي.

– **الدوافع الاقتصادية:** يعتبر الفقر والحرمان وعدم المساواة في توزيع الثروات بين الطبقات الاجتماعية يمثل دافعا أساسي من دوافع الإرهاب.

[1] هبة الله احمد خميس بسيوني، "**الإرهاب الدولي**"، (الإسكندرية: مطبعة الاخوة، 2011)، ص 65.

– **الدوافع الاجتماعية:** قد تعاني فئات من المجتمع الحرمان بدرجة أو بأخرى مما يؤدي بها العزلة والشعور بالاغتراب أو على العكس رفض الأوضاع والثورة عليها، فيلجأ بعض الأفراد إلى تشكيل مجموعات إرهابية الغرض منها تغيير تلك الأوضاع.

فقد شكلت قضية الإرهاب ظاهرة عالمية شغلت الرأي العام والوطني والعالمي والإقليمي، ومن أكثر الظواهر التي عرفها المجتمع الدولي تعقيدا ويعد الإرهاب واحد من التهديدات التي أرهقت القارة الإفريقية، فقد شهدت القارة في العقد الأخير تطورا ملحوظا في قضية الإرهاب متمثلا في تزايد الحركات والجماعات ينتشر من أقصي الساحل الإفريقي بالغرب إلى أقصي الساحل الإفريقي في الشرق، فقد صدرت بيانات قام بجمعها مركز الديانات الجغرافية السياسية CRG تشير إلى أن القارة الإفريقية عانت مالا يقل على 1426 حادثة من حوادث العنف المتعلقة بالإرهاب فيما بين 1 جانفي 2016 و30 سبتمبر 2016 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

– البنية الهشة للدولة الإفريقية.

– العنف والحروب المسلحة.

– تداخل الأفكار المتطرفة مع التركيب التاريخي والاجتماعية والاقتصادية للقارة ففي نيجريا استغلت جماعة "بوكو حرام" الحدود التي يسهل اختراقها بين نيجيريا والكاميرون وخطف رعايا أجانب في الكاميرون كما تسببت الأنظمة الإرهابية التي قامت بها الجماعة في نزوح ما يقدر بـ 45.000 من اللاجئين والمهاجرين العائدين من نيجريا إلى تشاد والكامرون والنيجر.[1]

[1]محمد بشير جوب، "**جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب**"، تم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2018، الرابط:

www.qiraatafrican.com>hom>new

الجريمة المنظمة:Organized crime الجريمة المنظمة من الأنشطة الإجرامية المتنوعة المعقدة والعمليات السريعة وواسعة النطاق المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير مشروعة، تهيمن عليها جماعات بالغة القوة والتنظيم ونتسم بقدر من الاحتراف والاستمرارية وقوة البطش.[1]

والجريمة المنظمة ليست جريمة واحدة بمعني أنها لا يرتكبها شخص واحد بل هو مشروع إجرامي يجوب أنشطة إجرامية متعددة يقوم بها ناس متعددون، وذلك من أجل الحصول على مساعدات مالية كما تهتم بالابتزاز والخداع والإنتاج والتوزيع غير قانوني والتعامل مع السلع الممنوعة مثل تجارة الأسلحة غير قانونية، وتعتبر من أخطر التهديدات التي تهدد أمن واستمرار الدولة في الوقت الحاضر.[2]

والجريمة المنظمة انعكاسات خطيرة تهدد الأمن والاستقرار في جميه المستويات:

من الناحية الاجتماعية: تؤدي الجريمة المنظمة الى تهديد الانسان وزوال الطمأنينة وإشاعة الخوف سبب لجوء عصابات الإجرام الى وسائل القتل اما من الناحية الصحية تساعهم الجريمة المنظمة شكل مفرط في المساس بالأمن الصحي وذلك عن طريق تجارة المخدرات كما تساهم في نشر أنواع كثيرة من الأمراض عن طريق المهاجرين ونقلهم لعدة أمراض مثل مرض السيدا والذي يتمثل النسبة الأعلى عالميا بالإضافة الى الكوليرا والطاعون.... الخ والمرشحة للزحف نحو مناطق الشمال خصوصا أن هناك دول دون السنيغال النيجر يدخل مواطنوها التراب المغاربي بسرية دون الرقابة الطبية.

أما من الناحية الاقتصادية والتي لها تأثير واضح على اقتصاد الدول الافريقي بحكم ما تسببه عصابات الجريمة المنظمة على حركة الأفراد والأموال من تهديدات خصوصا في ظل وجود أشكال مختلفة للجريمة الاقتصادية وتنوع أساليب ارتكابها.

---

[1] جمال زايد هلال أبو عين، "**الارهاب واحكام القانون الدولي**"، (عمان: علم الكتب الحديث، 2009)، ص 47.

[2] هبة الله احمد احمد خميس بسيوني، **مرجع سابق**، ص 87.

كما تساهم الجريمة المنظمة شكل كبير في زعزعة الاستقرار السياسي للدول الافريقية وذلك من خلال فقدان الثقة في عملية الديمقراطية وفشل الحكومات في السيطرة عليها، ودور الجريمة المنظمة في افساد أجهزة الدولة عن طريق الرشوة.[1]

وتتخذ الجريمة المنظمة أشكال متعددة في افريقيا لتشمل الإتجار بالمخدرات، تهريب الموارد الطبيعية، التهريب، التزوير، غسيل الأموال وغيرها، وتساعد بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة الجماعات الجهادية والإرهابية في القارة.[2]

وتعد منطقة الساحل الافريقي من بين اكثر المناطق في القارة التي شهدت تتطورات امنية غير مسبوقة نتيجة لعدة عوامل منها انتشار الجريمة المنظمة كتجارة المخذرات وتجارة البشر، تجارة الأسلحة، وأصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر حقيقي وخطير على دول المنظمة خاصة وان هناك شبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة، وفي تقرير للأمم المتحدة يشير الى نحو 3 الى 40% من المخدرات تمر عبر هذه المنظمة ونحو 27% من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوروبا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة اجمالية تقدر بـ 8.1 مليار دولار امريكي، إضافة الى ذلك فإن ظاهرة الجريمة المنظمة بشكل مصدرا من مصادر عدم الاستقرار خاصة في المناطق الحدودية من دول المنطقة.

وتشير تقارير لأمم المتحدة ان هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح في القارة خصوصا في مناطق الحدود ويلعب التمويل الخارجي دورا كبير في اشعال الحروب حيث يبحث المتمردون عن الأسلحة والأموال والتدريبات لتحقيق مطالبهم، كما ان السكان في

---

[1] نوال بومليكة، "**واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الافريقي**"، تم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2018، الرابط: www.qiraatafrican.com≥hom≥mew.

[2] فريدوم سي اونوها وجيرا لدأي ازريم، "**غرب افريقيا الإرهاب والجريمةالمنظمة العابرة للحدود**"، قم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2018،

Studier.aljaz eera.net≥reports≥2013/07/25

هذه المنطقة أصبحو يبحثون عن السلاح ليس للتمرد وانما للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنظمة المنتشرة بكثرة.[1]

3. تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة:

في كثير من النزاعات يتولى الأطفال دورا مباشر في القتال ومع ذلك فإن دورهم لا يكون مقصورا على الحرب فالكثير من الفتيات والفتيان يبدأون بمهام للدعم وهي تنطوي أصلا على خطر جسيم ومشقة بالغة ومن الواجبات الشائعة التي يكلف بها الأطفال ما يتمثل في أن يعملوا بوصفهم حمالينا حيث ينوعون في الغالب بحمل أثقال فادحة بما فها الذخائر أو الجنود المصابين وبعض الأطفال يستخدمون كمستطلعين أو رسلا أو طهاة كما ينفذون واجبات روتينية أخرى.

أما الفتيات فهن يعانين حالة الاستصغاف بصورة خاصة، وغالبا ما يجبرن على العمل كإماء لأغراض جنسية وفضلا عن ذلك فاستخدام الأطفال لأعمال الإرهاب بما في ذلك كالانتحار بين نشأت كظاهرة من ظواهر الحرب الحديثة.[2]

وفي كثير من النزاعات يتولى الأطفال دورا مباشرا في القتال بصرف النظر عن كيفية تجنيد الأطفال وينتج في أغلب مشاركتهم أثار خطيرة صحية نفسية وجسمية أغلبهم يتعرض للعنف والاعتداء.

وفي حالة النزاع المسلح تأتي الأضرار مباشرة على الأطفال حيث يتم تجنيدهم وتحويلهم لمجندي حرب ومقاتلين مما يعرضهم لإصابات خطيرة كفقدان السمع والبصر وفقدان الأطراف، ولم يعد خفيا أن من أهم السياسات الإرهابية تجنيد الأطفال وتعتبر

---

[1] بدون اسم ولقب الكاتب ، "**منطقة الساحل الافريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية**: التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا، تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2018، الرابط:

http s://ts aidali.wordpress.com 2015/08/29

[2] دون اسم ولقب الكاتب، "**تجنيد الأطفال**"، تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2018، الرابط:

https://clnildreenandarmed.com flict.un.org

سياسية تعتمدها تنظيمات إسلامية متطرفة أو سرايا مقاتلة حيث فقدت الكثير من الأسر وأبناءها.

أشارت دراسة أجراها مكتب منظمة العمل الدولية أن 48 مليون طفلا أو بنسبة 23%من العمال الأطفال في العالم يوجدون في القارة الإفريقية وأن الأطفال العاملين دائما تكون أعمارهم أقل من 5 سنوات وأشارت منظمة العمل الدولية إلى أن مشكلة خطيرة وأن 352 مليون طفلا تتراوح أعمارهم بين 7 و17 عاما يستغلون في النشاطات الاقتصادية وأن حوالي 246 مليون طفلا من العدد السابق يعملون في ظروف عمل غير مقبولة بينما يتعرض 79 مليون من هؤلاء الأطفال إلى أنواع قاسية من المعاملة التي تعرض حياتهم الجسدية والعقلية للخطر، فانتشار التنظيمات المسلحة أصبح الأطفال عرضة للتجنيد في الميليشيات والحركات الإرهابية وحتى الجيوش النظامية وكالعادة تعتبر أطفال إفريقيا أكثر عرضة للتجنيد في العالم حيث يجبرون على حمل السلاح ويتم استغلالهم دون رحمة.

فنجد في التشاد ما يقارب نصف مليون نازح في مخيمات اللاجئين نتيجة لأعمال العنف التي تعاني منها البلاد سواء داخليا وخارجيا وقد شارك الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 3 عاما بانتظام في العملية الإرهابية وقد تعهدت حكومة التشاد بإنهاء استخدام الجنود الأطفال في البلاد. [1]

– أما في جنوب السودان الذي يخوض حربا أهلية جديدة والذي يعاني الجميع فيها بمن فيهم الأطفال من عواقب هذا الصراع، الذين اجبروا على ترك الفصول الدراسية والمشاركة في أعمال قتالية، وتعهدت الحكومة السودانية لدى الأمم المتحدة بوقف تجنيد

[1] حنين عمر، "**تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة**"، تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2018، الرابط: www.afrigatenews.netscontest>

الأطفال صفوف وتظل الحقيقة أن أكثر 11ألف طفل مقاتل سواء في جانب الحكومة أو في صفوف المتمردين.

– وفي مالي أبلغت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن المتمردين المحلين في مالي يواصلون تجنيد الأطفال بأعداد كبيرة، تراوح أعمارهم بين 12 و18 سنة عاما.

– وكذلك نيجريا يتم تجنيد الأطفال بشكل قسري وقال مايك عمري المتحدث باسم حكومة نيجيريا أن الإرهابيين يخطفون لاستغلال الأطفال في العمليات الانتحارية

– لا تتجاوز أعمارهم 13 عام.[1]

بالإضافة إلى كونغو الديمقراطية ولبيا، الصومال، أو غندا التي يتم فيها تجنيد الأطفال بأعداد متفاوتة

المبحث الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية

لقد باتت التهديدات الأمنية المتواجدة في معظم الدول الإفريقية تشكل هاجسا أمنيا، وتحديا حقيقيا للقارة السمراء، حيث شهدت القارة جملة من التهديدات المتنوعة ذات طبيعة سياسية وأمنية، وكذا تهديدات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وأخرى بيئية ايكولوجية التي تتميز بالتعقيد الاستقرار، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم التهديدات التي تواجه القارة السمراء من خلال الاعتماد على ثلاث مطالب حيث يحمل المطلب الأول تهديدات ذات طبيعة سياسية وأمنية إما المطلب الثاني يتناول أهم التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والمطلب الثالث التهديدات البيئية الايكولوجية.

المطلب الأول: تهديدات وطبيعة سياسية وأمنية

أن أهم ما يميز البيئة الإفريقية انعدام الاستقرار الأمني والبياني خاصة بعد الحرب الباردة، فقد شهدت معظم الدول الإفريقية جملة من الصراعات والهروب الداخلية بصفة

[1] مرصد بوابة إفريقيا الاختبارية، "**أطفال إفريقيا من مأساة العمالة إلى ظهور التجنيد**"، تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2018، الرابط: www.afrigatenews.net>content

مستمرة وفي فترات متقاربة إذا يكاد إقليم من الإقليم الإفريقية يخلو من صراع أو حرب عنيفة وهذا ما أدى إلى عدم الأمن في المنطقة وأصبح من الصعب التحكم في هذه الصراعات الدامية وكيفية إيجاد حلول لها، وهذا ما أثر تأثيرا سلبيا على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

●المشاكل السياسية الناتجة عن عدم استقرار التنظيم السياسية:

وتتمثل في تزايد الانقلابات العسكرية التي شكلت عائقا أمام التنمية والاستقرار التي تعد معيار فشل الديمقراطية في القارة الإفريقية كما حدث في العديد من الانتقاليات كما حدث في النيجر عام 1996 وساحل العاج عام 1999.[1]

ولقد أدت ظروف التحول الديمقراطي التي شهدتها الكثير من الدول الإفريقية منذ أواخر الثمانيات إلى اضطرابات عنيفة وفسر بعضهم ذلك بأن حالة الانفتاح والحرية السياسية تودي إلى ظهور التناقضات والانقسامات المجتمعية التي ظلت مكبوتة فترة طويلة في ظل نظم الحكم التسلطية خصوصا إذا كانت جماعة عرقية مسيطرة على الحكم وتقوم يقمع الجماعات الأخرى فالتحول الديمقراطي لا يضمن بالضرورة احتواء التناقضات العرقية أو الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية وتقومين دعائم الاستقرار الداخلي ومن ذلك حالات كوت ديقوار وأنجولا، ويوروندي،فنجد الصراعات السياسية في الواقع الإفريقي ترتبط بدرجة الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية، فثمة مطالب قابلة لتفاض مثل: المطالبة بالمساواة بين الجماعات العرقية المختلفة في توزيع الثروات والسلطة، فالجماعة المسيطرة في المجتمع تسعي دوما إلى الحفاظ على الوضع القائم التي لها الهيمنة على باقي الجماعات فهناك مطالب يصعب التعامل معها كـ:

– السعي من أجل الاستقلال ولانفصال عن الدولة.

[1] هادي محمد حسين برهم، "**التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010**"، (عمان: المختصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي دار زهران للنشر والتوزيع) ص 7.

– الحصول على حكم ذاتي لإقليم معني داخل الدولة.

فثمة أنظمة انتخابية ديمقراطية يمكن أن تساهم في تحقيق التواؤم العرقي في مجتمعات تعددية فاختيار النظام الانتخابي يؤثر على الحركات العرقية من عدة أوجه.

أولا: بعض النظم الانتخابية تمكن الأقليات التي تستبعدمن الناحية السياسية من أن يكون لها مثيل في المؤسسة التشريعية.

ثانيا: تحقيق نوع من التعاون بين الجماعات العرقية المختلفة فالنظم الانتخابية يتعين عليها اذا كان ذلك ممكن تجنب تكريس هويات العرقية والدفاع عنها.

– فيمكن القول إن من أهم المشاكل التي تعيق الاستقرار السياسي في معظم الدول الإفريقية راجعة لعدة أسباب وأحداث التي تؤدي إلى تزايد السخط السياسي والاجتماعي بين المواطنين داخل الدولة، ومن بين هذه العوامل السلوك السياسي للأنظمة الحاكمة بمعني انه هناك علاقة تفاعلية بين عدم الاستقرار السياسي والتصلب السياسي للأنظمة الحاكمة.[1]

سواء فيما تتخذه من قرارات وسياسات أو ما تقوم به من ممارسة تناقض أو تؤثر عن مصالح الغالبية العظمي من أفراد وجماعات الشعب، وفي أغلب الأحيان فإن حالة شيوع حالة من السخط بين الجماهير بدفع تلك الأنظمة الحاكمة للتمادي والمغالاة في اتخاذ القرارات ضد الحقوق والحريات السياسية وفي واقع الأمر أن في فترات مارس عامي 1996 و 2001 فإن التوترات السياسية التي حدثت في العديد من الدول الإفريقية على مستوى مناطق القارة الخمسة (بوستوانا، بوركينافاسو، كاميرون، تشاد، الساحل العاج، مصر، غينيا الاستوائية أثيوبيا، الغابون، غانا، كينيا، مالي، الصومال، نيجيريا، أوغدا، زمبيا، زمباوبوي) ارتبطت إلى حد كبير بالقرارات السياسة القمعية للأنظمة الحاكمة ومن

[1] **مرجع سابق، "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا الأسباب وأنماط وأفاق المستقبل"** تم تصفح الموقع يوم: 17 مارس 2018، الرابط: www.qirraatafricam.com›home›new

جهة أخرى فإن ديمومة الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية يؤدي إلى تكريس حالة عدم الاستقرار السياسي ويتضح أن عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا يؤدي إلى زعزعة الأمن داخل الدول، ويعد مصدر تهديد مباشر للنظام الحاكم ونلاحظ أن الحركات الوطنية في ظل الحكم الاستعماري لم نضع أسس كافية للاستقرار الدول الإفريقية.

– نغير الحكم وحالة عدم الاستقرار تعكس حالة الانحراف السياسي

– ادعاءات الثورة غير منتهية فقد اتسمت النظم السياسية الإفريقية بالطابع الراديكالي ومحاولة إيهام الشعب الإفريقي بمفاهيم الأزمة الدائمة والعدو الخارجي والاستعمار الجديد هو الأمر الذي أسهم في اعتلال النظم السياسية الإفريقية.

– إسراف واستنزاف الموارد في استرداد الأسلحة وتكديسها والدخول في مغامرات عسكرية داخلية أو مع الدول المجاورة وهذا الأمر ساعد أيضا في حالة عدم الاستقرارالسياسي وتشجيع التدخل العسكري في الحياة السياسية وتزعمهم للانقلابات العسكرية.[1]

– اتساع ظاهرتي الإقصاء والتهميش تمثل في حقيقتها تهديدا للنظام القائم ولا تستطيع السلطة مواجهتها إلا من خلال الإجراءات القمعية في ظل استمرار الأمر كما هو عليه

وكذلك تزويد إرادة الشعب في اقتراع انتخابي.

– التوسع في حملات الاعتقال ضد المعارضي من أي تيار سياسيو تنفيد الإعدام وغياب ضمانات قانونية.

[1] دون اسم ولقب الكاتب ،ا**"لتحولات الديمقراطية في افريقيا"** ،تم تصفح الموقع يوم 18 مارس2018 ،الرابط.WWW.MOQUATEI.COM .SEC02.DOC-CVT.HTM

– استثناء بعض الأقليات للأسباب عرقية وإنقاص حقوقهم. قيام الطبقة الحاكمة بتعميم علاقات التفاوت بين حقوق الفئات والطبقات واحتكار الثروة وللامتيازات واتساع عدد المهمشين.

– توسع السلطة في استخدام أدوات السحق ضد المعارضين من حمالات إعلامية ضد الخصوم وشحن الرأي العام وإلحاق الهزيمة المعنوية بهم مما يدخل دائرة العنف الرمزي والشحن الأيدلوجي

– تغليب السلطة الشرعية بالقوة بدلا من القوة الشرعية، وإمعانالأجهزة الأمنية في تعذيب المعتقلين السياسيينوالتنكيل وممارسة البطش الأعمى عليهم، مما يدفع إلى الانتقام ورد الكيل.

– إخفاق السلطة في معالجة حالة الاحتقان الاجتماعي ويرجع ذلك إلى الإستراتيجية أي نظام إفريقي على مبدأ الاستئصال والإبعاد ورفض الجوار البناء مع القوىالمعارضة ولعل أكثر أمثلة ملائمة لدلك بوروندي، رواندا، السودان،خاصة مشكلة دارفور أما العامل الإضافي فيمثل في عكس السلطة والاعتماد على نشاط الأجهزة الأمن حيث أن السلطات في الدول الإفريقية ترك أمر التعامل مع الجماعات المعارضة للضباط ورجال الأمن والمخابرات واستبعاد دور أهل السياسة والفكر ومراكز البحث العلمي. وحتى في حالة قبول جزئيا بمبدأ الحوار فإن ذلك يتم في الغرف المغلقة من ثم فإن لا يتم أبدا التوصل إلى أسباب الحقيقة لممارسة العنف لتستمر حلقة مفرغة من دول أمن في حل المشكلات.[1]

– غياب أو تدني مستوى المشاركةالسياسية بسبب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية من ناحية، وغياب أو ضعف قنوات المشاركة السياسية المؤسسية والفعالة من ناحية أخرى وكذلك لجوء بعض القوى والتيارات السياسية والاجتماعية إلى

[1] مدوني علي، "**قصور متطلبات بناء الدول في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية في العلوم السياسية، 2003) ص ص160، 161، 162.

ممارسة أو انخراط في بعض أعمال الاحتجاج والعنف السياسي التي تستهدف الدول ورموزها كما أن استشراء بعض مظاهر الفساد السياسي والإداري في أجهزة الدولة ومؤسستها وغلبة الطابع البيروقراطي على العملية السياسية وعجز الدولة في بعض الحالات من المحافظة على وحدة المجتمع وماسكه، ووقوعه فريسة للحروب الأهلية والصراعات الداخلية.[1]

3. أهم المشاكل الأمنية المتعلقة بالصراعات الداخلية في إفريقيا

إن إفريقيا كما هو معلوم تعد قارة التعدد والتنوع، تنوع لا ينتهي في عالم الأفكار والآراء وقد تختلف نظرة الدول الإفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه واضفاء الشرعية عليه وإقراره أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع ومحاولتها تجاوز هذا الواقع وبسط رؤيتها المركزية.

ولا يختفي أن الواقع الإفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة باللغة العربية وإفريقيا جنوب الصحراء وحتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية "الناطقة بالانجليزية " والفرنكفونية "الناطقة بالفرنسية" والدول اللوزفونية الناطقة باللغة البرتغالية.

كما تمتلك إفريقيا نحو 33% من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة 10% من جملة السكان لا يتجاوزون بكثرة نسبة 10% من جملة سكان معمورة وتوجه أيضا بإفريقيا تعدد في الأديان الإسلام،المسيحية، اليهودية بالإضافة إلى ديانات أخرى تقليدية.[2]

---

[1] فخر الدين ميهوبي، "**اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**"،(الاسكندارية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص ص 40-41.

[2] حمدي عبد الرحمان حسن، "**الصراعات والسياسية في إفريقيا...للأسباب والأنماط وآفاق المستقبل**"، تم تصفح الموقع يوم: 20مارس2018. الرابط:

www.qiraatafrican.com›hom›new

– ونتسم هذه ظاهرة بأنها ظاهرة معقدة سواء فيما يتعلق بخلفياتها وأسبابها أو فيما يتصل بنتائجها وتداعياتهامعنى صعيد الأسباب لعبت العديد من المتغيرات دورا في اندلاع الحروب الأهلية ويمكن تصنيف المتغيرات إلى مجموعتين أساسيتين أولها تتعلق بالبيئة الداخلية مثل طبيعته التعددية للمجتمعات الإفريقية والعوامل الاقتصادية والسياسية أما الثانية فتعلق بالبيئة الخارجية وما يرتبط بالقوى الدولية والإقليمية في الصراعات الإفريقية.

وعلى صعيد النتائج فقد أفرزت الحروب الأهلية في إفريقيا العديد من النتائج تمثلت في:

– انهيار الدولة وتفويضها.

– نشوء ظاهرة العنف السياسي أو ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية.

– بروز ظاهرتي اللجوء وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة.

ووفقا لمقال عرضه موقع "الراكوبة السوداني" فقد شهدت إفريقيا ثلاث موجات من الحروب والصراعات الأهلية.

الموجة الأولى: وتمثلت في حروب حركات التحرر عقب الحرب العالمية الثانية ضد القوى الاستعمارية وامتدت حتى منتصف التسعينات وتميزت هذه الموجة بانخفاض التكاليف وضيق محدودية نطاقها.

الموجة الثانية: وشملت ظهور قليل من الصراعات بين الدول الإفريقية مثل الحرب بين الصومال وأثيوبيا 1997–1978 م، والحرب بين تنزانيا و أوغدا 1978–1979 م

أما الموجة الثالثة: فقد بدأت مع إشهاد الحرب الباردة وقد اتسمت بأنها حروب أهلية دامية وهي النمط الأكثر شيوعا في إفريقيا.[1]

[1] شيماء ابراهيم، "**النزاعات المسلحة في قارة افريقيا**"، تم تصفح الموقع يوم: 17 مارس 2018، الرابط: www.anntv.tv>new>showsuezect.

فقد أنهكت الحروب الداخلية إفريقيا قتلا و تهجيرا وجوعاً وتعددت أسبابها بين ما هو إيديولوجي وديني كما هو الحال في نيجيريا أو تختفي وراء تجار الماس والسلاح والبترول كما هو الحال في انغولا التي شهد حرب دامية منذ عام 1975 راح ضحيتها أكثر من مليون أنغولي.

وغير عن هؤلاء ما يشهد الساحل الغربي للقارة وتحديد في سيراليون وليبيريا وغنيا وهو ما يطلق عليه مثلث الرعب هذه الحروب المتعددة ساهمت في زيادة تجزئة القارة مما هي عليه ولعل المثال الصارخ على ذلك هو ما تشهده منطقة القرن الإفريقي لاسيما في الصومال حيث حصدت الحرب الأهلية التي استمرت قرابة عقد من الزمن وما تزال إلى حد الآن نصف مليون صومالي وقسمت البلاد وجعلت هذا البلد الإفريقي نموذجا لآثار الحروب الأهلية على الاستقرار السياسي ووحدة التراب الوطني.

أما في جنوب السودان فإن محلوله المتمردين في الجنوب كلف البلاد أكثر من مليوني قتيل وأربعة ملاين متشرد ولا يبدوان الأزمة مقبلة على حل خاصة بعد ظهور البترول في الجنوب.

وفي تشاد يقوم متمردو بتستي حرب متواصلة على الحكومة في الاقليم منذ عام 1998 ولا يختلف الحال كثيرا في السينغال التي يسعى المتمردون للانفصال بإقليم كازامانس مند 18 عام.[1]

إفريقيا التي تضم 53 دولة تواجه الكثير من الحروب الداخلية والنزاعات المسلحة، والكثير من حركات التمرد بالرغم من بعض حالات التقدم في عمليات السلم والأمن في القارة.

[1]شفيق شقير، "**المشاكل السياسية**"، تم تصفح الموقع يوم: 18 مارس 2018، الرابط:
www.aljazeera.net>specialfites>pages

1. **الحروب بين الدول:** نجد جمهورية كونغو الديمقراطية مزقتها الحرب التي بدأت في أوت 1998 يتمرد قبل أن تتحول إلى نزاع إقليمي بين القوات الحكومية التي ساندتها أنغولا وناميبياوتشاد وزمبابوي، وبين فصائل المتمردون التي دعمتها رواندا وأوغندا وبوروندي وانسحبت الجيوش الأجنبية رسميا في 2002 وديسمبر 2004 لقوا 3.8 مليون شخص مصرعهم وأن 98% من حالات الوفاة الحديثة راجعة إلى الأمراض وسوء التغذية والناجمة عن الحرب كما شهدت منطقة ايتوري شمال شرق إفريقيا منذ 1999 أعمال عنف بين أبناء الاثنيات المختلفة أسفرت عن سقوط خمسين ألف قتيل.

اريتيريا اثيوبيا: مازالت العلاقة متوترة بين هاتين الدولتين اللتان خاضا حروب حدودية بين 1998 و 2000 ولم تبدأ بعد عملية ترسيم الحدود بينهما

2. **الحروب الأهلية وحركات التمرد:**

– السودان التي شهدت 21 عاما حرب وأسفرت عن سقوط 1.5 مليون قتيل.

– **دارفور:** وقوع حرب نازفة في 2003 بين حركتين مسلحتين "حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وقد أسفر عن سقوط أكثر من سبعين ألف قتيل و1.6 مليون لاجئ ونازح حسب الأمم المتحدة.

– **ساحل العاج:** وتوجه أخطر أزمة سياسية عسكرية ضد الرئيس لوران غباغبو سنة 2002 وانقسم البلد إلى قسمين: قسم الجزء الشمالي ويسطر عليه المتمردين.

– **أوغندا:** تواجه أوغدا منذ 1988 تمرد جيش إلى للمقاومة وهي حركة معروفة وقد أسفر هذا النزاع إلى عشرات الآلاف من القتلى إضافة إلى 16 لاجئ.[1]

بالإضافة إلى مجموعة من الدول الإفريقية، الصومال، نيجيريا والصحراء الغربية، السينغال، موريتانيا التي شهدت حروب عنيفة أسفرت عن عشرات الآلاف القتلى والملاين من اللاجئين.

[1] دون اسم ولقب الكاتب، "**النزاعات في افريقيا: 18 دولة تعاني من الحروب الأهلية والاضطرابات داخلية وانقلابات**"، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية العدد 9561، (جانفي 2005)، تم تصفح الموقع يوم: 18 مارس، الرابط classic.awsat.com.

إن أهم الإعتلالات التي تواجه الاستقرار السياسي وانعدام الأمن في إفريقيا هي عدم الوعي السياسي وكذلك تهميش النخبة السياسية المثقفة وإبعادهم عن نظام الحكم وهذا راجع إلى أسباب عدة منها تحقيق المصلحة الخاصة لجماعة معينة على حساب المصلحة العامة للجمعات الأخرى وبالتالي أن السعي وراء تحقيق مطالب جماعة معينة كمحاولة استقلال أو فصل منطقة من الدولة نفسها أو إتباع نظام حكم لا يخدم المصلحة العامة، يؤدي بالضرورة إلى عدم الاستقرار السياسي وهذا ما يؤدي إلى عدم الأمن في المنطقة ومن هنا تنتج مشاكل عدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، تكاثر النزاعات، تدفق أعداد مهولة من اللاجئين.

المطلب الثاني: تهديدات ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية

المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تعتبر من أصعب التهديدات التي تواجه المجتمعات الدولية، باعتبار أن الاقتصاد الركيزة الأساسية لكل الدول، لذا تسعى كل دولة جاهدة للحفاظ على أمنها الاقتصادي والذي له تأثير مباشر على أمن الدولة بصفة عامة وأمن الأفراد بصفة خاصة.

وقد تميزت المجتمعات الإفريقية بالضعف والهشاشة الاقتصادية إلى جانب تدني الأوضاع الاجتماعية عن طريق، انتشار الفساد بأنواعه، الزيادة في الفقر والبطالة،تدني مستوى التعليم، وارتفاع معدلات الأمراض المعدية والأوبئة المنتشرة، ومن هنا يمكن إبراز أهم المعيقات التي ساهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول الإفريقية وتتمثل في: تدني معدلات النمو الاقتصادي.

- المستويات العالية للفقر والحرمان.
- تفاقم الديون.
- تدني متوسطات دخول الأفراد.
- تدني مستوى البنية التحتية.[1]

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، "**أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا**"تم تصفح الموقع يوم: 21مارس2018.الرابط:www.m.ohewor.org>sosp

فتعتبر مالي من بين الدول الإفريقية الأقل نموا في العالم بسبب الأزمة الاقتصادية التي جعلتها عاجزة عن التكفل بالمطالب الاجتماعية لشعب متعدد عرقيا ولغويا ودينيا، والتي شهدت النمو بنسبة2.7% بسبب قلة الأمطار وحدوث تقلص بنسبة 1.5% من الناتج الداخلي الخام وكذلك تراجع التمويل الخارجي بنسبة 93%

وهذا ما أدى إلى استمرار مالي في خدمة ديونها طيلة سنتي 2001 و2012[1] وفي تقرير للبنك الدولي أن معدل النمو الاقتصادي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء إلى 3% في عام 2015 وسجل هبوط ليصل 1.6 عام 2016 وهو أدنى مستوى له أكثر من عقدين.[2]

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي إحدى المناطق التي تعاني من مشاكل اقتصادية وذلك مرتبط بعدة أسباب منها:

- عدم الاستقرار في دول المنطقة بسبب التصارع على السلطة
- ضعف المؤسسات السياسية في دول الساحل.
- يعد العامل البيئي من أهم الأسباب التي تعيق التنمية الاقتصادية في دول الساحل الإفريقي وذلك لما تشهده المنطقة من تقلبات مناخية المتمثلة في قلة الأمطار والحرارة والتصحر.[3]

وتعتبر الأوضاع المزرية للاقتصاد الإفريقي سببا رئيسيا في انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية كالفقر والأمراض المعدية المنتشرة بكثرة في معظم الدول الإفريقية وكذا الجوع الذي حصد الملايين من السكان.

---

[1] شمامة خير الدين، «**التدخل العسكري في مالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية**»، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2014، ص ص، 52-54.

[2] بدون اسم ولقب الكاتب، "**النمو الاقتصادي في إفريقيا يواصل تعثر لكن بعض البلدان تظهر علامات التعافي**"، تم تصفح الموقع يوم: 12مارس 2018. الرابط:www.albankaldawli.arg>2016/09/29

[3] ياسمين حجاد، "**أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016)، ص 121.

فالفقر الذي يحمل في دلالاته ومضامين فلسفية ومعرفية ترتبط بالإنسان[1]من أبرز الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الإفريقية بكثرة، وعلى مدى عقدين كاملين بذلت العديد المحاولات لاختزال الفقر في إفريقيا إلا أنها أخفقت جميعها في تحقيق أهدافها، واستمرت هوة الفقر التي تفصل بين القارة الإفريقية وباقي دول العالم في الاتساع حيث تنقسم الدول الإفريقية ما بين دول منخفضة الدخل (وهي الاغلبية حيث يبلغ عددها 40 دولة إفريقية) وتبلغ حصة الفرد فيها 745 دولارا وأقل سنويا من إجمالي الدخل القوميوذلك وفق الإحصائيات 2001 ودول متوسطة الدخل ويبلغ عددها 14 دولة وتتراوح حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي من بين 746 إلى 9205 دولارا عام 2001 م.[2]

2. الأمراض المعدية:

تعتبر الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، وتعد الصحة عنصر أساسي وحيوي للنمو والتنمية في البلاد والاستقرار الداخلي.

فقد شهدت القارة السمراء مشاكل صحية، نفسيا للعديد من الأمراض المعدية القاتلة وللكثير من الأمراض غير منقولة والتي لا تقل خطورة عن الأولى، بحيث تشمل 60% من جميع حالات الإصابة بينما لا تتعدى سنة سكانها 11% من مجموعة سكان العالم.[3]
ومن الأمراض المستوطنة في المجتمعات الإفريقية نجد:

مرض نقص المناعة المكتسبة:الذي يعتبر من أكثر أسباب الموت في إفريقيا والذي سبب خسائر بشرية واقتصادية فهناك 24 مليون ونصف مليون شخص مصاب بمرض

---

[1]أمل عبد الفتاح شمس،"**الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي**"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2013)، ص 15.

[2] هالة جمال ثابت، "**الفقر في إفريقيا خصوصيته وإستراتيجيةاختزاله**"، تم تصفح الموقع يوم: 20مارس2018، الرابط www.alukah.net>...>

[3]سيد أحمد بن أحمد سالم،"**التحديات الاقتصادية والاجتماعية**"، تم تصفح الموقع يوم:17 مارس 2018، الرابط: www.aljazeraa.net>specialfiles>page

داء فقدان المناعة وهو ما يقدر بـ 70% من المصابين وقد أدى هذا المرض المعدي إلى حصد الأرواح 91% ممن نسبة الوفيات في 29 دولة إفريقية وليس من المتوقع أن يكون هناك مستقبل أفضل فمن المتوقع أن يصاب 10.5 مليون طفل خلال عشرين عام بعد أن كان عدد المصابين 1.3 مليون في سنة 1999.

وتعد بنسوانا الدولة الإفريقية الأكثر إصابة بهذا الداء يوجدونفي دول فقيرة بينما يوجد 95% من الأدوية المصنعة لعلاج داء نقص المناعة المكتسبة في دول غنية.[1]

مرض الملاريا: تعتبر من الأمراض المستوطنة والمشهورة جدا في إفريقيا، حيث يقضي هذا المرض على خمسة ملايين شخص سنويا وهناك طفل واحد يموت بإفريقيا كل 30 ثانية بسبب هذا المرض[2]وتختلف الملاريا فيما يتعلق التوطنية، شدة السراية ونمط الملاريا وتتوضع الدولة المتواطنة في الملاريا في المناطق البيئية، الوبائية الثلاث وهي إفريقيا المدرية، وشمال إفريقيا، ودول جنوب الصحراء للإقليم جيبوتي، الصومال، السودان، جنوب السودان.[3]

مرض الإيبولا: يعد من أكثر الأمراض فتكا في العالم، والقارة الإفريقية المرشح الأول للإصابة بهذا الداء بنسب يصعب التحكم فيها، حيث تم الإعلان رسميا عن أكبر تفشي للإيبولا في سنة 2014 في غينيا حيث أدى بحياة 11.300 شخص في سنة من بلدان متضررة في غرب إفريقيا (السينغال، سيراليون، غينيا، نيجيريا، مالي،ليبيريا) بما فيهم 500 عامل في الرعاية الصحية، وقد ظهرت حالات تفشي الإيبولا في قرى النائية

[1] منظمة الصحة العالمية، "**إفريقيا بصدد ايجاد حلول إفريقية لمشاكل صحية**"، تم تصفح الموقع يوم: 16 مارس 2018، الرابط:

https://www.swissinfo.ch>cra>

[2] رحاب السعيد، "**أكثر الأمراض فتكا بشعوب إفريقيا**" تم تصفح الموقع يوم: 18 مارس 2018، الرابط:

www.dotmsr.com>details>.

[3] **منظمة الصحة العالمية**، تم تصفح الموقع يوم: 18 مارس 2018، الرابط:

www.hnro.who.int>malaria.

من وسط إفريقيا غير ان التفشي اندلع عام 2017 شملا مناطق حضرية رئيسيا ما جعل اقتفاء المخالطين ومراقبة انتقال وتعد غينيا و ليبيريا وسيراليون البلدان الثلاث الأكثر ضررا جراء الإيبولا.[1]

3. **الجوع:** يعد من الظواهر المنتشرة بكثرة في القارة السمراء حيث يعاني الكثير من الشعوب الإفريقية من الجوع ونقص الغذاء وهذا ما يؤدي إلى انتشار العديد من الأمراض وارتفاع كبير في عدد الوفيات.

ويوجد في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدل لانتشار الجوع بالمقارنة مع عدد السكان حيث يعاني واحد من كل أربعة أشخاص من نقص التغذية.

كما يتسبب سوء التغذية في حوالي نصف عدد حالات الوفيات 45% بين الأطفال دون سن الخامسة إلى حوالي 3.1 مليون حالة وفاة كل عام[2].

وعانت أثيوبيا ودول الساحل الإفريقي خاصة في النيجر ومنطقة الغرب الإفريقي من الجوع ونقص الغذاء خاصة عام 2010 أسفرت عن فقدان الآلاف من السكان[3].

المطلب الثالث: التدهور البيئي والمناخي في إفريقي

تعد القارة الإفريقية من أشد المناطق جدبا وأكثرها فقرا في مصادر المياه وكان الاحتلال الغربي لقارة إفريقية دورا كبيرا في تصعيد، أزمة المياه فيها وتعميقها فبعد أن نهب ثروات القارة وترك سكنها فقراء، قسمها تقسيما جغرافيا يضمن تفجير الخلافات

[1] أطباء بلا حدود،"**مرض فيروس الإيبولا**"، تم تصفح الموقع يوم: 18 مارس 2018 الرابط: www.msf.org.

[2] برنامج الأغذية العالمي،"**احصائية الجوع**"تم تصفح الموقع يوم: 16 مارس2018. الرابط: ar.WFB.ORG>hunger>hunger-statc

[3] عبد العظيم محمد الشيح،"**المجاعات في إفريقيا**"، تم تصفح الموقع يوم: 19 مارس2018. الرابط: www.aljazira.net>Bubortsandintubfruwe

الدينية والعرقية والجغرافية وكانت المياه محورا أساسيا في هذا التقسيم مما جعل المياه والمناطق الرعي مصدرا للقلاقل والحروب بين العديد من الدول الإفريقية ولاسيما وسطها.

ويتكون المخزون المياه في بالقارة الإفريقية من البحيرات العظمة ذات مياه عذبة مثل بحيرة فكتوريا، التي ينبع منها نهر النيل وهي ثاني أكبر البحيرة التي تتميز بمياهها العدية في العالم، وكذلك بحيرة تانجانيقا وهي ثاني أكبر بحيرة في العالم من حيث حجم المياه وعمقها وهناك أيضا بحيرات صغيرة متواجدة في التشاد ومالاوي، توركانا، وألبرت وكيفو تتوسطي البحيرات العظمة مجموعة من الدول أهمها بوروندي رواندا، الشمال الشرقي للكونغوالديمقراطية، أوغندا، شمال غرب كينيا، مالاوي أثيوبيا و الموزمبيق

بالإضافة إلى البحيرات العظمة هناك الأنهار مثل نهر النيل الذي يعتبر من أهم الأنهار في القارة ونهر النيجر ونهر فولتا في الغرب وزاميزي في الجنوب.[1]

كما تعد البيئة الإفريقية حاضنة حقيقية لمظاهر الفشل البيئي لما تعانيه هذه القارة من عدة مشاكل بيئية ومناخية يمكن حصرها في عوامل كالتصحر، الجفاف وتناقص خصوبية التربة وتقلص نصبة الأراضي الصالحة للزراعة ارتفاع في درجة الحرارة....الخ وذلك بسبب التوسع العمراني فالإحصائيات تشير إلى أن الغابات تغطي نسبة 22% من مساحة إفريقيا 43% وفي حين تشكل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 21% وتعرف القارة الإفريقية صناعا كبيرا للتربة حيث تشير الأرقام إلى أن القارة أضاعت 500 مليون هكتار سنة 1950.

ومع مرور الوقت أضحت إفريقيا مصدرا لعدم الاستقرار والدفع بنوع حرج من أنواع اللجوء وهو اللجوء البيئي وهو ما تظهره الأرقام المتزايدة التي تسجل سنويا في إفريقيا

[1] محمد سلمان الزواوي، "**الجفاف في إفريقيا قنبلة موقوتة**"، تم تصفح الموقع يوم: 16 مارس2018. الرابط: www.quiraatafrisan.com›houm›new›

بسبب سوء الأحوال الجوية وتزايد الاحتباس الحراري تنامي تلوث الماء والهواء وهو ماولد الصراع على الثروات الناضبة

وهناك دراسات حديث في الأمن تشير إلى أنه هناك علاقات تلازم بين التغيرات المناخية ودرجة الاستقرار البيئي والاجتماعي في الدولة الحديثة خصوصا عند الحديث عن دول إفريقيا وفي هذا الصدد تعتبر التغيرات المناخية في إفريقيا تهيئ الظروف الملائمة لنشوب الصراعات إلا أن الانخراط في الصراعات رهينة العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية وفي هذا السياق تشير الدراسات إلى أن عدد اللاجئين الذين يهجرون مناطقهم بفعل الكوارث الطبيعية تتجاوز 300 مليون بحلول 2050 وفيئة التي يطلق عليها المهاجرون البيئيون الذين يمثل اللاجئون الأفارقة النسبة الأكبر منهم.

وفي دراسة جماعية تناول فيها الباحثون العلاقة بين التغيرات المناخية والحروب الأهلية في إفريقيا خلال فترة 2002 توصلت إلى أن ارتفاع معدلات درجات الحرارة يزيد من احتمالات الحرب الأهلية وذهبت الدراسة إلى أن يزيد من احتمالية اندلاع الصراع ومن الجدير بالذكر أن أكثر الدول تضررا بالتغيرات المناخية هي الدول الإفريقية التي تعاني من ظروف بيئية خانقة كما أنها لا تملك الإمكانيات والأدوات والمؤسسات الكفيلة بالتصدي للأزمات البيئية كالحرارة والجفاف والتصحر والتلوث.... الخ.[1]

إن استمرار تنامي حالات الجفاف قد أدى إلى تفاقم التدفقات البشرية الهائلة سواء داخل كل بلد على حدى أو فيما بعضها البعض بصور أفضت إلى استمرار وتيرة التنافس عالية المخاطر فيما بين السكان الأصلين للحصول على الأراضي والمياه لاسيما أن هناك ما يقارب الـ33 دولة إفريقية من الدول الـ48 الأقل نمو في العالم فضلا عن أنها

[1] بوحنية قوي،"**البيئة في إفريقيا تهديدات ومسارات حرجة**"،تم تصفح الموقع يوم: 16 مارس2018. الرابط:
Stndius algazira.nut،ruports :2016/07/27

من المناطق الأكثر فقرا في العالم التي لا تزال معدلات الانخفاض مستمرة في ظل هذه الظروف بمعدل سنوي قدره 3%لذلك فهو لاتزال الأسرع نمو السكاني في العالم حتى تصل إلى ما يقارب الـ750 مليون بحسب إحصائيات عام 2005 ويتوقع أن تصل إلى ما يقارب الـ1.5-2 مليار إنسان عام 2050علاوة على ذلك فإن الفئة العمرية من السكان صيغار السن اللذين تقل أعمارهم عن الـ14 عام تصل إلى حوالي 37% من شمال إفريقية وإفريقيا جنوب الصحراء وهوالامر الذي يدل على مدى حجم التحديات التي تواجهها القارة في تثقيف الأجيال الجديدة والحصول على فرص عمل للأشخاص في سن العمل وتأمين سلامتهم.[1]

نستنتج أن التدهور البيئي والمناخي في إفريقيا من الأسباب الرئيسية في انعدام الأمن والاستقرار وهذا ما أدى إلى هروب السكان من موطنهم الأصلي إلى مناطق أخرى بحثا عن الأمان وهذا يعرف بالنزوح أو اللجوء البيئي وتدفق اللاجئين

المبحث الثالث: إفرازات التهديدات الأمنية في القارة السمراء :مشكلة اللاجئين

أفرزت مجمل التهديدات الأمنية المتواجدة في معظم الدول الإفريقية حملة من المشاكل ذات طابع معقد ومستمر التي من الصعب التحكم فيها ومواجهتها وهذا ما جعل القارة تعيش حالة فوضى لا متناهية وانعدام الأمن والاستقرار فنجد من أصعب المشاكل التي أفرزتها مختلف التهديدات في إفريقية ظاهرة اللاجئين وما تعمله هذه الظاهرة من آثار سلبية تعود بالضرر سواء على الدول المصدرة للاجئين أو الدول المستقبلة لهم، فمن خلال هذا المبحث نتعرض لمطلبين حيث يضم المطلب الأول مشكلة اللاجئين في إفريقية أما المطلب الثاني نتطرق إلى موقف الدول الإفريقية من مشكلة اللاجئين في إفريقيا.

[1] طارق عبد الله ثابت الحروري،"**الأمن في إفريقيا تحديات وآفاق**".

Siyassa.3oloum.arg>30.topic

المطلب الأول: مشكلة اللاجئين في إفريقيا

تعد القارة الإفريقية أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين حيث تضم النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم فهو كما سبقت الإشارة تحتوي على حوالي ثلث عدد اللاجئين على مستوى العالم ومن بين الدول الـ20 التي تحتل قمة الدول المصدرة للاجئين فمشكلة اللاجئين في القارة الإفريقية إحدى مشكلات القارة الأساسية وقاسم مشترك بين معظم الدول القارة وقد تزايدت أعداد اللاجئين في إفريقيا بشكل سريع، فنجد مثلا أن هؤلاء اللاجئين يرتبطون بالمشكلات الأمنية والصراعات العرقية داخل بلادهم معظمهم ذات طبيعة ممتدة تؤدي إلى استمرارها والعجز إلى وصول تسويات سياسية متكاملة،وبالتالي فإنها تؤدي إلى فرار العديد من اللاجئين من الدول أو على الأقل إجبارهم على الاستقلال إلى أماكن أخربتخف فيها حدة الصراع داخل الدولة نفسها[1]

ففي تقرير صدر من المفوضية لشؤون اللاجئين أن الوضع في إفريقيا خلال 2015، كان قائما حيث ذكر موقع"دويش فيلة الألماني" أن هناك أكثر من 65 مليون شخص في جميع أنحاء العالم فروا من منازلهم بسبب الحروب والاضطهاد والعنف والانتهاكات حقوق الإنسان و بالرغم من أن الوطن العربي كان الأكثر مأساهو نزوحا للاجئين فإن إفريقيا الأكثر تضررا ففي عام 2015 كان هناك حوالي 16 مليون شخص في القارة أما أن نزحو أو أجبروا على الفرار إلى بلدان أخرى معظم هؤلاء الأشخاص نزحوا دخلياحتى أصبح هناك 5.2 مليون فارا من بلاده أما الغالبية العظمة التي يتجاوز تعددها ما يقارب 4.4 مليون فسعت إلى اللجوء إلى بلدان مجاورة.

فمن بين أسباب زيادة اللاجئين في إفريقيا حسب تقرير المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين:

---

[1] رواية توفيق،"**مشكلة اللاجئين في إفريقيا.... الأبعد والملامح وسبل المواجهة**"،"تم تصفح الموقع يوم: 25 مارس2018. الرابط:

wWW.quiraatafricam.com›hone›now

– الحروب الأهلية الداخلية في الدول الإفريقية خاصة الصومال والسودان.

– حالة الفوضى التي شهدتها بوروندي.

– الجمعات الإرهابية المنتشر في معظم الدول الإفريقية كجماعة "بوكوحرام" في نيجيريا التي أدت إلى فرار عدد كبير من اللاجئين النيجيريين إلى دول مجاورة.[1]

وقد احتلت أثيوبيا وكينيا مرتبة متقدمة من حيث أنهما البلدان الرئيسيان المضيفان للاجئين عام 2015 حيث سعى غالبيتهم من الصومال والسودان وجنوبها إلى الوصول إلى أثيوبيا وكينيا حيث أصبحتا ملجئا المتضررين في شرق إفريقيا وجاءت دولة أوغندا في المرتبة الثانية لهما بعد سعي الكثير من الفارين من القيتال في بوروندي إلى اللجوء إليه وكذلك الكامرون التي استقبلت المزيد منهم، وتوقع التقرير استمرار حركة النزوح الجماعية الناتجة عن الصراع وأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان بالقارة بالتأثير على عدد كبير من بلدانها خلال الفترة الحالية نتيجة الاضطرابات داخل جمهورية إفريقيةالوسطى وجنوب السودان وكذلك في البلدان المجاورة.

وقد ذكر في التقرير أنه في القارة تتم مراعاة اللجوء والتمتع به بشكل كبير ويعتبر كرم البلدان المضيفة في إفريقيا لا مثيل له إلا أنه في السنوات الأخيرة، تزعزعت بعض القيم الأساسية في نظام الحماية مع حوادث الطرد.[2].

وقد تسبب ظاهرة اللاجئين مشكلات سواء لدولة المنشأة أو دولة اللجوء .

---

[1] شهيناز العقباوي ،"**سبب الحروب الصراعات الظلم الاجتماعي إفريقيا القارة المنكوبة باللاجئين**" تم تصفح الموقع يوم: 25 مارس2018. الرابط:

Aralric.alram.org.eg>newn.

[2] **المرجع نفسه:** تم تصفح الموقع يوم: 25 مارس2018. الرابط:

Aralric.alram.org.eg>newn.

– فالنسبة لدول المنشأ: تفقد الدولة موارد بشرية سبب تزيف العقول الذي يتعرض له، وهروب المتعلمين والمثقفين الى الخارج للنجاة والبحث عن مصادر رزق بعيدة عن مواطنيهم التي دمرتها الحروب.

أما بالنسبة لدول اللجوء: فتواجه هي الأخرى سلسلة من المشكلات تتمثل فيما يحدثه اللاجئون من تغييرات في الخريطة البشرية وتحديد الاثنية فضلا عما يتمثل هؤلاء اللاجئون من أعباء اقتصادية واجتماعية.[1]

وعلى الرغم من الاتفاق المبدئي على اتساع نطاق مشكلة اللاجئين في إفريقيا فإن هناك صعوبات تحول دون التحديد الدقيق لأعددهم ومن هذه الصعوبات نذكر مايلي:

1.اتساع أوضاع المخيمات اللاجئين بالسيولة الشديدة حيث تزداد عملية دخول وخروج اللاجئين من هذه المخيمات، بما يجعل أعداد اللاجئين عرضة للتقلبات السريعة والمفاجئة.

2.عدم قدرة دولة المنشأة على وضع عدد دقيق من للاجئين الفرين منها بسبب ظروف عدم الاستقرار الداخلي.

3.ميل دول اللجوء الى مبالغة في أعداد اللاجئين الموجودين لديها سعيا الى الحصول على المزيد من المساعدات الدولية.

ومن حيث دول المنشا الصومال على رأس هذه الدول إذا أدى تفاقم الحروب الأهلية فيما منذ التسعينات الى خروج أعداد هائلة من اللاجئين هربا من الجفاف المجاعة الحروب الأهلية وتأتي بعد الصومال بروندي وليسريا والسودان، وسيراليون، اربتيريا، أنجولا، الكونغو الديمقراطية ورواندا وأثيوبيا.

[1] **عزو محمد عبد القادرناجي ، مرجع سابق** ، تم تصفح الموقع يوم: 29 مارس 2018، الرابط:
www.mahewar.arg≥S.asp

وعلى صعيد دول الملجا تعتبر تنزانيا على رأس الدول المستقبلة للاجئين ليس فقط في افريقيا وانما العالم بأسره حيث وصل عدد اللاجئين فيها الى اكر من 560 ألف لاجئ من بينهم 449 ألف لاجئ من الكونغو الديمقراطية ويلي تنزانيا كل من غينيا ساحل العاج أو غندا، الجزائر، ونمسا أخيرا.[1]

المطلب الثاني: مواقف الدول في افريقية من مشكلة اللاجئين.

قد يتبادر الى الذهن للوهلة الأول أن معظم الدول الافريقية تتعنت في استقبال طالبي اللجوء نظراً للواقع الاقتصادي الذي تعيشه هذه الدول ونظرا لطبيعة شعوبها، والحياة فيها ولكن بالنظر الى أعداد حركة اللاجئين فيها على مدى عقود من الزمن نجد أن أكثرها من الدول التي تقبل بوجود أعداد كبيرة منهم على أراضيها ولفترات طويلة ولكن من أبرز المشكلات التي تظهر عند النظر الى سياستها ومواقفها منهم هو أسلوب معاملتهم.

فنجد على سبيل المثال دولة زمبيا قانون اللاجئين لديهم لعام 1970.

لم يأت في صالحهم بل فرض قيود اقامتهم وتنقلاتهم بهدف حماية النظام العام، والفصل بين المقاتلين السابقين منهم والمدنيين حيث يتم وضع كل فئة في مخيمات أو معسكرات خاصة كما يتم فصل الاثنيات المختلفة عن بعضها وتقوم السلطات باعتقال أي طالب لجوء تخطي سبعة أيام في البلاد ولم يحصل على تصريح ولكثرة أعداد الاعتقال التعسفي تحاول المفوضية مساعدتهم من خلال اصدار وثائق هوية الاليكترونية[2] أما مالاوي لا تستطيع تحمل أعباء وجود اللاجئين لديها وعلى الرغم من ذلك لا تتوقف

[1] عزو محمدعبدالقادر ،**المرجع السابق**، تم تصفح الموقع يوم: 29 مارس 2018، الرابط: www.mahewar.arg≥S.asp

[2] احمد محمد علي المسلماني، " **سياسية الدول تجاه ظاهرة لجوء الافريقيين**"، (القاهرة: مكتبة العربي للمعارف)، 2016.ص ص 82 83 .

عن استصعاب لهم لدرجة انها قد تؤدي للانهيار وفي مثل الحالات تتدخل المفوضية بالمعونات للدولة المستقبلة وليس اللاجئين فقط بينم تقبل بعض الدول الأخرى باستمرار فتح حدودها أمامهم والقبول بأعدادهم المتزايدة ولفترات طويلة وذلك لإحراز مكاسب أخرى بخلاف المساعدات الدولية كما يحدث في اثيوبيا وكينيا اللتان تستقبلان تحويلات مالية كبيرة للاجئين الصوماليين بهما مما يعود بالنفع على اقتصاد الدولة.

وقد يأتي موقف الدولة باستيعابهم بناء على موقف سياسي معين فمالي و السينغال استقبلنا القادمين من موريتانيا لفترات طويلة واستمرت في ذلك حتى عندما توقفت المفوضية عن تقديم المساعدات، فأعلنت الحكومة الموريتانية عن عودتهم وادماجهم محليا.

ونجد من الدول التي لها سياسات ومواقف مميزة تجاه اللاجئين في أفريقيا دولة جنوب أفريقيا التي تتعامل معهم من خلال قانون اللاجئين، وسمع لأغلبيتهم بحرية الحركة ولا تحجز أحد منهم الا في مالات محددة سبب مخالفات من اللاجئين.

وتعتبر تجربة تنزانيا مع اللاجئين من اهم أفضل الأمثلة في التعامل معهم افريقيا، حيث تستقبل الكثير من اللاجئين من بورندي والكنغو، رواندا منذ عقود طويلة، فعلي سبيل المثال فقد مر على اللاجئين من بوروندي فيها ما يقارب 36 عام قامت من خلالها بمنحهم أرض زراعية للعمل بها والسماح لهم بالعمل في عدة مجالات مما وفر العمالة الرخيصة وعاد بالنفع عليهم وعلى المواطنين المحليين وخصوصا المستثمرين وهو ما أدى الى انخفاض أسعار الموارد الغذائية وايجار المساكن[1] وكل هذا من جراء اتاحة الفرص لهم للاعتماد على الذات وتنمية أنفسهم والاسهام في المجتمع المضيف

[1] **أحمد محمد المسلماني ، المرجع السابق**، ص ص، 84،85.

كما واجهت دول شمال افريقيا أزمة نادرة ما تحدث خلال ما سمي بالربيع العربي وهي أزمة الهجرة المختلطة فعلي سبيل المثال عند اندلاع الصراع المسلح في ليبيا بدأت أعداد كبيرة من الليبيين والعمالة الأجنبية واللاجئين المتواجدين فيها بالنزوح منها الى الحدود التونسية والمصرية والجزائرية فقد قامت المفوضية والمنظمة الدولية بدور مهم في حل هذه الأزمة من خلال اجلاء النازحين الى بلادهم.[1]

فنلاحظ أن مشكلة اللاجئين في افريقيا من بين المشاكل التي تتقاسمها الدول الافريقية والتي تعد بمثابة تحدي حقيقي سواء للدول المصدرة للاجئين أو الدول المستقبلة لهم.

بالرغم من تأوم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في معظم دول القارة الافريقية الا أن هذه الدول تستقبل أعداد مهولة من اللاجئين بصفة دائمة ومستمرة، كما أنها تقوم بالعديد من الإجراءات القانونية والسياسية لاحتواء وظاهرة اللاجئين، والتي من بينها اسقاط العقوبة على كل لاجئي يقوم بمخالفات قانونية وذلك بالطرد أو السجن ،وعليه فإنا الدول الافريقية المستقبلة للاجئين تقوم بمضاعفة أمنها للتصدي لهذه المشكلة

– جدول يوضح أهم الدول الافريقية المصدرة للاجئين والدول المستقبلة لهم.

الدول الممصدرة	الدول المستقبلة
الصومال	جنوب افريقيا
مالي	تقرانيا
نيجيريا	الجزائر
السودان	أوغندي
ليبيا	مالاوي
بوروندي	غينيا
كونغو الديمقراطية	اثيوبيا
النيجر	انغولا
رواندا	

المصدر:من إعداد الباحثة

[1] **احمد محمد المسلماني مرجع سابق**، ص 86.

خـــلاصـــة واستنتاجات

من خلال ما تعرضنا إليه في الفصل الثاني والمتعلق أساسا بالتهديدات الأمنية في القارة الافريقية وأهم المشاكل الناتجة عنها نستخلص مايلي:

- القارة الافريقية تتمتع بجملة من الخصائص الاستراتيجية الهامة كما تحتوي على نصيب كبير من الموارد الطبيعية وهذا ما جعلها موطن اهتمام لذي الأطراف الخارجية وهذا ما ولد روح التنافس والتدافع الدولي نحو الكثير من المنطقة.
- ان التنافس الدولي حول الموارد الطبيعية داخل المنطقة الافريقية خلف العديد من المشاكل التي تأثير مباشر على الشعوب الافريقية، التي من الصعب التحكم والتصدي لها، كما هيأت العولمة وأثارها السلبية أرضية خصبة للانتشار السريع للتهديدات الأمنية داخل الأراضي الافريقية عن طريق التطور التكنولوجي ووسائله، وتكمن هذه التهديدات في التهديدات اقتصادية عن طريق اهتمام الافراد بالاقتصاد العالمي واهمال الاقتصاد الوطني وهذا ما يؤدي الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي الوطني اما تهديدات الاجتماعية فتتمحور حول اتباع ثقافات وأفكار خارج العادات والتقاليد الأصلية الغرض منها محور ذاكرة الشعوب وسلبهم ثقافاتهم و انظمتهم الاجتماعية، وبالتالي ظهور عدة مشاكل كالإرهاب وحركات التمرد والجرائم بأنواعها التي تؤثر على امن الدول الإفريقيا، وتتميز القارة الافريقية بمجموعة من التهديدات السياسية التي تتعلق بعدم استقرار الأنظمة السياسية وفقدان شرعيتها بالإضافة الى الانقلابات العسكرية والحركات الانفصالية، والصراعات الداخلية والحروب الأهلية التي تشكل عاتق كبير لتحقيق الأمن.
- بالإضافة الى التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة وتدني مستوى التنمية والنمو، وانتشار الأمراض المعدية والمستعصية كنتيجة لتلاشي الأنظمة الصحية، وتدهور الأوضاع البيئية والمناخية كالجفاف والتصحر وارتفاع درجة الحرارة
- كل هذه الأوضاع المتأزمة أدت لهروب الشعوب الأفارق من موقعهم الأصلي الى مناطق أخرى بحثا عن حياة أفضل عن طريق اللجوء التي تعد من أبرز الظواهر المنتشرة في الدول الافريقية التي تشكل أعباء سياسية واقتصادية واجتماعية لدول الملجأ.

الفصل الثالث:
البيئة الامنية الجزائرية في ظل تدفق اللاجئين الافارقة

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة نزوح غير مسبق له من اللاجئين الذين اتخذ من الجزائر ملجأ لهم في ظل الأوضاع المزرية التي تعيشها معظم دول القارة الإفريقية و التي بالضرورة أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية و السياسية فيها، و هذا ما سبب في هروب السكان خوفا على حياتهم بحثا عن مكان آن و الجزائر واحدة من بين الأماكن التي تتمتع بالاستقرار الأمني الذي جعلها مقصدا أمني للكثير من اللاجئين الأفارقة، و عليه

-فمن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث باحث حيث يحتل البحث الأول أهم العوامل التي جعلت الجزائر بلد اللجوء الناسب للاجئين الأفارقة، أما المبحث الثاني سيتم التعرض إلى أهم المشاكل التي يسببها اللاجئين الأفارقة داخل التراب الوطني و كذا المبحث الثالث الذي يحمل الآليات الأمنية

و السياسية الجزائرية لمواجهة اللاجئين الأفارقة.

المبحث الأول: العوامل المسببة لاندفاع اللاجئين الأفارقة نحو الجزائر

نتيجة للأوضاع المأساوية و النزاعات المسلحة المتغلغلة في القارة السمراء، يعاني العالم اليوم من تفاقم كبير في أعداد اللاجئين و الجزائر واحدة من بين العديد من الدول التي فتحت و فسحت المجال أمام اللاجئين الأفارقة دخول الأرض الجزائرية و انتشارهم في كل مكان في الجزائر إذ لا يكاد يخلو شارع من الشوارع الجزائرية منهم.

و تعتبر الجزائر دولة سباقة في احتواء اللاجئين و مساعدتهم و انتشالهم من أهواء الحروب فكانت بالنسبة لهم البلد الآمن المناسب للجوء إليه و عيش الحيات التي فقدوها في بلدانهم[1].

---

[1] .سليماني فرحات، "**اللاجئين في الجزائر بين معاناة و صراع البقاء**"، تم تصفح الموقع يوم: 25 مارس 2018.
الرابط : Freédzazayri-arablog 2015/09/19

فالجزائر اليوم تعيش في حالة من الاستقرار على غرار الدول الافريقية المجاورة و هذا ما جعلها وجهة للعديد من اللاجئين الأفارقة في ظل تأزم الأوضاع في معظم الدول إفريقيا السمراء، و عليه و من خلال المبحث سنتعرض إلى أهم العوامل التي جعلت من الجزائر مقصدا للاجئين الأفارقة.

المطلب الأول: أهمية الموقع الإستراتيجي للجزائر

الجزائر أو رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دولة عربية، تقع في شمال غرب القارة إفريقية، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط و يحدها من الشرق تونس و ليبيا و من الجنوب مالي و النيجر و من الغرب المغرب العربي و الصحراء الغربية و موريتانيا.

و تعد الجزائر ثاني أكبر دولة إفريقيا و عربية من حيث المساحة بعد السودان و الحادية عشر عالميا و حاليا تحتل المرتبة العاشرة بعد تقسيم السودان، و الجزائر عضو مؤسس في اتحاد المغرب العربي سنة 1988، عضو في جامعة الدول العربية و منظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها و عضو في منظمة الوحدة الإفريقية و الأوبك و العديد من المؤسسات العالمية و الإقليمية.[1]

الحدود السياسية للجزائر:

يوجد الشريط الساحلي في الشمال على مسافة 1622كم من تونس شرقا إلى المغرب العربي غربا كما تقدر الحدود البحرية الجزائرية بـ 12 ميلا بحريا شمال الساحل كالمياه الإقليمية و ما بين 32 إلى 52 ميلا بحريا كنطاق صيد بحري.

يبلغ طول الحدود الجزائرية البرية 6343 كلم كالتالي:

ليبيا 982 كلم ،تونس 965 كلم ، المغرب 1559 كلم و الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية 42 كلم

[1]. طبيب صالح، "جغرافيا الجزائر"، تم تصفح الموقع يوم 31 مارس 2018، الرابط:

www. Arabg eographers.net

موريتانيا 463 كلم و مالي 1376 كلم النيجر 956 كلم.[1]

و تشبه الجزائر في حدودها الجنوبية زاوية متوغلة بعمق في القارة الإفريقية، إذ تعتبر الصحراء الكبرى من أكبر الصحاري في العالم بمساحة تقدر بـ 9،065،000 كلم^2 حيث تحد على 4،830 كلم من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر و جنوبا بعمق 1930 كلم داخل الساحل الإفريقي تشمل الصحراء معظم مساحة الصحراء الغربية، موريتانيا، ليبيا، مصر جزء من المناطق الجنوبية لكل من المغرب الأقصى و تونس و الجزء الشمالي لمالي، تشاد و السودان.

و تشغل الجزائر أكبر جزء من الصحراء المغربية بمساحة 1،000،000 كلم^2 و تزخر بمواد طبيعية وطاقوية و منجميه "الغار، النفط، اليورانيوم، الذهب، الحجر الصخري، المياه الواقية، الطاقة الشمسية وغيرها".

على غرار المنطقة السياحية للهقار و الطاسلي[2].

اللاجئين الأفارقة في الجزائر:

من مالي و النيجر و ليبيا يقطع اللاجئين طريق صعبة بواسطة قوافل يحمل الآلف من اللاجئين الأفارقة الذين اختبروا الجزائر بلد الملجأ، فبسبب النزاع في شمال مالي و تأزم الوضع في ليبيا بعد سقوط القذافي و تغلغل المشاكل السياسية و الأمنية في معظم دول القارة السمراء التي خلقتها الجماعات المسلحة مثل بوكوحرام" كل هده العوامل أدت إلى توافد اللاجئين نحو الشريط الجنوبي للجزائر و اخترق الحدود الجنوبية للجزائر

[1] – طبيب صالح، المرجع السابق، تم تصفح الموقع يوم 31 مارس 2018، الرابط:
www. Arabg eographers.net

[2] . الحامدي عدوان، "**أمن الحدود و تداعيات الجيوسياسية على الجزائر**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة مسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص 67.

و الدخول إلى تراب الوطن لتجد الجزائر نفسها أمام تحديات صعبة فرضتها الإفريقية الجديدة.

فمنذ غلق الحدود مع المغرب في سنة 1994 أصبحت عاليات الدخول و الخروج القانونية للتراب الجزائر تتم عبر 3 مراكز حدودية تقع على خط الحدود مع خمس دول تونس، ليبيا، على الشرق النيجر و موريطانيا على الجنوب، أما الدخول الدخول إنطلاقا من إقليم الصحراء الغربية فلا يضمنه مركز حدودية، أما بالنسبة لدخول و خروج التدفقات القانونية فيتمان بشكل جماعي إنطلاقا من التراب التونسي و الليبي و المغربي و تسلك عمليات الدخول هذه المسالك متحركة أعيدة رسمها متتابعة تقدم الطريق المؤدية إلى المحاور الكبرى التي تعرف تحولات اجتماعية و اقتصادية و بروز أقطاب تنمية و عمران مولودة لنقاط ربط بالنسبة لحركة تنقل و ذلك ما يجعل هذه المسارات تنتمي إلى أهم المدن و شكل وصل بين الجنوب و الشمال و بين المدن الحدودية للمنطقة.

تدفق اللاجئين من مالي:

من تراب مالي تصل تدفق المهاجرين من بلدان إفريقيا الغربية انطلاقا من جماكو نحو غاو عبور بمدينة ميوتي و من غاو و نتسرب التدفقات نحو التراب الجزائري عبر رواق يؤدي إلى اتجاهين نحو تمنراست مدورا بين زواتين نحو مدينة أدرار انتقالا إلى كافة تراب الوطن.

تدفق اللاجئين من نيجيريا:

و من التراب النيجيري تصل تدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الغربية و العابرة و اتحاد غو و نيامي للالتحاق بمدينة أغاديز نقطة وصول التدفقات القادمة من بلدان إفريقيا الوسطى و في هذه المدينة تتجه التدفقات نحو مدينة أرليت التي نفتح الطريق المؤدية إلى تمنراست مرورا بعين قزام أو نحو جانت عن طريق النقطة التي تربط بالطريق الوطني الثالث.

تدفق اللاجئين من ليبيا: إن عملية دخول و خروج في التراب الجزائرية إنطلاقا من الحدود مع ليبيا يمكن أن عبر نقطتي مرور حدوديتين فقدوما من مدينة سيهة يتم الدخول عبر الضاحية الحدودية الليبية على النقطة الرابطة للطريق نحو جانت الجزائرية و من مدينة غدامس الليبية يتم الدخول عبر نقطة الدبداب الحدودية التي تفتح الطريق نحو ايليزي عبورا بعين أميناس جنوبا و ورقلة شمالا.

تدفق اللاجئين من موريتانيا: إن عملية الدخول و الخروج في التراب الوطني عبر الحدود الموريطانية ممكنة عبر النقطة الرابطة بين المسالك المحلية نحو ضاحية الشناشن و بنى عباس و تابلبالة [1].

و تتم عمليات دخول التراب الجزائري و الخروج منه عبر مراحل تقتضي تنفيذ التنظيم هذا المسار، في رحلة طويلة و شاقة عبر الصحراء يتم التنقل عبر التراب الجزائري عبر عدة مراحل.

- نحو مدن الربط من خلال أروقة التسلل و الوجهة تسمح ملاحظة تنقلات اللاجئين الذي دخول عبر حدود الجنوبية بالتمييز بين ثلاث أروقة أساسية:
  - رواق تمنراست– غرداية مرور بعين صالح.
  - رواق أدرار– غرداية.
  - رواق جانت– ورقلة مرورا بإليزي[2].

[1] . عطوات عبد النور، "**دور الفواعل المحلية في ادارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري – دراسة حالة و لايتي تمنرست و ورقلة**"، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية"، (جامعة مسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)، ص ص 67.68 .

[2] . **المرجع نفسه**، ص ص 72، 74.

الخريطة رقم 1:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html.

خريطة توضح تدفق اللاجئين من مالي والنجير وليبيا وموريطانيا نحو الجزائر في ظل التهديدات الأمنية المنتشرة في هاته الدول حيث يقطع هؤولاء اللاجئن مسافات طويلة على قوارب الموت من اجل الوصول الى الجزائر لاعتبارها البلد الافريقي الذي يتمتع بالامن والاستقرار في وسط تملئه نيران الحروب والنزاعات.

الخريطة رقم 02:

يسافر معظم المهاجرين شمالاً من النيجر، وفي نهاية المطاف، يتجهون غرباً إلى المغرب أو شرقاً إلى ليبيا عبر هذه المسارات

https://www.irinnews.org/ar/D8AA/D8/AD/82/D9/8A/D

تبين هذه الخريطة دخول اللاجئين الافارقة الى الجزائر خاصة من مالي ونيجيريا وموريطانيا حيث تمر اعداد كبيرة من اللاجئين من بلدانهم نحو الجزائر باتخاذ الحدود الجنوبية ممر لهم عبر ولايتي تمنراست وورقلة انتقالا الى ولايات الجزائر خاصة الساحلية وركوب قوارب الموت من اجل تحقيق حلمهم المشترك وهو الوصول الى اوربا في اطار الهجرة غير شرعية.

المطلب الثاني: الاستقرار الأمني و السياسي في الجزائر

تشكل ظاهرة اللجوء الصادرة من معظم الدول إفريقيا السمراء هاجسا سياسيا و أمنيا بالنسبة للجزائر، حيث تفتقر هذه الدول الأمن و الاستقرار نتيجة للأوضاع المزرية التي أدت إلى تدافع كبير للأفارقة نحو الجزائر باعتبار الذي يتمتع باستقرار أمني و سياسي، فمن خلال هذه المطلب ستعرض إلى مكانة الجزائر الأمنية و السياسية في ظل هشاشة الأوضاع في إفريقيا السمراء، و من بين العوامل التي جعلت الجزائر تتمتع بمكانة إقليمية في الحفاظ على الأمن و الاستقرار نذكر منها:

1. تجربة الجزائر في القضاء على الإرهاب:

في تسعينات القرن الماضي عاش الشعب الجزائري سنوات من الرعب و الخوف ممتزجة بسفك الدماء أطلق عليها إسم العشرية السوداء أو سنوات الجمر، حوالي عشر سنوات من القتال بين النظام بين النظام الجزائري و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حدثت من خلالها أبشع المجازر التي قامت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحق المواطنين الجزائريين عام 1997 أبوزها: – مجزرة ثاليت خميسقي 21 أفريل، مجزرة ضاية لبقور 6 جوان، مجزرة بني مسوس 5–6 سبتمبر، مجزرة بن طلحة 22 سبتمبر، مجزرة ولاية غلزان 30 سبتمبر.

كل هذه المجازر جرت في عام واحد ناهيك عن ما ارتكبته في عشرة أعوام كاملة و في عام 1995 م تم انتخاب رئيس جديد للجمهورية السيد " عبد العزيز بو تفليقة" و مازال رئيس ليومنا هذا و الذي جاء بقانون الوئام و تم بموجبه العفو عن هؤلاء الإرهابيين بموافقة شعبية في استفتاء شعبي في 6 سبتمبر 1999 م مع قيام أجبهة الإسلامية بنزع السلاح عام 11جتنفي 2000 م، و بهذا انتهت عشرة سنوات من القتال و سفك الدماء[1].

[1] . سليمان فرحات، " **العشرية السوداء...حكاية الجزائر مع الارهاب الإسلاماوي**"، تم تصفح الموقع يوم 03 أفريل 2018 ، الرابط Freédzazayri–arablog 2015/08/17

2. الدبلوماسية الجزائرية آلية للحفاظ على السلم و الأمن :

عمدت الجزائر من أجل الحفاظ على مكانتها الإقليمية، جملة من المبادئ و الأسس التي عززت صورتها في مجال الأمن و السلم خاصة في ظل هشاشة الأوضاع الأمنية في معظم دول الإفريقية، كالنزاع في شمال مالي، الحواك العربي، و نشاط الجماعات المتمردة المسلحة كجماعة "بوكوحرام" النشاط بنيجيريا.

و ذلك بفضل نجاح السياسة الخارجية الجزائرية في إطار الحفاظ على الأمن الإقليمي و التي تقوم أساسا على:

1- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** يعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من المبادئ المستقرة في القانون و العمل الدولي بحيث أنه نتيجة منطقية للمساواة بين الدول و احترام سيادتها، ان هذا المبدأ في ممارسة الدبلوماسية الجزائرية رافقت جدل واسع بين مؤيد و معارض للالتزام به خاصة بعد لأحداث الربيع العربي أن عصفت الأحداث الداخلية بأنظمة سياسة كانت حليفا استراتجيا للدولة الجزائرية، فهذا المبدأ في نظر التيار المؤيد هو من ساهم نسبيا في بقاء العلاقات الثنائية بينها و بين الدول التي شهدت موجات التغير، بينما التيار المعارض أنه مبدأ غيب الدول المتوقعة من الدبلوماسية الجزائرية و أنه لا بد التخلي عنه مستقبلا ازاء قضايا مشابهة إلا أن الجزائر لم تتخلى عن هذا المبدأ الذي أكد وجوده القضاء الدولي بواسطة محكمة العدل الدولية. [1]

2-**التعاون بين دول الجوار:** فقد أدرجت الدبلوماسية الجزائرية ضمن أولويات توطيد أسس السلم في العالم و في القارة الإفريقية و دول المغرب العربي خاصة من خلال دفع عجلة التعاون و تعزيز سبله فيما يتعلق بالوقاية رفض النزاعات، فقد منحت الدبلوماسية الجزائرية اهتماما كبير لمبدأ التعاون الدول مع الجوار بقصد تدعيم و تنمية العلاقات

[1]. رؤوف بو سعدية، " **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية**"، الباحث للدراسات الأكديمية، العدد 09، (جوان 2016،) ص ص 158، 159.

المتبادلة و هو من شأنه إعطاء مضمون إيجابي لعلاقات حسن الجوار و المساهمة في التقليل من احتمالات الاعتداءات و قض النزاعات بطريقة سلمية و عدم اللجوء إلى القوة.

3-**حل النزاعات بطرق سلمية عدم اللجوء للقوة:** استمدت الجزائرية دبلوماسيتها من ميثاق الأمم المتحدة الذي حث على اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات ضمن الفصل السادس منه و برغم المشاكل الحدودية التي تزال قائمة فإن الجزائر توجهت لمنظمة الوحدة الإفريقية و لم تلجأ لاستخدام القوة مفضلة بذلك الحلول السلمية[1].

فمنذ إنشاء آلية الوقاية من النزاعات و إدارتها و تسويتها عملت الجزائر على دعم دورها و تفعيلته انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل تدعيم مبدأ الحل السلمي في النزاعات الإفريقية الذي أكدته الجزائر مرارا من خلال تمسكها بالمبدأ و وساطتها في حل النزاعات التي شهد عليها العديد من المساعي للتخفيف من حدة التوتر و تثبيت السلام[2].

إن تجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب منحتها خبرة أمنية مما جعلها تكسب مكانة دولية و إقليمية في مجال الحفاظ على السلم و الأمن، كما لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا جوهريا في إرساء مبادئ و أسس سلمية خاصة في القارة الإفريقية و هذا ما جعلها تحتل مكانة أمنية و سياسية وسط منطقة تمتاز بالهشاشة،

و هذا ما دفع الكثير من اللاجئين الأفارقة للاتجاه نحو الجزائر هروبا من ويلات الحروب و النزاعات المسلحة.

---

[1] .رؤوف بوسعدية، **المرجع السابق**، ص 60.

[2] .العايب سليم، " **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الإتحاد الإفريقي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،(جامعة باتنة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2011)، ص 136.

المطلب الثالث: تواجد أقلية الطوارق في الجزائر.

اعتبرت المنطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا كما عدت أزمة الطوارق من أقدم التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بل و تعتبر ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقترنة بمشكلات وتهديدات و دوائر إستراتجية أخرى و تعد أزمة الطوارق موروث استعماري ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951 و النيجر 1960 و مالي 1960 و بوركينافاسو 1960 و الجزائر 1962 عندما وجدت قبائل الطوارق المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها متشتتة بين هذه الدول ذات سيادة[1].

و في ظل هذا الواقع انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين

- موقف رافض لوقاهم المنقسم و يطالبون بتكوين دولة طارقية في الصحراء الكبرى.
- موقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة بشرة التمتع بالحرية و ذلك بالتنقل والحكم والإدارة الذاتية.
- إن كان اغلب الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود و لا للمجال الجغرافي لتحركاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية و منذ ذلك الوقت و علاقة الطوارق مع الأنظمة المتعلقة على الدول التي تتواجدون فيها يسودها التوتر لا سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميش و قمع ضد دول الشمال خلال عشرية الثمانيات من القرن الماضي هما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر، و نتيجة للموقف الأخير ظهرت مجموعة من الحركات الأزواد تسمى نفسها تحريرية تمردت على

[1]. بوحنية قوي، **استراتجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**"، تم تصفح الموقع يوم:30 مارس 2018 الرابط studes.aljeera.net/report/2012/06/03

الحكومات المركزية لمالي و النيجر و قادات خلافاتها معها و تحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين الساريين نحو الجزائر[1].

و من الواضح الامتداد الكبير للجزائر جعل من الصعوبة تغطية هذا الانكشاف الجغرافي و مراقبة كل مداخل و مخارج البلاد بسهولة ثم أن الأمن الإفريقي مليء بالمشاكل والكوارث المختلفة بكل أنواعها من التصحر والحروب الداخلية و التي تختلف وراءها أعداد كبيرة من اللاجئين و المتشردين و ما ينجو عنهم من مشاكل وتأثيرات تتجاوز الدول المصدرة نحو الدول المستقبلة و التي رأسها الجزائر[2].

- سياسة الجزائر تجاه أقلية الطوارق المتواجدة في أراضيها:
- قيام الجزائر بسياسات وقائية و ذلك بتوفير البديل الاقتصادي و الاجتماعي للطوارق الموجودين على أرضيها و جمعهم في قرى و مدن الجنوب و ترقية معيشتهم و دمجهم في الحيات السياسية.

إلا أن هذه السياسة التي اتخذتها الجزائر لم تكف لدرئ تهديد الحركات الأزودية والحد من نشاطهم المسلح لأن مالي و النيجر تقدما و بشكل مواز لها، لما قامت الجزائر به، أي بديل لتعويض التغييرات التي طرأت على النمط المعيشي الطوارقي بشكل يخدم استقرار المنطقة بل أعطت سياستهم تجاه الساكنة الشمالية و ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا فيها حجة للطوارق للثورة ضد حكومتهم سيما و أن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية و تجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو و نيامي[3].

---

[1] . بوحنية قوي، **المرجع السابق**. تم تصفح الموقع يوم:30 مارس 2018 الرابط studes.aljeera.net/report/2012/06/03

[2] . ظريف شاكر، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستار في العلوم السياسية (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص 60.

[3] .عمتد محمد أمين، " **الفضاء الجيوسياسي الإفريقي و الصراع الجزائري المغربي**"، تم تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2018، الرابط: www essalamonnline.com /ara/pematink

المبحث الثاني: انعكاسات أزمة اللاجئين في إفريقيا على الأمن الوطني الجزائري

تعد مشكلة اللاجئين الأفارقة من أبرز المشاكل الإنسانية التي تعاني منها القارة الإفريقية بصورة كبيرة مما جعلها تخلق وصمة عار في تاريخ الإنسانية و ذلك راع لأسباب عدة منها الحروب و النزاعات المتغلغلة بصورة دائمة في معظم الدول الإفريقية و كذا تدني الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و هذا ما أثر سلبا على حياة الشعوب الإفريقية عن طريق ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ومنها انتشار الأمراض المعدية السارية مع انعدام مؤسسات الصحة العمومية و التدهور البيئي و المناخي كالجفاف و ارتفاع درجات الحرارة، الفيضانات وغيرها، كل هذه المأساة جعلت الشعوب الإفريقية تعيش معاناة إنسانية حقيقية وهذا ما استدعى هروب الأفارقة إلى أماكن أخرى بحثا عن حياة أفضل في بلدان مجاورة أكثر أمانا وبالتالي فان الدول التي تستقبل اللاجئين الأفارقة باتت وأصبحت متخوفة من نزوح اللاجئين إليها مما تحمله من أعباء اجتماعية واقتصادية وسياسية باعتبار ظاهرة اللاجئين تشكل تهديدا عابرا للحدود والجزائر كدولة افريقية تتمتع بالأمن والاستقرار تشهد توافد عدد كبير من الأفارقة نحوها و هذا ما انعكس سلبا على أمنها الوطني.

المطلب الأول: المعطيات الإحصائية لعدد اللاجئين في الجزائر.

بسبب النزاعات و الحروب الداخلية والأوضاع المتدهورة في معظم دول القارة السمراء فالجزائر تعاني من توافد عدد كبير من الأفارقة فقد أثارت هذه الظاهرة جدلا كبيرا وسط المجتمع الجزائري خاصة أولئك الذين يقطعون مسافات طويلة على قوافل الموت بطريقة غير قانونية أملا منهم في الوصول إلى الجزائر و في هذا الصدد وجدت السلطات الجزائرية صعوبة في معرة أعدادهم المتواصلة بشكل مستمر و متزايد كل مرة[1]

[1]– الهواري قدور، أمين وطني مكلف بالملفات المتخصصة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق المرأة LADDH، "**الجزائريون لا يزالون يبحثون عن الديمقراطية بعد 28 سنة من أحداث أكتوبر 1988**"، تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل 2018 الرابط Paddh.algerie.org

في الوقت الذي تغيب فيه إحصاءات رسمية حول عدد اللاجئين الأفارقة غير الشرعيين أكد الوزير الأول –سابقا–عبد المالك سلال يوم الخميس 02 أفريل 2015 أن ظاهرة اللاجئين نحو الجزائر مرشحة للاستمرار نتيجة الأوضاع الأمنية القائمة في دول الساحل علم أن عددهم الإجمالي قد بلغ 20 ألف مهاجر إفريقي، في حين أوضح 'نورالدين بدوي' وزير الداخلية و الجماعات المحلية خلال جلسة علنية بالمجلس الشعبي الوطني يوم 31 ديسمبر 2015 انه تم إحصاء 792 16 رعية إفريقي من مختلف الجنسيات نزحت إلى الجزائر بطريقة غير شرعية خلال سنة 2015. و أضاف أن هذه الحركات جاءت بدافع الهروب من تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم.

لكن ترى الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن هذا الرقم (792 16) لا يعكس الرقم الحقيقي في الميدان لان عدد الذين تسللوا غلى الجزائر من ولايات الجنوب الحدودية مع دولة مالي، و قد استطاعت ترحيل 12 ألف رعية اغلبهم من مالي و النيجر.

و أظهرت دراسة حديثة أجرتها منظمة "أطباء بلا حدود" بالتعاون مع منظمة "اليونيسيف" ووزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن ثلث الأطفال فقط من الدول الإفريقية يدرسون و جاءت هذه الدراسة بعد المسح الميداني عن 361 طفل من مجموع 266 أسرة إفريقية كما أظهرت الدراسة أن ثلث الأطفال منهم 44,8% يدرسون في مؤسسات عمومية و 52% في مؤسسات خاصة[1]

[1]– الهواري قدور أمين، المرجع السابق، الرابط تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل 2018الرابط:
Paddh.algerie.org.

كما أكدت رئيسة الهلال الأحمر الجزائري 'سعيدة بن حبيس' أن الجزائر لا تملك إحصاءات دقيقة عن المهاجرين الأفارقة كما أشارت إلى أن الجزائر مستمرة في تقديم الدعم و المساعدات لهؤلاء اللاجئين.[1]

قالت منظمة العفو الدولية إن السلطات الجزائرية قد شنت حملة قمعية قائمة على أساس تمييزي ضد المواطنين الأجانب، فقبضت على أكثر من 2,000 من المهاجرين الأفارقة من مواطني دول جنوب الصحراء الذين قدموا من بلدان مختلفة، وقامت بترحيلهم قسراً إلى النيجر ومالي المجاورتين، وما يزيد عن 25 من الأطفال غير المصحوبين بذويهم و 300 من القصر.

وبدأت موجة القبض الجديدة على المهاجرين في 22 سبتمبر 2017، عندما بدأت الشرطة والدرك الجزائريان باعتقال هؤلاء تعسفاً في الجزائر، العاصمة، وفي الضواحي المجاورة. وتشير بحوث منظمة العفو الدولية إلى أن عمليات القبض تمت بناء على استهداف عنصري نمطي، نظراً لأن السلطات لم تحاول التأكد مما إذا كان من حق هؤلاء المهاجرين الإقامة في البلاد أم لا، سواء عن طريق تفحص وثائقهم وتم ترحيل المهاجرين بلا وثائق و آخرون لهم تأشيرة دخول سارية المفعول.

وتأتي موجة أخيرة من عملية القبض و إعادة ما يزيد عن 1,000 شخص– معظمهم من النيجر– إلى بلدهم، في أوت2017 وتم اعتقال العديد من الأفارقة في سبتمبر ومنذ 22 سبتمبر، أفرج عما يقارب من 15 لاجئاً وطالب لجوء كانوا بين أيدي الشرطة الجزائرية، وذلك عقب تدخل مكتب "المفوضية العليا للأمم المتحدة للاجئين" في الجزائر[2].

---

[1]– " **الجزائر لا تملك إحصاءات عن عدد اللاجئين الأفارقة"**: مقال نشر في جريدة الفجر يوم 27: جوان 2017، تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل2018. الرابط: http://www.djairesse.com

[2]– "**الجزائر استهداف نمطي عنصري جماعي لترحيل أكث من 2 000 مهاجر قادمين من دول جنوب الصحراء**/" مقال نشر يوم 23 أكتوبر 2017، تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل 2018. الرابط: http:// www.amnesty.org

وفي 22 سبتمبر، وصل أكثر من 600 مهاجر إلى 'أغاديس' بالنيجر، طبقاً لما ذكرته "اللجنة الدولية للإنقاذ في النيجر". وضم هؤلاء مواطنين من النيجر وغينيا وبوركينا فاسو وبنين، من بينهم أكثر من 100 امرأة و200 قاصر.

بينما أبلغت منظمات المجتمع المدني في مالي منظمة العفو الدولية أن السلطات الجزائرية قد رحّلت مهاجرين من مالي، ولاسيما من المعبر الحدودي المجاور لقرية الخليل بمالي، إلى الجنوب الشرقي من بلدة 'برج باجي مختار' الجزائرية. ويبدو أنه لم يكن بمقدور هذه المنظمات تقدير العدد الإجمالي لمن طردوا إلى مالي. وتقول المنظمات المالية إنها استقبلت ما لا يقل عن 100 شخص من جنسيات مختلفة، بينهم أطفال ونساء يعانون من الجفاف عند وصولهم.

وهذه ليست هي المرة الأولى التي يتم فيها طرد اللاجئين دون التقيد بالإجراءات الواجب إتباعها، ففي ديسمبر 2016، قُبض على ما يزيد عن 1,400 مهاجر من دول جنوب الصحراء، وتم إبعاد ما لا يقل عن عدة مئات منهم إلى النيجر، طبقاً لمنظمة "هيومان رايتس ووتش". وورد أن ما لا يقل عن سبعة من طالبي اللجوء القادمين من "جمهورية الكونغو الديمقراطية" كانوا بين من رُحّلوا، طبقاً لممثلي "المفوضية السامية لشؤون اللاجئين" في النيجر. وحاولت السلطات الجزائرية تبرير عمليات الترحيل هذه بالادعاء بأنها تمت في إطار اتفاق تعاون ثنائي عقد في 2014 بإعادة ما يربو على 18,000 من مواطني النيجر إلى بلدهم، وفق مصادر "المنظمة الدولية للهجرة".

وقد تمت عملية الترحيل الجماعي ون التقيد بإجراءات المرعية مخالفة للمعايير الدولية والقانون الجزائري رق 8-11 لسنة 2008[1]

ونظرا للنزوح المستمر والمتزايد للاجئين الأفارقة نحو الجزائر، خاصة أولئك الذين يدخلون إلى التراب الجزائري بصفة غير نظامية فإن الجزائر وجدت صعوبة في تقدير رسمي

[1]– **المرجع السابق**، تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل 2018. الرابط: http:// www.amnesty.org.

وحقيقي لعدد اللاجئين الأفارقة، و لذا عمدت السلطات الجزائرية خاصة الشرطة والدرك الوطني و حراس الحدود إلى المراقبة المستمرة و الدائمة سواء على الحدود الجنوبية الجزائرية أو داخل التراب الوطني وذلك برصد تحركات اللاجئين الأفارقة ومعرفة جنسيتهم عن طريق طلب وثائقهم والتثبت من هوياتهم من أجل الحصول على أعداد أخرى من اللاجئين في كل مرة.

المطلب الثاني: الآثار السلبية المترتبة عن حركة اللاجئين الأفارقة في الجزائر

لقد شكلت ظاهرة اللاجئين الأفارقة في الجزائر مخاوف أمنية مما تطرحه هذه الظاهرة من تأثيرات سلبية والعائدة على الأمن الوطني الجزائري بالضرر وذلك عن طريق انتشار مختلف التهديدات كالجريمة المنظمة، الإرهاب، والأمراض المعدية كالإيدز والملاريا والإيبولا و هذا ما زاد احتمالية تطور المخاوف من طرف السلطة الجزائرية.

ويعتبر الأمن الوطني الجزائري مجموعة من الإجراءات الأمنية التي تتخذها الدولة الجزائرية للحفاظ على أمنها و مصالحها في الحاضر والمستقبل و مراعاة التغيرات البيئية و قدرتها على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية، وللأمن الوطني الجزائري أبعاد مختلفة منها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي و عليه من خلال هذا المطلب سيتم عرض أهم الآثار السلبية المترتبة على اللاجئين الأفارقة وعلى الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده و نذكر منها:

- **الآثار السياسية والأمنية:** يعتبر البعد السياسي والأمني للدولة من أهم الأبعاد التي ترتكز عليها والأمني من مختلف التهديدات الخارجية التي تهاجمها فنجد أن التهديدات الصاعدة من معظم الدول الإفريقية قد أفرزت مجموعة من المشاكل لعل أبرزها مشكلة اللاجئين الأفارقة والجزائر كدولة افريقية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لإفريقيا فإنها ستستقبل أعدادا مهولة من اللاجئين الأفارقة[1]

[1]– قردود عمار،" **تراجع الجزائر عن تقنين تواجد الأفارقة والسبب...**"، مقال نشر في جريدة الجزائر 1 يوم 11 جويلية 2017 على الساعة 17:05 تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل 2018، الرابط: aljazair1.com

ومن هنا وجدت الجزائر نفسها في مأزق امني و سياسي جراء تواجد اللاجئين فوق أراضيها و ذلك بانتشار عدة تهديدات أمنية وسياسية أبرزها الإرهاب والجريمة المنظمة (تجارة الأسلحة، المخدرات، تزوير الوثائق الرسمية والعملة الوطنية).

و في هذا الصدد أكدت مصادر أمنية مطابقة للجزائر أن هناك معلومات إستخباراتية حصلت عليها السلطات الجزائرية تفيد بان عددا من المهاجرين الأفارقة ينشطون في المنظمات الإرهابية المختلفة باتوا يتوافدون مع جموع وقوافل النازحين لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية في الجزائرية وهو الأمر الذي استفز السلطات الجزائرية وجعلها تتراجع عن قرار تقنين اللاجئين الأفارقة و ترحيلهم في أسرع وقت إلى بلدانهم مع تشديد الرقابة الأمنية عليهم، وقد أشار الرئيس 'عبد العزيز بوتفليقة' إلى وود 5 آلاف إفريقي يقاتل في التنظيمات الإرهابية و في هذا الشأن أشارت وزارة الخارجية الجزائرية أنها استدعت مجموعة من السفراء من عض الدول الإفريقية من اجل التباحث حول آليات إحصائهم وترحيلهم نحو بلدانهم في اقرب وقت.[1]

كما استغلت عصابات افريقية مختصة في تجارة الهيروين و الكوكايين عن طريق اتخاذ التراب الجزائري كمنطقة عبور و غياب غلى الدول الأوروبية خاصة اسبانيا ليتم بعدها توزيع المخدرات إلى باقي الدول الإفريقية و هذا ما يفسر حجز كميات كبيرة من المخدرات تأتي من اسبانيا ثم تتجه إلى النيجر ونيجيريا و تمر عبر الجزائر أو تأتي من النيجر و نيجيريا و تمر إلى اسبانيا عبر الجزائر.

و في إطار الجريمة المنظمة يقوم الأفارقة بتزوير الأوراق النقدية للعملة الوطنية وطرحها للتداول في السوق الجزائرية و كذا ممارسة النصب والاحتيال على المواطنين الجزائريين عن طريق وهمهم بمشاريع تجارية للحصول على الأموال.[2]

---

[1]– قردود عمار،" **المرجع السابق**، تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل 2018، الرابط: aljazair1.com

[2]– "**7 كغ من الكوكايين في أمعاء أفارقة في مطار الجزائر**" مقال نشر في جريدة دنيا الوطن يوم 2011/12/10، تم تفصح الموقع يوم 16 أفريل 2018 ، الرابط: http://www.alwatanvoice.com

كما تعتبر منطقة 'الزويرات' الموريتانية حلقة وصل بين جنوب الصحراء و شمال إفريقيا و معبرا رئيسيا للأسلحة المهربة إلى تيندوف و جنوب المغرب و شماله فأصبحت المنطقة الكائنة بين شمال ومالي و شمال موريتانيا و الحدود الغربية الجزائرية الجنوبية عبارة عن مثلث تجارة الموت و هذه المناطق شكلت فضاءات واسعة لمافيا التهريب بجميع أنواعه.[1]

فنجد مثلا شبكة 'ولد الميلس' المتخصصة في تهريب السلاح تنشط في شمال مالي إلى تيندوف و لها ارتباط ببعض الجزائريين و تضم عناصر من الطوارق[2]. وفي هذا الصدد استغلت مافيا تهريب السلاح اللاجئين من مختلف الدول الإفريقية كأداة لترويج الأسلحة في كل المناطق الإفريقية على رأسها الجزائر كبلد عبور مهم.

- **الآثار الاقتصادية و الاجتماعية:** مازال دخول المهاجرين الأفارقة للجزائر في تزايد مستمر و بصورة متدافعة و ما زاد تخوفات السلطات الجزائرية أنهم لم يلتزموا مراكز اللجوء والإيواء الخاصة بهم في الصحراء الجزائرية ملجأ لهم بل انتشروا في العديد من ولايات الوطن فقد شكلت هذه الظاهرة تهديدا كبيرا لأمن وسلامة المجتمع الجزائري وذلك بانتشار الفساد بأنواعه وسط المجتمع الجزائري وكذا قلق المواطنين الجزائريين من الأفارقة بسبب حملهم لأنواع من الإمراض المعدية و السارية.

فقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مع مرور الوقت مثقلة بعبء اقتصادي و اجتماعي إضافي، إثر قيام المهاجرين بإقامة أحياء القصديرية وامتهان التسول لاسيما مع قرار بعضهم بالاستقرار في الجزائر و هذا ما غير المعادلة الأمنية الجزائرية و أدركت

---

[1]– إيمان فوي: "**الأفارقة يتسللون عبر الحدود و يمتهنون مهنا مجرمة قانونا لتحقيق الثراء**"، مقال في جريدة المحور نشر يوم 16 اوت 2015، تم تفصح الموقع يوم 16 أفريل 2018 ، الرابط:
http://www.elmehwer.ar.com>mobile

[2]– إدريس ولد القبلة: **"تهريب السلاح بالمغرب"** تم تفصح الموقع يوم 22 أفريل 2018 ، الرابط:
http://www.alhewar.org

السلطات خطورة التغير في سلوك المهاجرين السريين حيث تحولت تداعيات لجوء الأفارقة غلى الجزائر بمثابة عبء اقتصادي أمام ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من تراجع[1] زيادة عن ذلك تخوف السلطات و المجتمع الجزائري من انتشار الأمراض المعدية التي يحملها اللاجئون الأفارقة.

وفي هذا الشأن كشف البروفسور 'محمد خياطي' رئيس الهيئة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث (فورام) أن اللاجئين الأفارقة يجب متابعتهم صحيا بمراكز خاصة للكشف عنهم و معرفة إن كانوا يعانون من أمراض معدية أم لا باعتبار انتشار الملاريا و بعض الطفيليات التي ليست موجودة بالجزائر داعيا إلى ضرورة حرص الجزائر على تطعيمهم صحيا ووضعهم بمراكز خاصة لرعايتهم موضحا بذلك أنهم يشكلون خطرا لأنهم يعيشون محادين و يختلطون بالجزائريين و لا تربط بينهم علاقة وطيدة.

كما يضيف أن الجزائريين يدركون أن الأفارقة يحملون أمراضا جنسية لذلك يتخوفون من الاختلاط معهم و ممارسة المحرمات خوفا على صحتهم داعيا إلى حرص الجزائر والسلطات المعنية على توفير التغطية الصحية للاجئين بالرغم من أنها لا تقتصر على هذه الأمور و قال 'فاروق قسنطيني' رئيس الهيئة الاستشارية لترقية و حماية حقوق الإنسان أن المهاجرين الأفارقة باتوا يصولون و يجولون بالجزائر و بعدد من بلديات العاصمة بكل حرية دون حسيب أو رقيب و أوضح المسؤول أن هؤلاء تسببوا في نشر السيدا و الأمراض الجنسية في المجتمع الجزائري و أن أعدادا هؤلاء الذين أصبحوا تحت رحمة العصابات التي تستغلهم لكسب المال سواء عن طريق تشغيلهم في الدعارة أو التسول والنصب والاحتيال.[2]

---

[1]– الكاتب مجهول: " **المهاجرون الأفارقة عبء أمني واقتصادي يثقل كاهل الحكومة الجزائرية**" ،تم تفصح الموقع يوم 16 أفريل 2018 ، الرابط: http://www.alarab.co.uk

[2]–فاروق قسنطيني، "**الأفارقة نشروا السيدا و الأمراض الخبيثة وسط الجزائريين فلا تحتكوا بهم**" ،مقال نشر يوم الاثنين 2016/12/05 على الساعة 2:30 تم تفصح الموقع يوم 16 أفريل 2018 ، الرابط: http://www.alsawt.net

وعليه يمكن القول أن وجود اللاجئين الأفارقة فوق التراب الوطني يشكل تهديدا كبير للأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية و ذلك بانتشار عدة آفات نذكر منها:

- إن التوافد الكبير للأفارقة نحو الجزائر شكل عبئا كبيرا و ذلك لعدم قدرة الدولة الجزائرية على التكفل بهذه الأعداد المتزايدة خاصة أن الجزائر تمر بأزمة اقتصادية.
- انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة وسط المجتمع الجزائري (مخدرات، إتجار بالسلاح، تزوير، احتيال ...الخ)
- التخوف من انتشار الأمراض المعدية من طرف الأفارقة التي يمكن أن تنتشر وسط المجتمع الجزائري و هذا ما يشكل أعباء جسيمة على الصحة العمومية للجزائر.
- نشر عادات و تقاليد افريقية يمكن أن تؤثر على هوية المجتمع الجزائري و ذلك بإتباع أفكار خارجة عن عادت و تقاليد المجتمع الجزائري.
- إضافة غلى ذلك يقوم اللاجئون الأفارقة باتخاذ الأرصفة والطرقات العمومية و الحدائق مسكنا لهم و هذا ما يفسد المظهر العام للبيئة الجزائرية.
- التسول بطريقة غير أخلاقية و السطو وسرقة المواطنين الجزائريين.

المبحث الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة حركة اللاجئين الأفارقة:

إنتهجت الجزائر من خلال سياستها الأمنية مجموعة من الإجراءات الوقائية لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية خاصة تلك الصادرة من معظم الدول الإفريقية التي تعاني من مشاكل أمنية وسياسية على رأسها ظاهرة اللاجئين الأفارقة وما تحمله من أعباء وخيمة تعود على الأمن الجزائري بالضرر.

فمن خلال هذا المبحث ستعرض إلى مطلبين حيث نتطرق إلى المطلب الأول السياسات الأمنية الجزائرية للتعامل مع ظاهرة اللجوء.

أما المطلب الثاني سنتطرق إلى أهم الستريوهات المستقبلية الناتجة عن ظاهرة اللاجئين الأفارقة.

المطلب الأول:السياسة الأمنية الجزائرية للتعامل مع ظاهرة اللاجئين الأفارقة:

تعتبر ظاهرة لجوء الأفارقة إلى الجزائر من أبرز الظواهر التي أثارت إهتمام السياسة الأمنية الجزائرية باعتبارها من أصعب المشاكل التي لها تأثير مباشر على الأمن المباشر لذا فإن الدولة الجزائرية تتخذ مجموعة لإجراءات الأمنية والوقائية لمواجهة هذه الظاهرة.

مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية: يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموعة من الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات طابع أمني، وبشكل عام يمكن القول أن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تكون الأداة التي تقوم من خلالها الدول بمعرفة التهديدات والمخاطر التي تواجهها، وتختلف العقائد الأمنية للدول باختلاف مصادر التهديد وكذا طبيعة التهديدات التي تواجهها [1]

[1] صالح زياني، "**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** "، مجلة الفكر، العدد 05، ص 290

فالعقيدة الأمنية الجزائرية تأثرت بعدة عوامل منها التاريخ والجغرافيا والإيديولوجيا وكان لها تأثير واضح على العقيدة منذ الأيام الأولى من الإستقلال.

تاريخيا: فكان الإحتلال الفرنسي للجزائر دور بالغ في التمكين للمشروع الأوروبي الحضاري من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية، فقد عمل الإستعمار بدون هوادة ضمن الشخصية والهوية الجزائرية، إلا أن ذلك قوبل بمقاومة إتخذت أشكالا متعددة سواء بالإنتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي وقد تكلفت المقاومة الإنخراط في العمل المسلح والإستراد السيادة الوطنية، كما تعد ثورة التحرير الوطنية بأفكارها أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الإستقلال.

جغرافيا: فتعتبر الجغرافيا عامل محددا للأمن فموقع الجزائر الإستراتيجي إلهام جعلها نقطة تقاطع مهمة بتوسيعها العديد من الدول المغاربية.

وكذا توسطها لكيانين ضخمين الأول في الشمال بمثله الإتحاد الأوروبي أما الثاني في الجنوب ويمثل عمق جنوب إفريقيا، وهذا ما جعل أمن الجزائر تكشف على عدة جهات، وظلت العقيدة الآمنة الجزائرية تأخذ اعتبارا من هذا الإنكشاف الأمني، إلى غاية انتهاء الحرب الباردة أما في ظل التحولات التي أعقبت الحرب الباردة أخذت العقيدة الأمنية الجزائرية منحى جديد وذلك بالإنكار على عناصر جديدة على رأسها محاربة الإرهاب ونجارة المخدرات وأمن الدولة أي الإنتقال من البعد الخارجي كمحدد للعقيدة الأمنية الجزائرية إلى البعد الخارجي الذي تأثر تأثيرا كبيرا على صياغتها.

أما إيديولوجيا فيشكل أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى من الإستقلال وذلك يرسم مبادئ وأهداف أبرزها مناصرة حركات التحرر في العالم ودعم القضية الفلسطينية ودعم النزاع العربي الإسرائيلي والعمل على محافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية.[1]

[1] صالح زياني، **المرجع السابق**، ص 291

فمن خلال العقيدة الأمنية الجزائرية المتكونة أساسا من مجموعة من السياسات الأمنية إستطاعت الجزائر بفضلها مواجهة مختلف المشاكل الأمنية خاصة تلك الصادرة من معظم دول إفريقيا السمراء، ومن أبرز هذه المشاكل ظاهرة اللاجئين الأفارقة التي شهدتها الجزائر في الآونة الأخيرة.

حيث يمكن حصر آليات السياسة الأمنية الجزائرية للتصدي لظاهرة لجوء الأفارقة فيما يلي:

أمنية الحدود: وذلك عن طريق وضع خطة أمنية إستباقية على حدود البلاد من أجل تأمينها ومنع أي تسلل وقد سبق لنائب وزير الدفاع الجزائري رئيس الأركان الجيش الجزائري: الفريق أحمد قايد صالح" أن كشف عن إجراءات إستباقية إتخذتها قيادة الجيش الجزائري بغية تأمين كافة الحدود الجزائرية لمواجهة أي طارئ مهما كانت طبيعة التهديدات. [1]

وقد كشف المدير المكلف بالعلاقات العامة بالمديرية العامة للجمارك أن تعليمات مشددة تلقتها وفي الجمارك العاملة على الحدود البرية وذلك تمت إستراتيجية جمركية للعمل الميداني والتنسيق المعلوماتي ومراقبة وأمن الحدود وتحصين السيادة الوطنية وذلك بالمشاركة قطاعات الجيش الدرك والشرطة وحرس الحدود في عملية مراقبة الحدود في سياق مضاعفة الجهود وإحباط عمليات تهريب التي تتم من مالي والنيجر عبر مسالك سرية تربط بينهما وصولا إلى التراب الجزائري.[2]

وهذا ما تطلب رفع ميزانية الدفاع والأمن إلى 20 مليار دولار لعام 2014 مقابل 15 مليارا دولار في 2013 هذه الميزانية الضخمة الموجهة للدفاع

---

[1] عثمان لحياني، " **الجزائر .. للتدخل في ليبيا إجراءات إستباقية على الحدود**، 06 فيفري 2016، ثم تصفح الموقع يوم: 01 أفريل 2018 للرابط: http// www.alaraby.com.uk, politics_.

[2] ''**مخطط أمني خاص لمنع التهريب عبر الحدود**''، تقرير نشر يوم: 2018/01/01، على الساعة: 18.75، ثم تصفح الموقع يوم 01 أفريل 2018 للرابط: m.elbilad .net– articl. Detail

- تحديث منظومة السلاح وإن كانت طبيعته بالنظر إلى التحديات الجديدة.
- خروج الجزائر من حصار مفروض غير معلن تنظر إليه دول أخرى على أنها موجدة ضدها.

وبما أن التجربة أثبتت رفض الجزائر التنازل عن مبدئها الراسخ في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم تدخل الجيش خارج حدوده وبالتالي فإن هذه الآلية ستمكنها متابعة سياستها من أجل مكافحة مختلف الظواهر الأمنية في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف دون أن يشكل ذلك تعارضا مع مبدأ عدم التدخل.[1]

- **دعم حراس الحدود:** تعد تهيئة حرس الحدود بمثابة الحزام الأمني لحماية تراب الوطن فهي مدعوة إلى تأمين الشريط الحدودي الخاص بالمناطق المعزولة والبعيدة عن المراقبة بغرض تعزيز قدراتها على إحباط محاولات المساس بالأمن الجزائري، وقد اتخذت قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات بدأت تعطي ثمارها في الميدان تتمثل في تدعيم مختلف الوحدات بالأفراد خصوصا في المراكز المتقدمة إلى جانب إنشاء مراكز جديدة تتوفر فيها كل المرافق الضرورية.[2]

- **التعاون الأمني والتنسيق الدبلوماسي بين دول الجوار:**

لطالما شكل المتغير الأمني أهم أبعاد الدبلوماسية الجزائرية وهو ما يظهر بصورة جلية في دورها المتميز كآلية لكسب الإعتراف والتأييد الدوليين لعملية التحرير الوطني وبناء الدولة الجزائرية الحديثة وهو ما أظهره التحرك الواسع والواضع للدبلوماسية الجزائرية المتزامن والتعديلات الأمنية الكبيرة والمرتكزة أساسا على مجموعة من المبادئ منها:

---

[1] حكيم غريب، " **من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب**، ثم تصفح الموقع يوم 01 أفريل 2018 للرابط: www.waslinngtoninrtitute.org

[2] نبيل بونبية:" **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية ومشاريع أجنبية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات السياسية، 2009)، ص 119.

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية المجاورة بما يعني الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والإجتماعية للأقاليم المجاورة.

– ضبط حدود مع دول الجوار وفق قاعدة الحدود الموروثة في الإستعمار وتأسيس لفكرة قدسية الحدود وحسن الجوار الإيجابي.

– مبدأ التعاون بين الدول الجوار المصاحب لمبدأ حل النزاعات بطرق سلمية دون اللجوء إلى القوة.[1]

كما يعد التعاون الأمني بين مختلف الدول الإفريقية لمواجهة العديد من المشاكل كمشكلة اللاجئين الأفارقة" من أبرز العوامل التي جعلت الدولة الجزائرية تعزيز التعاون وتكييف الأمن، لمواجهة هذه الظاهرة وذلك عن طريق:

– تشكيل الإطار الشرطي مثالي ومتين لإرساء قواعد عمل جماعي وتضامني بين الدول الإفريقية.

– تحديد مبادئ وأهداف ذات طبيعة مشتركة تبني مقاربة تهدف إلى جعل نفوذها يقوم على تضافر القدرات التقنية وتكثيف التعاون المتبادل,

– تشكيل إستراتيجية مشتركة مع تقاسم الرؤى ذاتها في كيفية التعامل مع الظواهر الأمنية.[2]

أما بالنسبة للاجئين الأفارقة الذين يتواجدون داخل التراب الجزائري فيقم التعامل معهم.

–وضعهم داخل مراكز الإيواء خاصة إلا أن الطاقة الاستيعابية للاجئين الأفارقة محدودة ما يفسر وجود عدد معتبر منهم في المدن الجزائرية الكبيرة والصغيرة الداخلية والساحلية.

---

[1] مصطفى دلة أمنية، " **العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري أمن الحدود بين مالي وليبيا**، المجلة العربية، ص 126.

[2] أنيس نواري:" **التهديدات الأمنية دفعتهم لتبني إستراتيجية مشتركي" الأفارقة يتبنون مقاربة جزائرية لمواجهة الإرهاب**، تم تصفح الموقع يوم 02 أفريل 2018 على الرابط: www.annaronline.com 14/12/2018 02.20

–تنظيم عمليات ترحيل اللاجئين الأفارقة نحو بلدانهم الأصلية إلا أن هذه العملية تبقى محدودة لصعوبة تنظيمها فهي ممكنة باتجاه دول الجوار مثل مالي والنيجر، ولكنها صعبة نحو دول غير مجاورة، خصوصا أن اللاجئين السريين يقومون بإتلاف أوراقهم الرسمية وهو يتهم لتجنب ترحيلهم.

وبالنسبة للاجئين الذين اعتبروا الجزائر نقطة عبور إلى أوروبا فقد عملت السلطات الجزائرية على تسديد إجراءات أمنية كوضع رقم هاتفي مجاني لتبليغ عن أي مهاجر غير شرعي إنطلاقا من السواحل الجزائرية، لاسيما تلمسان ،وهران، مستغانم عين تيموشنت، غرب البلاد، وعنابة، الطارف ، سكيكدة وشرقها.

–مراقبة السواحل بواسطة الدرك الوطني وحراس السواحل وذلك عن طريق وضع خريطة محددة بالإعتماد على إحصائيات لتحرك العصابات والمهاجرين الأفارقة بما يسمح لها بتشديد المراقبة على المناطق

كما يسمح يتم تحديد نقاط عبور بحرية سرية أيضا لقوات الأمن بتحديد المسالك البرية التي يستخدمها المهاجرون السريون للوصول على الشواطئ.[1]

ومن هنا يمكن القول أن البرامج الأمنية للعقيدة الجزائرية تعتمد على آليات أمنية وأخرى دبلوماسية للتعامل مع نختلف التهديدات التي تواجهها ومن بينها حركة اللاجئين الأفارقة وما تحمله هذه الظاهرة من أعباء تعود على أمن الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: دراسة مستقبلية حول ظاهرة اللاجئين الأفارقة

تأخر ظهور المنهجيات العلمية للدراسات المستقبلية، رغم ثراء التراث الفكري والفلسفي المهتم بالمستقبل، حتى ستينات القرن العشرين، وفي تتبعهم لبداياتها المنهجية

[1] عبد النور بن عنتر،" **الجزائر في مواجهة الهجرة**"، تم تصفح الموقع يوم 04 أفريل 2018 الرابط: www.alaraby.co.uk

رصيد مؤرخو المستقبليات أعمالا لمفكرون وأدباء أرهصت مبكرا للمنهجية العلمية للدراسات المستقبلية[1].

وقد اختلف مجال الاهتمام بالدراسات المستقبلية قديما عن مجال اهتمامها الآن ففي البداية كان الاهتمام يدور حول الظواهر الكونية والطبيعية فقط وذلك لما تتسم به الظواهر من ثبات نسبي ووضع القوانين العامة مما يسهل التنبؤ بمستقبلها بدقة.

وفي نهاية السبعينات بدأت المحاولات الأولى للدراسات المستقبلية العربية في مجال التربية حيث أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة تقريرا بعنوان "إستراتيجية التربية العربية" وبذلك أصبحت الدراسات المستقبلية من الدراسات الاجتماعية الهامة التي تساعد للوصول إلى ما ينبغي أن يكون مع طرح الاحتمالات الممكنة واختيارها يتناسب منها مع الإمكانيات المتاحة.

فعلم المستقبل علم جديد يحاول وضع احتمالات محتملة الحدوث كما يهتم بدراسة المتغيرات التي تؤدي إلى حدوث هذه الاحتمالات وتحقيقها، وذلك بالاعتماد على جملة من المعطيات أهمها:

- وضع بيانات علمية دقيقة وشاملة على الظواهر الحاضرة وجذورها الماضية باعتبارها جزءا أساسيا وحلقة لا يستغنى عنها.
- تحديد قائمة بالأولويات والأهداف الاجتماعية الملحة للمجتمع مستقبلا.
- تناول أدوات ووسائل التي يمكن أن تؤثر في مجرى الأحداث المستقبلية بما يتفق ورغبات مجموعة الأفراد الذين يمسهم هذا المستقبل[2].

---

[1] – محمد منصور ،**إبراهيم، الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، مجلة المستقبل العربي**، العدد 424، (2014)، ص 35.

[2] – محمد نصحي **إبراهيم، الدراسات المستقبلية نشأتها، مفهومها، أهميتها**" تم تصفح الموقع يوم 03 أفريل 2018 على الرابط:
.Kemanaonline.com,drnoshy,posts

- **خصائص الدراسات المستقبلية:**

تتميز الدراسات المستقبلية بجملة من الخصائص يمكن استنتاجها فيما يلي:

- أنها دراسات تعتمد على أساليب علمية في دراسة وتحليل الظواهر الخفية.
- تتضمن الدراسات المستقبلية مساهمات فلسفية وفنية جنبا إلى جنب مع الجهود العلمية.
- أنها دراسات تعالج المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات و 50 سنة.
- الدراسات المستقبلية تقوم بتحليل الواقع استنادا إلى الواقع والاتجاهات والأحداث.

كما توجد خصائص منهجية أخرى يراعي توافرها في الدراسات المستقبلية أهمها:

- الشمول والنظرة الكلية للظاهرة محل الدراسة والتحليل.
- مراعاة التعقيد وهو ما يتطلب النظر إلى الظاهرة المركبة في مجملها من خلال منهج عابر للتخصصات.
- القراءة الجيدة للماضي.
- المزج بين الأساليب الكمية والأساليب الكيفية في العمل المستقبلي.
- الحياد العلمي والموضوعية والأمانة العلمية.
- العمل المشترك والإبداع الجماعي عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون والمتكامل.[1]

ففي ميدان العلوم السياسية ترمي الدراسات المستقبلية إلى ضياعه قالب فكري ممنهج يتكفل بتحديد تفسير المشاكل والتحديات التي تعترض سبيل التطور الإنساني في المستقبل لأن ما تم تحقيقه حاليا لا يتجاوز مجال مستوى من قبل النظرية من جهة وترشيد عملية صنع القرار السياسي عن طريق إتاحة فرص مرجعيات مستقبلية لصناع القرار واقتراح مجموعة متنوعة من البدائل المعقولة للوصول إلى اختبار البديل الأنسب

[1] – رابح عبد الناصر جندلي، " **الدراسات المستقبلية: التأصيل التاريخي** " مفاهيمي ومنهجي، مجلة العلوم السياسة والقانونية، العدد الأول(جانفي 2017)، ص 33.

لحل المشكلات القائمة من جهة أخرى بيد أن الأهمية المأمولة على الدراسات المستقبلية في اعتبارها ثقافة مجتمعية متجذرة وأسلوب تفكير ونمط حياة معهود تتعدى هذه الميادين بأكملها، حيث أن الغاية الجوهرية لهكذا دراسات تكمن في استجلاء أغراض للسعي نحو تحقيق الأهداف بغية الاستفادة من القيم المجتمعية بعد ترجمتها إلى دراسات علمية واختبارات متنوعة وممكن للتطبيق

- **أهمية الدراسة المستقبلية:**

يمكن إجمال أهمية الدراسات المستقبلية في ما يلي:

- تسعى الدراسات المستقبلية في طابعها المستقبلي على أنماط التفكير كعلامة من علامات النضج العقلي والمعرفي.
- تطرح الخيارات الممكنة وتعمل على تقسيمها في سبيل إيجاد الخيار الرشيد.
- تعمل على التقليل من حدة الأزمات من خلال التنبؤ بها قبل حدوثها والاستعداد لمعالجتها.
- الدراسات المستقبلية مدخلا ضروريا في تطوير التخطيط الإستراتيجي[1].

وتعتمد الدراسات المستقبلية على مجموعة من الأساليب نذكر منها: أسلوب السيناريوهات الذي يقوم على وصف وضع مستقبلي ممكن الوقوع أو محتمل أو مرغوب نطاقا من الوضع القائم أو وضع ابتدائي مفترض، فالسيناريو يصف إمكانات بديلة للمستقبل وتعرض مجموعة من الخيارات أمام الباحث المستقبلي وتبين له نتائجها المتوقعة طيبة كانت أو سيئة.

وعليه فإن تقنية السيناريو هي عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع أو رصد عملية تطور الأحداث والظواهر الدولية انطلاقا من وضعها وحالتها الراهنة وصولا

[1] . رابح عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 33

عند تتبع سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر، وتجمع أهم التيارات الفكرية للدراسات المستقبلية على تصنيف سيناريوهات إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

1- السيناريو الاتجاهي أو الخطي: وهو الذي يقر بالمحافظة على الوضع القائم لظاهرة دولية في المستقبل مما يتطلب إسقاط خطي للصورة الراهنة للظاهرة على المستقبل.

2- السيناريو الإصلاحي: يركز على فكرة إحداث بعض الإصلاحات على الظاهرة الدولية المدروسة كميا ونوعيا مما قد ينجم عن تلك الإصلاحات إعادة ترتيب في الحكومة السلمية للمتغيرات المتحكمة في سياقات تطور الظاهرة محل الدراسة والتحليل بما ينبئ بتحسنها في المستقبل المنظور.

3- السيناريو التحولي أو الريديكالي: وهو سيناريو الذي يريد إحداث قطعية مع السياقات التي تتضمنها السيناريوهين السابقين إذ يرفض البقاء على الوضع القائم أو إدخال بعض التعديلات أو الإصلاحات على الظاهرة المدروسة بل يذهب إلى أبعد من ذلك تماما حيث يركز على فكرة التغير الجذري العميق للظاهرة المدروسة داخليا وخارجيا من خلال الأخذ بالاعتبار المتغيرات قليلة للاحتمال والتي بإمكانها أن تغير جذريا للسياق العام للظاهرة محل الدراسة في حالة وقوعها[1].

أولا: السيناريوهات المحتملة للأوضاع في مالي

منذ عام 2012 ابتليت مالي بكونها البلد الأكثر إماتة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وأنها ملاذ للمتطرفين العنفيين الذين يصولون ويجولون في شمال إفريقيا وكانت مجموعة محلية قد انضمت إلى قوات تابعة للتنظيمات الجهادية الدولية، بما فيها فرع لتنظيم القاعدة وكسب كما يبدو قوة في نزاع معقد يضم العشرات من المجموعات المسلحة العلمانية المعادية والموالية للحكومة على حد سواء، وتتجذر مشاكل مالي الحالية

[1] . رابح عبد الناصر جندلي، **المرجع السابق**، ص ص 41-42

في نزاع كان قد بدأ في عام 2012 عندما استولى انفصاليون قديمون بقيادة مجموعة عرقية من الطوارق على مساحات شاسعة من شمال مالي، فيما كان جزء منه بفضل شراكة مع مجموعات إسلامية متطرفة، في ذلك الحين نفذ قسم من الجيش انقلابا في العاصمة باماكو بذريعة الخنق عن عجز الحكومة عن السيطرة على أراضيها مما أغرق مالي أكثر في أزمة وفي عام 2013 طردت قوات متعددة الجنسيات وقوات الفرنسية الانفصالية والجهادية واستعادة المدن الشمالية للحكومة المالية، فقد خلفت الأزمة في مالي كارثة إنسانية تهدد استقرار المنطقة حيث تستغل المجموعات المسلحة المتشددة الفوضى السائدة لتوسيع طموحاتهم خارج حدود مالي[1] وعليه يمكن إدراج ثلاث سيناريوهات محتملة لمستقبل الأوضاع في مالي والتي بدورها شكلت تهديدات أمنية إقليمية أبرزها أزمة الباحثين الماليين، وما ينجر عنها من مخاطر.

1- السيناريو الإصلاحي: يعتمد هذا النوع من السيناريوهات على التسوية السياسية عن طريق الاعتماد على متغيرات إيجابية لدفع كل المؤثرات السلبية التي تنهك الأوضاع في مالي ففي أحدث تقرير قدمه الأمين العام لعمليات حفظ السلام "جون بيير لاكروا" استعرضه أمام مجلس الأمن قائلا: عززت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي "مينوسما" دعمها لقوات الدفاع والأمن المالية وذلك بتحديد إجراءات أمنية ليست تابعة للقوات المسلحة المالية.

- تقديم مساعدات وعمليات إجلاء المرضى والضحايا.

[1] – عبد الرحمان الحسيني مترجما، "**الإرهاب في إفريقيا إنهاء العنف في مالي بين أبناء المجتمعات**" تم تصفح الموقع يوم 17 أفريل 20018، الرابط:Alghad.com>articles

- التنسيق والإشراف السياسي على عمل قوة مشتركة بين الدول الخمس المشتركة المتمثلة في النيجر، مالي، موريتانيا، تشاد، بوركينافاسو لمواجهة جميع التهديدات الأمنية عبر الوطنية.

وذلك بـ:

- التزام الدول الخمس على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة وكل المخاطر التي تهدد السلم والأمن.
- إجراء انتخابات شفافة ونزيهة وسليمة أمر أساسي لتنفيذ الاتفاق[1].
- فرض الاستقرار على الوضع لمساعدة الحكومة المالية على بسط شرعيتها[2].

2- السيناريو الاتجاهي: يفترض هذا السيناريو إبقاء الأزمة في شمال كالي في نفس الاتجاه الخطي لها أي الصدام بين الجماعات السياسية والمسلحة والسلطة المركزية مع تشتت أطراف الصراع في شمال مالي لاختلاف تصوراتها وتناقص ايديولوجياتها مما يصعب من عملية التسوية السياسية.

وقد يستند هذا السيناريو على أدبيات النزاعات الاجتماعية المتأصلة يرجحان كفة مقاربة الاثروا واقعية بسبب غياب السلطة الشرعية القاهرة للبلاد، ونبغي المقاربة الليبرالية يعدده عن التطبيق فيها وذلك لغياب البيئة التنموية والسياسية والاجتماعية والثقافية المناسبة لنجاح الخيارات التي تطرحها تصورات السلام الديمقراطي.

ووفقا لهذا السيناريو فإن الحالة المالية ستعمق من حالة استقرار واللأمن الوطني والإقليمي بحيث توفر المنظمة ملاذات آمنة للجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية وقد

---

[1] – أخبار الأمم المتحدة، "**الأمم المتحدة تدعو إلى تعزيز تطبيق اتفاق السلام في مالي في ظل تدهور الوضع الأمني**"، تم تصفح الموقع يوم 17 أفريل 2018 الرابط: https://news.um,org

[2] – **مالي أطباء بلا حدود تحذر من استغلال المساعدات الإنسانية لغايات سياسية وعسكرية**، ثم تصفح الموقع يوم 18 أفريل 2018، الرابط: www.msf.org

تنعكس تأثيرات هذا الوضع على دول الجوار وتعتبر الجزائر المستهدف الأول للتأثر بالأوضاع في مالي بحكم القرب الجغرافي.

3- السيناريو الكارثي أو التشاؤمي:

يقوم هذا النوع من السيناريوهات على اختبار بعض الاحتمالات القليلة الوقوع و الأكثر تأثيرا إذا حدثت في الواقع و ذلك عبر التركيز على انتشار مظاهر بعض التغيرات الإقليمية في الشمال و انعكاساتها على الأمن الإقليمي، فالمتغير الأول قد يعتمد على نجاح تسويق نموذج تنظيم 'داعش' و دولة الخلافة و انتشار في الشمال و امتداداته مع تواجد 'بوكو حرام' الذي بايع زعيم دولة الخلافة كلها مؤشرات على السيناريو الكارثي لإعادة تفتيت المنطقة وفق الهويات العرقية والطائية و الإثنية. [1]

و بالتالي يمكن القول أن أزمة شمال مالي شكلت تهديدا امنيا و إقليميا منتشر بشكل سريع مع انتشار الجماعات الإرهابية المتعددة 'بوكو حرام' من جهة وتنظيم 'داعش' من جهة أخرى و هذا ما ساهم في استفحال وانتشار تهديدات مختلفة أخرى سياسية، أمنية، اقتصادية و اجتماعية وهذا ما أدى إلى تأثير كبير على التركيبة الأمنية لدولة مالي فقد خلقت أزمة مالي مشاكل متنوعة منها مشكلة اللاجئين الماليين التي تعتبر من أكثر الدول المصدرة للاجئين و ما يتمخض عنها من أعباء لدول الإفريقية المستقبلة للاجئين.

وتعد الجزائر الدولة الإفريقية التي لها أهمية كبيرة في عمق القارة الإفريقية باعتبارها الدولة المناسبة لعبور اللاجئين من حدودها الجنوبية مرورا بالولايات الساحلية للانتقال نحو أوروبا وذلك في إطار الهجرة غير الشرعية و عليه فإن الدولة الجزائرية تقوم بعدة آليات أمنية لاحتواء هذه الظاهرة التي تحمل في طياتها تحديا للأمن الجزائري.

التحدي الأول: يمكن في الآثار السلبية الناجمة عن تواجد اللاجئين الماليين في الجزائر و تأثيرهم على الأمن الجزائري و ذلك عبر انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب

[1] – مصطفى صايج، **الجزائر والأمن الإقليمي، التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي انعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني (ديسمبر 2014)،ص ص 16 17 .

بالإضافة إلى الأمراض المعدية التي تشكل تهديدا كبيرا للصحة العمومية في المجتمع الجزائري.

التحدي الثاني: فيتمثل في استغلال اللاجئين الماليين للموقع الإستراتيجي الهام للجزائر للزحف نحو أوروبا و لذا فإن الدول الأوروبية تتهم الجزائر بتصديرها للمهاجرين الأفارقة نحوها.

وبالتالي يمكن القول أن طبيعة النزاعات في مالي تصنف ضمن النزاعات المعقدة التي يصعب إيجاد حل سلمي لها كونها متعددة الأطراف ومختلف المصادر، وهذا ما ساهم بشكل كبير على زيادة واستمرار تغلغل هذه النزاعات داخل دولة مالي.

تأزم الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى فرار العديد من السكان الماليين من دولتهم إلى بلدان مجاورة أملا منهم الحصول على حياة أفضل وتعد الجزائر أفضل دولة بالنسبة للاجئين الماليين كونها منظمة عبور نحو أوروبا وهذا حلم أي لاجئ إفريقي أن تجسد على أرض الواقع، وفي هذا الصدد وفي إطار الهجرة غير الشرعية فإن اللاجئين الماليين يستغلون الجزائر ممرا للانتقال نحو الضفة الأوروبية.

وبالتالي فالجزائر عمدت على آليات أمنية وسياسية لمواجهة ظاهرة اللاجئين الماليين عن طريق:

- أمنية الحدود الجنوبية.
- مراقبة تحركات اللاجئين داخل التراب الجزائري.
- حراسة الحدود البحرية بطريقة مكثفة لكي لا يمر اللاجئي إلى الضفة الأوروبية واتهام الجزائر بالبلد المصدر للمهاجرين غير الشرعيين.
- دعم حراس الحدود والاعتماد على تقنيات ووسائل المراقبة الحديثة[1].

[1] – لخضر بن عبد الباقي محمد، "**العوامل الداخلية للازمة نيجيريا**"، تم تصفح الموقع يوم 22 أفريل 2018، الرابط: www.alyazareera.net.

ثانيا: السيناريوهات المحتملة للأوضاع في نيجيريا

شهدت الساحة النيجيرية منذ العقدين الماضيين سلسلة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية جعلت التساؤل على مدى قدرة هذا البلد الإفريقي الكبير على الصمود والمحافظة على شكل الاتحاد الفدرالي أمرا مشروعا، وفي نظرة تحليلية لوضع التعددية في نيجيريا وفي البحث عن أسباب الاضطرابات السياسية المتكررة نلاحظ أنه على مستوى الدولة المركزية نجد أن المجتمع يتألف من جماعات تغلب هوياتها الخاصة على الهوية العامة، وتتصف العلاقات فيما فيهما بالتزاوج بين عملية التعايش والنزاع وعدم القدرة على الاتفاق حول اللاجئين، مما يرسخ الانقسامات بين تلك الجماعات يؤدي إلى التنازع وجود فروقات في الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية وفي المكانة الاجتماعية بإضافة إلى الفروقات في الهوية وبإضافة إلى الأقاليم الثلاث الكبرى الإقليمي الشمالي المصنع بالطابع الهوساوي الفولاني وإقليم الغربي لقبيلة اليوروبايا إقليم الشرقي لقبيلة اللإيبو.

وتمكنت كل جماعة من القدرة على الاندماج الاثني داخل كل إقليم وجعلها تصنف نفسها باعتبارها نحن، وقد انعكس ذلك على خطاب القيادات السياسية، فالنزاعات المتعلقة في نيجيريا تكمن في:

- الصراع الطائفي بين المسلمين والمسيحيين.
- خوف المسيحيين عن المد الإسلامي.
- الفقر والإحباط.
- عدم تغلب القيادة السياسية على التعددية الطائفية في مالي وعدم القدرة على تحقيق مطالب كل جماعة[1].

[1] – لخضر بن عبد الباقي محمد، "**المرجع السابق**، تم تصفح الموقع يوم 22 أفريل 2018، الرابط: www.alyazareera.net.

كل تلك الأسباب والعوامل التي ساهمت في تفاقم الاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في نيجيريات أدت إلى هروب أعداد كبيرة من السكان إلى دول إفريقية أخرى من أجل الحفاظ على سلامة حياتهم، كما تعتبر نيجيريا من أكثر البلدان الإفريقية المصدرة للاجئين بصورة مستمرة ومتزايدة خاصة مع تطور الجماعات الإرهابية "بوكو حرام" أصبحت دولة مالي العيش فيها شبه مستحيل ومن هنا يمكن إدراك ثلاث سيناريوهات لمستقبل نيجيريا.

1- السيناريو الاتجاهي: يفترض هذا السيناريو جمود الأوضاع في نيجيريا نفس الاتجاه، وذلك بإبقاء الصراعات المحتمة بين الجماعات المتعددة في نيجيريا من أجل تحقيق مطالبهم ومن السلطة السياسية النيجيرية التي تعكس على تحقيق مطالب كل جماعة منهم بإضافة إلى استفحال الجماعات الإرهابية أشهرها جماعة "بركو حرام" التي استطاعت فرض هيمنتها وسط المجتمعات النيجيرية زيادة على ذلك تدني الأوضاع زيادة الفقرة والأمراض والشهور السيئ المناخي كل هذه الأسباب إبقاء الوضع كما هو وبالتالي استمرار تجفق اللاجئين نحو أماكن أخرى للضفر بفرصة العيش في مأمن بعدهم عن بطيء الحروب والنزاعات وهذا ما أدى إلى زيادة ملف شائك جديد في أجندة السياسية الإفريقية والمتمثل في أزمة اللاجئين وما يتمخص عنها من انعكاسات تعود على أمن الدول الإفريقية بالخطر.

2- الاتجاه الإصلاحي: يعتبر هذا النوع من السيناريوهات الأول احتمالا وذلك لتعدد وتشابك أطراف النزاع والمتمثل في الجماعات الإرهابية المستفحلة تعدد مصادرها والقيادة السياسية النيجيرية لذا يمكن احتمال مجموعة من الآليات السياسية التي بإمكانها و لو بشكل قليل على تحقيق الأوضاع في نيجيريا متمثلة في[1]:

[1] - تقرير سنوي، "**منظمة إفريقيا 2018/2017**"، تم تصفح الموقع يوم: 22 أفريل 2018 الرابط: https://www.amnesty.org

- توفير الحماية أفضل إلى المدانين.
- احترام حقوق الإنسان.
- والتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب المستحكمة.
- تعزيز عمليات وآليات المفوضية الإفريقية.
- تطبق إجراءات المفوضية الإفريقية بشكل منسق لمتابعة قراراتها وتوصياتها الموجهة إلى دولة نيجيريا[1].

4- **الاتجاه الكارثي:** يقوم هذا النوع من السيناريوهات على أنه في حالة استمرار وزيادة تدهور الوضع القائم واستفحال وانتشار الجماعات الإرهابية داخل نيجيريا فإنه يؤدي بالضرورة إلى عجز السلطة النيجيرية على التحكم في الوضع بإضافة إلى ذلك تأزم الأوضاع وأشار الفقر والأمراض....الخ كل هذه الأسباب يؤدي إلى العجز النهائي في التحكم في الأوضاع وبالتالي تفاهم الأوضاع وعدم السيطرة عليها ومواجهتها.

[1] – تقرير سنوي، "**المرجع السابق**"، تم تصفح الموقع يوم: 22 أفريل 2018 الرابط:
https://www.amnesty.org

خلاصة واستنتاجات:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الثالث يمكن استنتاج ما يلي:

- إن ظاهرة اللاجئين الأفارقة من أبرز التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية نظرا لما تحمله هذه الظاهرة من مشاكل أمنية سياسية واجتماعية واقتصادية للدول الإفريقية المستقبلية للاجئين.

- إن تواجد اللاجئين الأفارقة في دول إفريقية مستقبلة لهم يشكل أحد أبرز المشكلات الأمنية المستعصية وهذا ما أدى إلى تحولها من قضية إنسانية إلى قضية أمنية يجب التعامل معها تحت مراقبة أمنية بحتة.

- شكل تحركات اللاجئين الأفارقة داخل التراب الجزائري تهديدا امنيا معقدا لما تحمله هذه الظاهرة من انعكاسات سلبية عادت على الأمن الوظيفي الجزائري بالخطر، وفي هذه الأجواء التي تملئها المعاناة الإنسانية من جهة وخطورة اللاجئين الأفارقة جهة أخرى أمام تحديا حقيقيا لابد أن تقف أمامه وتواجهه وذلك عن طريق آليات أمنية سياسية للأمة ظاهرة اللجوء المنبعثة من معظم دول إفريقيا خاصة الجهة الجنوبية والشرقية التي شهدت توترات أمنية معقدة.

الخاتمة

وختاما ما يمكن القول:

تصنف القارة الإفريقية ضمن قارات العالم الأكثر تضررا حيث تعاني من العديد من المشاكل المتغلغلة والمستمرة جراء الحروب والنزاعات التي تشهدها معظم دول القارة حيث أدت هذه الأوضاع إلى تناثر أعداد كبيرة من اللاجئين بصورة مستمرة بحثا عن حياة أفضل في دول إفريقيا المجاورة، وتشكل ظاهرة اللجوء في إفريقيا تشكل إنعكاسات سلبية كبيرة على مختلف مجالات الحياة في الدول المستقبلة لهم، وذلك عن طريق إنتشار العديد من الجرائم أهمها الإرهاب والجريمة المنظمة كالتجارة الأسلحة والتزوير والتجارة بالبشر وغيرها، وكذا إنتشار بعض الأمراض المعدية والخطيرة كالملاريا والإيدز والإيبولا التي يحملها معظم اللاجئين والذي يعتبر تهديدا منتقلا لحياة المجتمعات داخل الدول المضيفة لهم.

وتعتبر الجزائر من بين دول القارة الإفريقية الحاضنة لأعداد كبيرة من اللاجئين الأفارقة بصورة مستمرة، حيث شهدت تدفق كبير ومتراكم للاجئين للوصول إلى تملكه الجزائر من موقع إستراتيجيهام جعلها منطقة عبور هامة للاجئين للوصول إلى أوروبا وكذا تمتع الجزائر بالإستقرار الأمني وأيضا تواجد الأقلية الطارقية في الجزائر فاللاجئين خاصة من مالي والنيجر وليبيا استغلوا الموقف للضفر باللجوء إلى الجزائر

وعليه قامت السلطات الجزائرية بوضع مجموعة من الآليات الأمنية من أجل التعامل مع هذه الظاهرة المتزايدة والمتجددة في ظل إستمرار الأوضاع المزرية في معظم الدول الإفريقية المجاورة إنطلاقا من هنا ومن خلال ما تم التطرق إليه في موضوع دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وكذا التوصيات يمكن إدراجها في ما يلي:

أولا: النتائج:

من خلال ما تم التطرق إليه في موضوع دراستنا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إدراجها فيما يلي:

*أن ظاهرة اللجوء من الظواهر الإنسانية التي عرفتها المجتمعات منذ القدم وذلك لارتباطها بالخوف حيث يضطر الإنسان اللجوء إلى مكان آخر قصد البحث عن تأمين نفسه من جميع الإضطهادات التي ترتكب في حقه.

* التزايد المستمر والتراكم الكبير للاجئين أدى إلى إسراع الدول في إيجاد حلول وسياسات لضمان حقوق هؤلاء اللاجئين عن طريق مجموعة من الإتفاقيات لعل أبرزها إتفاقية جنيف لسنة 1951م والتي عنيت أساسا باللاجئين الأوروبين في تلك الفترة لكن جاءت العديد من البروتوكولات التابعة لإتفاقية جنيف والمكملة لها أهم بروتوكول سنة 1967 لبلغي الحدود الجغرافية التي وضعتها إتفاقية جنيف سنة 1951م.

* ظهور إتفاقية الوحدة الإفريقية لشؤون اللاجئين سنة 1969 التي عنيت اللاجئين الأفارقة وتوفير الحماية القانونية عن طريق كيفية التعامل معهم في بلد الملجأ.

* إن ظاهرة اللجوء ظاهرة مستمرة وذلك باستمرار أسبابها ودوافعها القابلة للتحديد في كل مرة وذلك حسب الظروف السياسية للأمنية الإجتماعية الإقتصادية والبيئية للدول المصدرة للاجئين.

* ظاهرة اللجوء أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لدول المستقلة هم مما أدى إلى تحولها من قضية إنسانية إلى قضية أمنية سياسية.

* إحتلال القارة الإفريقية المرتبة الأولى في تزايد أعداد اللاجئين وذلك حسب الأوضاع الصعبة التي تعيشها معظم الدول الإفريقية مما أدى إلى هروب الشعوب من مناطقهم الأصلية إلى دول إفريقية مجاورة.

* أصبحت قضية اللاجئين الأفارقة محور العديد من الدول الإفريقية خاصة تلك المستقبلة لهم لما تحدثه هذه الظاهرة من أخطار أمنية، سياسية، إقتصادية إجتماعية وبيئية داخل هذه الدول.

* لعبت الجزائر دورا أمنيا وسياسيا على المستوى الإقليمي مما جعلها الملجأ المناسب للعديد من اللاجئين الأفارقة خاصة في الفترة المرتبطة بالحراك العربي.

* حلم اللاجئين الأفارقة للوصول إلى الضفة الأوروبية للضفر بحياة كريمة أدى بهم إلى إتخاذ الجزائر منطقة عبور مناسبة، عن طريق اتخاذ الحدود الجنوبية الجزائرية ممرا لهم.

*تواجد اللاجئين الأفارقة داخل الأراضي الجزائرية يشكل تهديدا كبيرا مما أدى السلطات الجزائرية إتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والأمنية لاحتواء هذه الظاهرة.

* ضرورة إتخاذ السلطات سياسات أمنية وقائية وإدراك حجم المخاطر الناتجة عن اللاجئين الأفارقة فوق ترابها.

* تزايد تدفق اللاجئين الأفارقة نحو الجزائر بطريقة غير شرعية أدى إلى انتشار الغموض في الحصول على إحصائيات رسمية لأعداد اللاجئين وهذا ما أدى إلى الأمن الجزائري إتخاذ سياسات إستباقية لمواجهة اللاجئين الأفارقة عن طريق أمنية الحدود وتكشف الحراسة خاصة على الحدود الجنوبية ودعم حراس الحدود.

ثانيا: التوصيات:

*ظاهرة اللاجئين ظاهرة معقدة كونها ظاهرة ديناميكية ومتزايدة يصعب التحكم فيها لذا وجب التعامل معها تحت إجراءات صارمة لضمان توفير الأمن داخل دول الملجأ.

* ضرورة معاملة اللاجئين بطريقة إنسانية كونها ظاهرة تحمل العديد من المأساة لما يعانيه اللاجئين من معاناة تمس بحقوق الإنسان.

* ضرورة وضع حلول أمنية ودبلوماسية من أجل حماية اللاجئ ومعاملته كضحية الإضطهادات التي ليس له فيها دخل والتصدي لأي معاملة غير لائقة تمس بإنسانيته.

* وضع مقاربة أمنية مشتركة بين الدول الإفريقية للتصدي لظاهرة اللجوء.

* التعاون والتنسيق بين الدول المصدرة والدول المستقبلة اللاجئين من أجل حماية أولئك اللاجئين.

* وضع آلية إستباقية ووقائية جزائرية للحد من المخاطر التي شكلها ظاهرة اللاجئين الأفارقة داخل التراب الوطني الجزائري.

* إنشاء مراكز لإيواء اللاجئين الأفارقة وضمان حياة أفضل لهم من أجل تقليل إحتمالية حجم المخاطر الناتجة عن اللاجئين عن طريق انتشارهم في كل بقعة من التراب الجزائري.
* تكثيف الأمن داخل التراب الجزائري خاصة في المناطق السياحية لتفادي عبور الأفارقة إلى الضفة الأوروبية بطريقة غير شرعية.

ملخص الدراسة:

إستنادا للمعطيات التي تم التطرق إليها من خلال دراستنا لموضوع تأثير حركة اللاجئين الأفارقة على الأمن الوطني الجزائري، تمكنا من الحصول على ملخص شامل.

لقد عرف الإنسان ظاهرة اللجوء منذ القدم باعتبارها من الظواهر الإنسانية المتعلقة بالحراك الإنساني نتيجة للإضطهادات الممارسة في حقه، حيث شهدت هذه الظاهرة تطورا مختلف عبر التاريخ وذلك باختلاف الأسباب والعوامل التي فرضت نفسها على الإنسان أن يكون لاجئا، ومع التصاعد المستمر لأعداد اللاجئين بسبب الحروب والنزاعات أصبحت قضية اللجوء من أبرز القضايا الدولية التي يستلزم على الدول إتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والسياسية كالأمنية للوقوف أمامها والتصدي لهذه المشكلة الدولية المشتركة.

وعليه فإن ظاهرة اللجوء أصبحت ظاهرة أمنية سياسية يستوجب خلق آليات محكمة للتكفل بها وذلك على مستويين حيث يشمل المستوى الأول توفير الحماية الدولية للاجئين والتكفل بهم في إطار قانوني يضمن لهم حقوقهم داخل الدول المستقبلة لهم..

أما المستوى الثاني المتمثل في التنسيق الأمني والتعاون المشترك بين الدول للتصدي لظاهرة اللجوء والحد من انعكاساتها السلبية سواء على الدول المصدرة للاجئين أو الدول المستقبلة لهم.

ومن هنا قمنا بعرض أهم ما يتعلق بموضوع الدراسة من خلال رصد أهم المعطيات التي تشمل ظاهرة اللجوء مع تحليل ملامح البيئة الأمنية الإفريقية وما تحمله من اضطرابات والتي بدورها أفرزت العديد من المشاكل أبرزها مشكلة اللاجئين التي تعد من أكثر المشاكل

التي تواجهها معظم دول إفريقيا وقاسما مشتركا بينها. والجزائر واحدة من هاته الدول التي تشهد تدفق كبير للاجئين الأفارقة بصورة مستمرة.

أدت هذه الظاهرة إلى بروز عدة مشاكل داخل التراب الجزائري وعليه فقد عمت الجزائر بوضع آليات سياسية وأمنية وقانونية من أجل التكفل بهذه الظاهرة حيث لعبت الجزائر في هذا الصدد دورين أساسيين من خلال عقيدتها الأمنية، الدور الأول يتمثل في توفير الحماية القانونية والأمنية للاجئين بما يكفل حقوقهم، ودور ثاني متعلق برصد تحركات اللاجئين الأفارقة والوقوف أمام أي تأثير بأتى من قبلهم وذلك عن طريق تكثيف الأمن ومراقبتهم وتسليط عقوبات قانونية لأي لاجئ يقوم بمخالفة القانون وبالتالي فالدولة تستبعد الجانب العسكري في التعامل مع مسألة اللاجئين الأفارقة مفضلة التعامل معها بطرق سلمية عن طريق آليات أمنية وسياسية وهذا أبرز ما يميز العقيدة الأمنية الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: المصادر

- القرآن الكريم، سورة قريش، الآية رقم:04

ثانيا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1- أبو عين جمال زايد هلال ، "**الارهاب واحكام القانون الدولي**"، (عمان: علم الكتب الحديث، 2009).

2- برهم هادي محمد حسين ، "**التنافس الأمريكي الصيني في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة 1991-2010**"، (عمان: المختصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي دار زهران للنشر والتوزيع).

3- البزاز حكمت عبد الله ،"**العولمة الأمريكية والتربية العربية**"، (عمان، دار جليس الزمان، 2011) .

4- بسيوني هبة الله احمد خميس ، "**لإرهاب الدولي**"، (الإسكندرية: مطبعة الاخوة، 2011).

5- التميمي رعد سامي عبد الرزاق ،"**العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**"(الأردن: دار دجلة، 2013).

6- خضراوي عقبة ، **اتفاقيات الدولية الخاصة بالقانون الدول لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين**،(الأسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية) .

7- خضراوي عقبة ومنير بسكري، "**المنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين**"، (الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2015).

8- الدويري فايز محمد ، "**الأمن الوطني**"، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع 2013).

9- رزيق المخادمي عبد القادر ، "**الهجرة السرية واللجوء السياسي**"، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2012).

10- شمس أمل عبد الفتاح ،"**الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي**"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2013).

11- شيبي لخمسي: "**الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**"، (الجيزة: مكتبة المصرية للنشر والتوزيع:)2010.

12- طشطوش هايل عبد المولى ، "**الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**"،(د س ب).

13- قوجيلي سيد احمد ، " **تطور الدراسات الزمنية ومظلة التطبيق في العالم العربي**"، (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012).

14- المسلماني احمد محمد علي ، " **سياسية الدول تجاه ظاهرة لجوء الافريقيين**"، (القاهرة: مكتبة العربي للمعارف)، 2016

15- مظلوم محمد جمال ، **الأمن غير تقليدي**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث)، 2012.

16- ميهوبي خر الدين، "**اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**"،(الاسكندارية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014).

- **المجلات:**

1- أحمد عبد الله الشيخ السيد ، "**مهددات الأمن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة الوضع الراهن**"،"مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني"، العدد 3،(ماي 2009).

2- ادريس نبيل ، "**الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر**"، دفاتر السياسة والقانون، (17 جوان 2017).

3- بو سعدية رؤوف ، " **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الاقليمية**"، الباحث للدراسات الأكديمية، العدد 09، (جوان 2016،).

4- رابح عبد الناصر جندلي، " **الدراسات المستقبلية: التأصيل التاريخي** " مفاهيمي ومنهجي، مجلة العلوم السياسة.

5- زياني صالح ، "**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة** "، مجلة الفكر، العدد 05.

6- سليمان عبد الله حربي، "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغة تهديداته**"، مركز دراسة الوحدة العربية، العدد 19، (2008)

7- شمامة خير الدين، «**التدخل العسكري في مالي بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الإستراتيجية والشرعية القانونية**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، ديسمبر 2014.

8- صايج مصطفى ، **الجزائر والأمن الإقليمي، التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي انعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي**"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني (ديسمبر 2014) .

9- غازي عبد الحليم،"**الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في إفريقيا بين التنظير والممارسة**"المجلة الجزائرية للدراسات الاستراتجية، العدد الثاني (ديسمبر2014).

10- كبابي صليحة ،"**الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**"،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 38 (ديسمبر 2012،).

11- محمد منصور ،**إبراهيم، الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، مجلة المستقبل العربي**، العدد 424، (2014).

- **الرسائل والمذكرات:**

1- بهولى عبير،"النظرية الواقعية البنوية في الدراسات الأمنية دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003"،**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علاقات دولية**، (جامعة الجزائر 03: كلية الحقوق والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2014)

2- جويدة حمزاوي،"**التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجيستر في العلوم السياسية**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010)

3- الحامدي عدوان، "**أمن الحدود و تداعيات الجيوسياسية على الجزائر**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة مسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015)،

4- حموم فريدة،"**الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**"، "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية"، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام 2004)،

5- ختو فايزة، "**البعد الأمني للهجرة غير شرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية**"، "**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية**"، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)،

6- خديجة لعربي،"**السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية**، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية 2014)،

7- صورية زاوشي، " **أمن منطقة شمال افريقيا في ظل الأزمةالليبية التحديات والنزعات**، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر 3 كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016

8- ظريف شاكر، "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات و الرهانات**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستار في العلوم السياسية (جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010)

9- العايب سليم، " **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الإتحاد الإفريقي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية،(جامعة باتنة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2011)،

10- عطوات عبد النور، "**دور الفواعل المحلية في ادارة ملف المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين بالجنوب الجزائري – دراسة حالة و لايتي تمنرست و ورقلة**"، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية"، (جامعة مسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015).

11- عمور رابح، ص"**النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، (جامعة بن عكنون: كلية الحقوق، 2000)

12- قريب بلال، "**السياسية الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه تحديات ورهانات**"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم ساسية**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)

13- قسوم سليم، "**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**": دراسة في تطور مفهوم الامن عبر المناظرات العلاقات الدولية"، **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية** (جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية)،

14- مدوني علي، "**قصور متطلبات بناء الدول في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية في العلوم السياسية، 2003)

15- نبيل بونبية:" **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية ومشاريع أجنبية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات السياسية، 2009).

16- ولد معمري جندلي، "**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في بعد 11 سبتمبر**"،"**الخطاب الأمني الأمريكي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**"، (جامعة باتنة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية)،

17- ياسمين حجاد، "**أثر الواقع الأمني للساحل الإفريقي على أمن غرب المتوسط**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2016)،

18- اليامين بن سعدون، "**الحوارات الأمنية في متوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012)

- الموسوعات:

البستاني كرم وآخرون، **المنجد في اللغة العربية**، (لبنان، دار المشرق ودار الفقه في الطباغة والنشر)،2000

أو كيلو أو ميسي ، "**اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية 1969 واستمرار التحديات أمام الاتحاد الأوروبي**"، نشرة الهجرة القسرية 48، 2015.

- مواقع الانترنيت:

1- ميشال ريوبورت ، " **ظاهرة اللجوء : من زمن التوراة إلى زمن الديمقراطية**" ،تم تصفح الموقع يوم : 04 فيفري 2017 الرابط:

Daharchives.alhayat.com- issueArchive

2- بدون اسم ولقب الكاتب، "**اللاجؤون في التاريخ من العبريين الى مأساة السوريين**"، تم تصفح الموقع يوم 15 فيفري 2018:

www .alithade.aes mobile deails

3- المعجم المعاني الجامع، "**تعريف ومعنى اللجوء**"، **تم التصفح الموقع يوم :18 فيفري 2018:** **https//www.elmany.com>dit>ar-as**

4- **الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في افريفيا 1974.**

5- علي شريف السيد ،"**نظرة عامة على حقوق اللاجئين**"، تم تصفح الموقع يوم 22 فيفري 2018.الرابط: www.amnesty mnena.org

6- بهون محمد ، "**تطور ظاهرة اللجوء على المستوى الدولي**"،تم تصفح الموقع يوم: 19 فيفري 2018. الرابط: www.mahewar.arg.sasq

7- أبو الوفاء أحمد ،"**حق اللجوء بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي للاجئين**"، تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2018.الرابط: nauss.edu.sa>seminar 002>saucuman

8- دراجي ابراهيم ، "**القانون الدولي اللجوء، الهجرة، النزوح**"، تم تصفح الموقع يوم: 19 فيفري 2018. الرابط: http$_s$://www.arab-ency.com

9- عبده عوض أحمد ، "**مفهوم الهجرة معناها لغة واصطلاحا**"، تم تصفح الموقع يوم: 20 فيفري 2018. الرابط: https://ahmedadouawad.com

10- عكة الخفاجي حسين ، "**تعريف النزوح، الهجرة، اللجوء**"، تم تصفح الموقع في يوم: 20 فيفري 2018. الرابط:https://pulpit.alwatanvoice.com.print

11- بدون اسم ولقب الكاتب، "**اللاجئون وطالب اللجوء والمهاجرون**" تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018 على الرابط: https://www.amnerty.org

12- المسلماني أحمد ، "**أنواع اللجوء**"، تم تصفح الموقع يوم: 15 فيفري 2018. الرابط: https://www.immig.us.com

13- اللجوء البيئي في القانون الدولي،"**ندوة فرع القانون الدولي في كلية القانون**"، جامعة بغداد، تم تصفح الموقع يوم: 19 فيفري 2018. الرابط :colam.uobaghdad.edu

14- **ماهي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين:** www.unhcr.on

15- حمدان علي ، " **أهم ماجاء في اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين عام 1951**"، تم تصفح الموقع يوم:19 فيفري 2018. الرابط:
www.orient.news.net

16- خالد عبد الكريم ، "**اللجوء بسبب سوء الأحوال الاقتصادية**"،تم تصفح الموقع يوم: 19 فيفري 2018. الرابط: https:// germanyim.arabic.com

17- **القانون الدولي الإنساني**، تم تصفح الموقع يوم: 23 فيفري 2018، الرابط: https://www.arab-lncy.com

18- اللاجئون الأشخاص المهجرون، "القانون الدولي الإنساني ودور النخبة الدولية للصليب الأحمر، تم تصفح الموقع يوم 22 فيفري 2018، الرابط:
https://www.icrc.arg,documents.mis

19- الهذلي معز ، "**القانون الدولي الإنساني واللجوء في العالم العربي**"، ورقة عمل مقدمة في ملتقى العلمي حول: "**اللجوء وأبعاده الأمنية والسياسية والاجتماعية**" بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بتاريخ 1-3 سبتمبر 2015، تم تصفح الموقع يوم 22 فيفري 2018 على الرابط: www.maacom.org

20- **تعريف ومعنى الأمن في معجم المعاني الجامع عربي**: تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2018. الرابط: http//: www.almaany.com

21- شنين محمد المهدي ، "**تحولات مفهوم الأمن**"، تم تصفح الموقع يوم: 1 مارس 2018. الرابط: Bohothe.blogspot.com>blog-post-88, 92

22- زغلول جهاد ، "**التحول نحو مفهوم الأمن الإنساني**"، تم تصفح الموقع يوم: 2 مارس 2018. الرابط: https:// www.politics_dz.com

23- حج محمد روان محمد ، "**الأمن في العلاقات الدولية**"، تم تصفح الموقع يوم: 27 فيفري 2018. الرابط: poeitical_Incylopedia. Org

24- توفيق رواية ، "**إفريقيا معلومات سياسية**"تم تصفح الموقع يوم:24 مارس 2018. الرابط: www.aljazera.net>specialfiles>pages

25- عاصم فتح الرحمان أحمد الحاج، "**التنافس الدولي موارد القارة الإفريقية**" تم تصفح الموقع يوم: 23مارس 2018،الرابط https://www.sudaren.com>sudanile

26- حداد شفيعة ،"**الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة – التنافس في السدان نموذجا**"تم تصفح الموقع يوم 23مارس 2018.الرابط Index.phphttps://revues.univ. Ouargla d z

27- أبو حسن ياسر ،"**التنافس الأمريكي الصيني في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة** "تم تصفح الموقع يوم: 23مارس2018، الرابط: https://www.politics.dz.com

28- جوب محمد بشير ، "**جهود المؤسسات الإقليمية الإفريقية في مكافحة الإرهاب**"، تم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2018، الرابط:
www.qiraatafrican.com>hom>new

29- بومليكة نوال ، "**واقع الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الافريقي**"، تم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2018، الرابط:www.qiraatafrican.com>hom>mew

30- سي اونوها فريدوم وجيرا لدأي ازريم، "**غرب افريقيا الإرهاب والجريمةالمنظمة العابرة للحدود**"، قم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2018
Studier.aljaz eera.net>reports>2013/07/25

31- بدون اسم ولقب الكاتب ، "**منطقة الساحل الافريقي في إطار التوازنات والصراعات الدولية**: التنافس الفرنسي الأمريكي نموذجا، تم تصفح الموقع يوم 25 مارس 2018، الرابط: https://ts aidali.wordpress.com>2015/08/29

32- دون اسم ولقب الكاتب، "**تجنيد الأطفال**"، تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2018، الرابط: https://clnildreenandarmed.com flict.un.org

33- عمر حنين ، "**تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة**"، تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2018، الرابط: www.afrigatenews.netscontest

34- مرصد بوابة إفريقيا الاختبارية، "**أطفال إفريقيا من مأساة العمالة إلى ظهور التجنيد**"، تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2018، الرابط: www.afrigatenews.net>content

35- دون اسم ولقب الكاتب ،ا"**لتحولات الديمقراطية في افريقيا**" ،تم تصفح الموقع يوم 18 مارس2018 الرابط WWW.MOQUATEI.COM

36- ابراهيم شيماء ، "**النزاعات المسلحة في قارة افريقيا**"، تم تصفح الموقع يوم: 17 مارس 2018، الرابط: www.anntv.tv>new>showsuezect

37- شقير شفيق ، "**المشاكل السياسية**"، تم تصفح الموقع يوم: 18 مارس 2018، الرابط: www.aljazeera.net>specialfites>pages

38-دون اسم ولقب الكاتب، "**النزاعات في افريقيا: 18 دولة تعاني من الحروب الأهلية والاضطرابات داخلية وانقلابات**"، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية العدد 9561، (جانفي 2005)، تم تصفح الموقع يوم: 18 مارس، الرابط: classic.awsat.com

39-ناجي عزو محمد عبد القادر ، "**أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في إفريقيا**"تم تصفح الموقع يوم:21مارس2018.الرابط: www.m.ohewor.org>sosp

40- بدون اسم ولقب الكاتب، "**النمو الاقتصادي في إفريقيا يواصل تعثر لكن بعض البلدان تظهر علامات التعافي**"، تم تصفح الموقع يوم: 12مارس 2018. الرابط:2016/09/29> www.albankaldawli.arg

41-ثابت هالة جمال ، "**الفقر في إفريقيا خصوصيته وإستراتيجيةاختزاله**"، تم تصفح الموقع يوم: 20مارس2018، الرابط www.alukah.net>

42-سيد أحمد بن أحمد سالم،"**التحديات الاقتصادية والاجتماعية**"، تم تصفح الموقع يوم:17 مارس 2018، الرابط www.aljazeraa.net>specialfiles>page

43-منظمة الصحة العالمية، "**إفريقيا بصدد ايجاد حلول إفريقية لمشاكل صحية**"، تم تصفح الموقع يوم: 16 مارس 2018،الرابط https://www.swissinfo.ch>cra

44-السعيد رحاب ، "**أكثر الأمراض فتكا بشعوب إفريقيا**" تم تصفح الموقع يوم: 18 مارس 2018، الرابط: www.dotmsr.com>details

45-**منظمة الصحة العالمية**، تم تصفح الموقع يوم: 18 مارس 2018، الرابط: www.hnro.who.int>malaria

46- أطباء بلا حدود،"**مرض فيروس الإيبولا**"، تم تصفح الموقع يوم: 18 مارس 2018 الرابط: www.msf.org

47- برنامج الأغذية العالمي،"**احصائية الجوع**"تم تصفح الموقع يوم: 16 مارس2018. الرابط: ar.WFB.ORG>hunger>hunger-statc

48- عبد العظيم محمد الشيح،"**المجاعات في إفريقيا**"، تم تصفح الموقع يوم: 19 مارس2018. الرابط: www.aljazira.net>Bubortsandintubfruwe

49-الزواوي محمد سلمان ، "**الجفاف في إفريقيا قنبلة موقوتة**"، تم تصفح الموقع يوم: 16 مارس2018. الرابط:www.quiraatafrisan.com>houm>new

50- ؤبوحنية قوي،"**البيئة في إفريقيا تهديدات ومسارات حرجة**"،"تم تصفح الموقع يوم: 16 مارس2018. الرابط:2016/07/27: Stndius algazira.nut>ruports

51- ثابت الحروري طارق عبد الله ،"**الأمن في إفريقيا تحديات وآفاق**". Siyassa.3oloum.arg>30.topic

52-توفيق رواية ،"**مشكلة اللاجئين في إفريقيا.. الأبعد والملامح وسبل المواجهة**"،"تم تصفح الموقع يوم: 25 مارس2018. الرابط wWW.quiraatafricam.com>hone>now

53-شهيناز العقباوي ،"**سبب الحروب الصراعات الظلم الاجتماعي إفريقيا القارة المنكوبة باللاجئين**" تم تصفح الموقع يوم: 25 مارس2018. الرابط: Aralric.alram.org.eg>newn

54- سليماني فرحات، "**اللاجئين في الجزائر بين معاناة و صراع البقاء**"، تم تصفح الموقع يوم: 25 مارس 2018 الرابط : Freédzazayri-arablog

55- طبيب صالح، "جغرافيا الجزائر"، تم تصفح الموقع يوم 31 مارس 2018، الرابط: www. Arabg eographers.net

56- سليمان فرحات ، " **العشرية السوداء...جكاية الجزائر مع الارهاب الإسلاماوي**"، تم تصفح الموقع يوم 03 أفريل 2018 ، الرابط : Freédzazayri-arablog

57- قوي بوحنية ، **استراتجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**"، تم تصفح الموقع يوم:30 مارس 2018 الرابط :
studes.aljeera.net/report/2012/06/03

58- عمتد محمد أمين، " **الفضاء الجيوسياسي الإفريقي و الصراع الجزائري المغربي**"، تم تصفح الموقع يوم: 30 مارس 2018، الرابط:
www essalamonnline.com /ara/pematink

59-الهواري قدور ، أمين وطني مكلف بالملفات المتخصصة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق المرأة LADDH، "**الجزائريون لا يزالون يبحثون عن الديمقراطية بعد 28 سنة من أحداث أكتوبر 1988**"، تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل 2018 الرابط: Paddh.algerie.org

60- " **الجزائر لا تملك إحصاءات عن عدد اللاجئين الأفارقة**": مقال نشر في جريدة الفجر يوم 27: جوان 2017، تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل2018. الرابط:
http://www.djairesse.com

61- "**الجزائر استهداف نمطي عنصري جماعي لترحيل أكث من 000 2 مهاجر قادمين من دول جنوب الصحراء/**" مقال نشر يوم 23 أكتوبر 2017، تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل 2018. الرابط: http:// www.amnesty.org

62- قردود عمار،" **تراجع الجزائر عن تقنين تواجد الأفارقة والسبب...**"، مقال نشر في جريدة الجزائر 1 يوم 11 جويلية 2017 على الساعة 17:05 تم تصفح الموقع يوم 16 أفريل 2018، الرابط aljazair1.com:

63-"**7 كغ من الكوكايين في أمعاء أفارقة في مطار الجزائر**" مقال نشر في جريدة دنيا الوطن يوم 2011/12/10، تم تفصح الموقع يوم 16 أفريل 2018 ، الرابط:
http://www.alwatanvoice.com

64- فوزي إيمان: "**الأفارقة يتسللون عبر الحدود و يمتهنون مهنا مجرمة قانونا لتحقيق الثراء**"، مقال في جريدة المحور نشر يوم 16 اوت 2015، تم تفصح الموقع يوم 16 أفريل 2018 ، الرابط: http://www.elmehwer.ar.com>mobile

65- ولد القبلة إدريس: **"تهريب السلاح بالمغرب"** تم تفصح الموقع يوم 22 أفريل 2018 ، الرابط: http://www.alhewar.org

66- بدون اسم ولقب الكاتب: " **المهاجرون الأفارقة عبء أمني واقتصادي يثقل كاهل الحكومة الجزائرية**"،تم تفصح الموقع يوم 16 أفريل 2018 ، الرابط: http://www.alarab.co.uk

67- قسنطيني فاروق ، "**الأفارقة نشروا السيدا و الأمراض الخبيثة وسط الجزائريين فلا تحتكوا بهم**"،مقال نشر يوم الاثنين 2016/12/05 على الساعة 2:30 تم تفصح الموقع يوم 16 أفريل 2018 ، الرابط: http://www.alsawt.net

68- لحياني عثمان ، " **الجزائر .. للتدخل في ليبيا إجراءات إستباقية على الحدود**، 06 فيفري 2016، ثم تصفح الموقع يوم: 01 أفريل 2018 للرابط: http// www.alaraby.com.uk, politics

69- **مخطط أمني خاص لمنع التهريب عبر الحدود**''، تقرير نشر يوم: 2018/01/01، على الساعة: 18.75، ثم تصفح الموقع يوم 01 أفريل 2018 للرابط: m.elbilad .net- articl. Detail

70- غريب حكيم ، " **من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب**، ثم تصفح الموقع يوم 01 أفريل 2018 للرابط: www.waslinngtoninrtitute.org

71- نواري أنيس:" **التهديدات الأمنية دفعتهم لتبني إستراتيجية مشتركي" الأفارقة يتبنون مقاربة جزائرية لمواجهة الإرهاب**، تم تصفح الموقع يوم 02 أفريل 2018 على الرابط: 02.20 14/12/2018 www.annaronline.com

72- بن عنتر عبد النور ، "**الجزائر في مواجهة الهجرة**"، تم تصفح الموقع يوم 04 أفريل 2018 الرابط: www.alaraby.co.uk

73- نصحي **إبراهيم** محمد ، **الدراسات المستقبلة نشأتها، مفهومها، أهميتها**" تم تصفح الموقع يوم 03 أفريل 2018 على الرابط:

Kemanaonline.com,drnoshy,posts

74- الحسيني عبد الرحمان مترجما، "**الإرهاب في إفريقيا إنهاء العنف في مالي بين أبناء المجتمعات**" تم تصفح الموقع يوم 17 أفريل 20018، الرابط:

Alghad.com>articles

75- أخبار الأمم المتحدة، "**الأمم المتحدة تدعو إلى تعزيز تطبيق اتفاق السلام في مالي في ظل تدهور الوضع الأمني**" تم تصفح الموقع يوم 17 أفريل 2018 الرابط:

https://news.um,org

76- **مالي أطباء بلا حدود تحذر من استغلال المساعدات الإنسانية لغابات سياسية وعسكرية**، ثم تصفح الموقع يوم 18 أفريل 2018، الرابط:www.msf.org

77- لخضر بن عبد الباقي محمد، "**العوامل الداخلية للازمة نيجيريا**"، تم تصفح الموقع يوم 22 أفريل 2018، الرابط:www.alyazareera.net

78- تقرير سنوي، "**منظمة إفريقيا 2018/2017**، تم تصفح الموقع يوم: 22 أفريل 2018 الرابط: https://www.amnesty.org

79- حسن حمدي عبد الرحمان ، "**الصراعات والسياسية في إفريقيا...للأسباب والأنماط وآفاق المستقبل**"، تم تصفح الموقع يوم 21 افريل، الرابط:

WWW.quiraatafricam.com>hone>now

قائمة الملاحق

اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية
التى تحكم الجوانب المحددة
لمشكلات اللاجئين فى أفريقيا

Convention de l' OUA
régissant les aspects propres aux problèmes des réfugiés en Afrique

OAU Convention
Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa

UNHCR
UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES
NATINS UNIES HAUT COMMISSARIAT POUR LES RÉFUGÉIES
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين

إصـــدار :

قســم شئــون الإعــلام

P.O. Box 2500 - 1211 GENEVA 2 - SWITZERLAND
Tel. [41 22] 739 85 02
Fax [41 22] 739 73 15

www.unhcr.ch

UNHCR / PI / OAU - CONV.PM6 / SEPT. 1999

مراجعة الترجمة العربية والإخراج:
إشبيلية للنشر والترجمة

PUBLISHED BY
PUBLIC INFORMATIN SECTION
P.O. Box 2500 - 1211 GENEVA 2 - SWITZERLAND
Tel. [41 22] 739 85 02

PUBLIÉ PAR LE
SERVICE DE L'INFORMATION
CASE POSTALE 2500 - 1211 GENÈVE 2 - SUISSE
Fax [41 22] 739 73 15

www.unhcr.ch

UNHCR / PI / OAU - CONV.PM6 / SEPT. 1999

Checking Arabic Translation & Layout:
Eshbeilia for Publishing & Translation

اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية
التى تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين فى أفريقيا

التى اعتمدها
مجلس رؤساء الدول والحكومات
فى دورته العادية السادسة
أديس أبابا، ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩

والتى دخلت حيز النفاذ
فى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٤
وفقا للمادة الحادية عشر

النص نقلا عن
الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات رقم ١٤٦٩١

المفوضية السامية للأمم
المتحدة لشئون اللاجئين

ديباجـــة

نحن، *رؤساء الدول والحكومات*، المجتمعون بأديس أبابا، فى الفترة من ٦ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩،

إذ نلاحظ بقلق وجود عدد من اللاجئين فى أفريقيا يتزايد باستمرار، ولرغبتنا فى إيجاد الوسائل والسبل التى يمكن أن تخفف من وطأة بؤسهم ومعاناتهم وأن نوفر لهم حياة أكرم ومستقبلا أفضل،

وإذ ندرك أن مشكلات اللاجئين تحتاج إلى أن تعالج بطريقة إنسانية أساسا لإيجاد حل لها،

وإذا نشعر، مع ذلك، بأن مشكلات اللاجئين تشكل مصدرا للاحتكاك بين عدد كبير من الدول الأعضاء، ولرغبتنا فى القضاء على أسباب تلك الخلافات،

ولرغبتنا الشديدة فى أن نميز بين حقيقة اللاجئ الذى يسعى إلى أن يحيا حياة طبيعية هادئة وبين شخص يفر من بلده بغرض التحريض على ارتكاب الأعمال الهدامة من الخارج،

ولعزمنا على أن نعمل على إحباط نشاطات مثل تلك العناصر الهدامة، وفقا للإعلان الخاص بمشكلة أعمال التخريب والقرار الخاص بمشكلة اللاجئين الذى اعتمد فى مدينة أكرا عام ١٩٦٥،

وإذا نضع نصب أعيننا أن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان قد أكدا المبدأ القائل بأن جميع الناس يجب أن يتمتعوا بحرياتهم وحقوقهم الأساسية دون تفرقة،

وإذ نذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٣١٢ (الدورة الثانية

والعشرون) الصادر فى ١٤ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٦٧، والمتعلق بالإعلان الخاص باللجوء الإقليمى،

ولاقتناعنا بأن جميع المشكلات الخاصة بقارتنا يجب أن تحل بروح ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وفى إطار أفريقيا،

وإذ نعترف بأن اتفاقية الأمم المتحدة الصادرة فى ٢٨ تموز/ يوليه عام ١٩٥١، المعدلة ببروتوكول ٣١ كانون الثانى/ يناير عام ١٩٦٧، تشكل وثيقة أساسية وعالمية فيما يتعلق بوضع اللاجئين، وتعكس القلق العميق الذى تبديه الدول بالنسبة للاجئين ورغبتها فى أن تقر مبادئ عامة لمعاملتهم،

وإذ نذكر بالقرارين رقمى ٢٦ و١٠٤ لمؤتمرات مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية اللذان يناشدان الدول الأعضاء بالمنظمة التى لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاصين بوضع اللاجئين، أن تنضم إليهما، وأن تقوم فى الوقت نفسه بتطبيق أحكامهما على اللاجئين فى أفريقيا،

ولاقتناعنا بأن فاعلية الإجراءات التى توصى بها الاتفاقية الحالية لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين فى أفريقيا تحتم إقامة تعاون وثيق ومستمر بين منظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين،

فقد اتفقنا على الأحكام الآتية :

المادة الأولى

تعريف مصطلح «لاجئ»

١ ـ لأغراض هذه الاتفاقية، ينطبق مصطلح «لاجئ» على كل شخص يجد نفسه خارج البلد الذى يحمل جنسيته، نتيجة لوجود خوف له ما يبرره لديه من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، ولايستطيع أو لايرغب ـ من جراء ذلك الخوف ـ فى الاستفادة من حماية ذلك البلد، أو كل شخص لايتمتع بجنسية ويجد نفسه خارج البلد محل

إقامته السابقة المعتادة بسبب مثل تلك الأحداث - ولايستطيع أو يرّغب - بسبب ذلك الخوف - فى أن يعود إليه.

٢- ينطبق مصطلح (لاجئ) كذلك على كل شخص، يجد نفسه مضطرا، بسبب عدوان، أو احتلال خارجى، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام فى جزء من بلد منشئه الأصلى، أو من البلد الذى يحمل جنسيته، أو فى أراضى أى منهما بالكامل، إلى أن يترك محل إقامته المعتادة ليبحث عن ملجأ له فى مكان آخر خارج بلد منشئه الأصلى أو البلد الذى يحمل جنسيته.

٣- تعنى عبارة «البلد الذى يحمل جنسيته»، فى حالة شخص يتمتع بعدة جنسيات، كل بلد من البلدان التى يحمل هذا الشخص جنسيتها، ولايمكن أن يعتبر شخص غير متمتع بحماية البلد الذى يحمل جنسيته، إذا لم يطالب، بدون أى سبب وجيه يستند إلى خوف له ما يبرره، بحماية أحد البلدان التى يتمتع بجنسيتها.

٤- لاتسرى أحكام هذه الاتفاقية على أى لاجئ فى الحالات التالية:

(أ) إذا كان هذا الشخص قد عاد من جديد بمحض إرادته للاستفادة من حماية البلد الذى يحمل جنسيته، أو

(ب) إذا كان قد استرد جنسيته بمحض اختياره بعد أن كان قد فقدها، أو

(جـ) إذا كان قد اكتسب جنسية جديدة، وأصبح يتمتع بحماية البلد الجديد الذى يحمل جنسيته، أو

(د) إذا كان قد عاد بمحض إرادته ليقيم فى البلد الذى تركه أو الذى بقى خارجه خشية التعرض للاضطهاد فيه، أو

(هـ) إذا لم يعد فى استطاعته الاستمرار فى رفض الاستفادة من حماية البلد الذى يحمل جنسيته، بسبب زوال الظروف التى أدت إلى اعتباره لاجئا، أو

(و) إذا كان قد ارتكب جرما خطيرا ذا طابع غير سياسى خارج البلد الذى منحه اللجوء بعد أن يكون قد قبله باعتباره لاجئا، أو

(ز) إذا كان قد خالف بشكل خطير الأهداف والأغراض التى ترمى هذه الاتفاقية إلى تحقيقها.

٥- لاتنطبق أحكام هذه الاتفاقية على أى شخص يكون لدى دولة اللجوء أسباب قوية لأن تعتبره من أجلها:

(أ) قد ارتكب جريمة ضد السلم، أو جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، وفقا للتعاريف التى نصت عليها الوثائق الدولية التى تمت صياغة أحكامها لمواجهة تلك الجرائم؛

(ب) قد ارتكب جريمة خطيرة ذات طابع غير سياسى خارج البلد الذى لجأ إليه قبل اعتباره لاجئا به؛

(جـ) قد أصبح متهما بارتكاب أعمال منافية لأهداف ومبادئ منظمة الوحدة الأفريقية؛

(د) قد أصبح متهما بارتكاب أعمال منافية لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

٦- بموجب هذه الاتفاقية، يكون من حق الدول المتعاقدة أن تحدد ما إذا كان مقدم طلب اللجوء لاجئا أما لا.

المادة الثانية

اللجـوء

١- تتعهد الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية ببذل أقصى مساعيها، فى إطار التشريعات الخاصة بها، لإيواء وكفالة استقرار أولئك اللاجئين الذين لايستطيعون أو لايرغبون، لأسباب وجيهة، فى العودة إلى بلد منشئهم الأصلى، أو البلد الذى يحملون جنسيته.

٢- يعتبر منح حق اللجوء للاجئين عملا سلميا وإنسانيا ولايمكن أن يعتبر من جانب أية دولة عضو عملا غير ودى.

٣ـ لايجوز لدولة عضو أن تخضع أى شخص لإجراءات كالمنع من عبور الحدود أو الطرد أو الإبعاد، وهى إجراءات قد تضطره إلى العودة أو إلى البقاء فى بلد تتعرض فيه حياته أو سلامته الشخصية أو حريته للخطر كما تنص عليه الأسباب المبينة فى المادة الأولى (الفقرتان الأولى والثانية).

٤ـ عندما تصادف دولة عضو صعابا فى الاستمرار فى منح حق اللجوء للاجئين، فإنه يمكن لتلك الدولة العضو أن توجه نداء لبقية الدول الأعضاء، سواء مباشرة أو بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية، وينبغى أن تتخذ تلك الدول الأعضاء الأخرى، بروح من التضامن الأفريقى والتعاون الدولى، إجراءات مناسبة لتخفيف العبء الملقى على عاتق الدولة العضو المذكورة التى تمنح حق اللجوء.

٥ـ يمكن لكل لاجئ لم ينل حق الإقامة فى أى بلد من بلدان اللجوء أن يُقبل بصفة مؤقتة فى أول بلد يلجأ إليه بصفة لاجئ ريثما تتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة توطينه وفقا لما نصت عليه الفقرة السابقة.

٦ـ ينبغى على بلدان اللجوء، لأسباب تتعلق بالأمن، وفى حدود إمكانياتها، أن تجعل إقامة اللاجئين على مسافة معقولة من حدود بلد منشئهم الأصلى.

المادة الثالثة

تحريم ممارسة الأنشطة الهدامة

١ـ تقع على عاتق كل لاجئ التزامات تجاه البلد الذى يقيم فيه، تتطلب منه أن يقوم بصفة خاصة بالامتثال للقوانين والأحكام المعمول بها فى هذا البلد، وأن ينصاع كذلك للإجراءات التى تهدف إلى المحافظة على النظام العام. وينبغى عليه فوق ذلك أن يمتنع عن ممارسة أى عمل هدام موجه ضد أى بلد عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية.

٢ـ تتعهد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية بأن تحظر على اللاجئين المقيمين فى أراضيها مهاجمة أية دول عضو فى المنظمة، بأية أعمال من شأنها أن تؤدى إلى

نشوب توترات بين الدول الأعضاء، ولاسيما من خلال استخدام السلاح أو عن طريق الصحافة أو الإذاعة.

المادة الرابعة

عدم التمييز

تتعهد الدول الأعضاء بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية على جميع اللاجئين، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو اعتناق آراء سياسية معينة.

المادة الخامسة

الإعادة الطوعية إلى الوطن

١ـ يجب أساسا احترام طابع الرغبة الطوعية لعملية إعادة أى شخص إلى وطنه فى جميع الحالات ولايجوز إعادة أى لاجئ إلى وطنه رغما عن إرادته.

٢ـ ينبغى على بلد اللجوء، بالتعاون مع بلد المنشأ الأصلى، أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بضمان العودة السالمة للاجئين الذين يطلبون إعادتهم إلى ديارهم.

٣ـ ينبغى على بلد المنشأ الأصلى الذى يستقبل اللاجئين العائدين أن ييسر إعادة توطينهم وأن يمنحهم جميع الحقوق والمزايا الممنوحة لمواطنيه وأن يخضعهم لنفس الالتزامات السارية عليهم.

٤ـ يجب ألا يتعرض اللاجئيون العائدون بمحض إراداتهم إلى بلدهم لأية عقوبة بسبب تركهم له لأى سبب يكون قد أدى إلى اعتبارهم لاجئين. ويجب أن توجه نداءات، كلما لزم الأمر، عن طريق أجهزة الإعلام القومية أو الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية لدعوة اللاجئين للعودة إلى بلدهم وإعطائهم ضمانات بأن تتيح لهم الأوضاع الجديدة السائدة فى بلد منشئهم الأصلى بأن يعودوا إليها دون التعرض لأية مخاطر وأن يستأنفوا حياتهم بشكل طبيعى وهادئ دون خوف من التعرض للمضايقات أو العقاب، كما يجب على بلد اللجوء أن يسلم اللاجئين نص هذا النداء وأن يفسره لهم بوضوح.

٥ـ من حق اللاجئين الذين يقررون بمحض إرادتهم العودة إلى أوطانهم، وفقا لهذه الضمانات أو من تلقاء أنفسهم، أن يلقوا من بلد اللجوء ومن بلد المنشأ الأصلى وكذا من الأجهزة الطوعية التى تعرض عليهم رعايتها ومن المنظمات الدولية والحكومية، كل مساعدة ممكنة لتيسير عودتهم.

المادة السادسة

وثائق السفر

١ ـ وفقا لأحكام المادة الثالثة، تصدر الدول الأعضاء للاجئين المقيمين بصفة قانونية فى أراضيها وثائق سفر وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين والجدول والملحق المرفقين بها، من أجل إتاحة فرص السفر لهم خارج هذه الأراضى، إلا إذا تعارض ذلك مع ما تقتضيه دواعى قوية تتعلق بالأمن القومى أو النظام العام. ويمكن للدول الأعضاء أن تصدر مثل هذه الوثيقة لأى لاجئ آخر يوجد على أراضيها.

٢ ـ عندما يقبل بلد اللجوء الأفريقى الثانى لاجئا يأتيه من بلد اللجوء الأول، فإن بلد اللجوء الأول يمكن أن يُعفى من إصدار وثيقة سفر تنص على الحق فى العودة.

٣ ـ تعترف الدول الأعضاء بوثائق السفر الممنوحة للاجئين بموجب اتفاقات دولية سابقة من قبل دول أطراف فى هذه الاتفاقات، وتعتبر تلك الوثائق كما لو كانت قد منحت للاجئين بمقتضى هذه المادة.

المادة السابعة

تعاون السلطات الوطنية مع منظمة الوحدة الأفريقية

تتعهد الدول الأعضاء، لكى تتيح للأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية تقديم تقارير إلى الأجهزة المختصة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بأن تقدم للأمانة العامة للمنظمة ـ بالصورة المناسبة ـ المعلومات والبيانات الإحصائية التى تطلبها والخاصة بمايلى:

(أ) حالة اللاجئين،

(ب) تطبيق هذه الاتفاقية،

(جـ) القوانين واللوائح والقرارات السارية، أو التى قد تسرى بعد هذه الاتفاقية، فيما يختص باللاجئين.

المادة الثامنة

التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين

١- تتعاون الدول الأعضاء مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

٢- تشكل هذه الاتفاقية الحالية العنصر المكمل الإقليمى الفعال فى القارة الأفريقية لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

المادة التاسعة

حل المنازعات

كل نزاع ينشأ بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقية خاص بتفسيرها أو بتطبيقها، ليس فى الإمكان حله بوسائل أخرى، يتم عرضه على لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بناء على طلب أى من الأطراف المتنازعة.

المادة العاشرة

التوقيع والتصديق

١- يفتح باب التوقيع والموافقة على هذه الاتفاقية أمام كل الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية، وتقوم الدول الموقعة بالتصديق عليها تبعا للقواعد الدستورية الخاصة بكل منها. وقد تم إيداع وثائق التصديق لدى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٢- يتم إيداع الوثيقة الأصلية، المكتوبة إذا أمكن بلغات أفريقية، وكذا باللغتين الفرنسية والإنجليزية، وجميع النصوص التى تؤكدها، لدى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٣ـ يمكن لأى دولة أفريقية مستقلة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية أن تقوم فى أى وقت بإخطار الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية بانضمامها إلى هذه الاتفاقية.

المادة الحادية عشر

العمل بنصوص الاتفاقية

يتم العمل بنصوص الاتفاقية بمجرد أن يقوم ثلث الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية بإيداع وثائق التصديق عليها.

المادة الثانية عشر

التعديـــل

يمكن أن تعدل هذه الاتفاقية أو أن تنقح إذا تقدمت أية دولة عضو بطلب مكتوب للأمين العام الإدارى بهذا الخصوص، على ألا يقدم التعديل المقترح لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات للنظر فيه إلا بعد أن تُخطر به كل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المرعية ويمر عام على تقديمه. ولايعمل بهذه التعديلات إلا بعد الحصول على موافقة ثلثى الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية على الأقل.

المادة الثالثة عشر

وقف العمل بأحكام الاتفاقية

١ ـ يمكن لأية دولة عضو فى هذه الاتفاقية أن تلغى العمل بأحكام الاتفاقية بإخطار مكتوب يقدم للأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية.

٢ ـ إذا لم يسحب هذا الإخطار بعد مرور سنة من تقديمه، فإن الاتفاقية يبطل تطبيقها على الدولة المذكورة.

المادة الرابعة عشر

يقوم الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية، بمجرد سريان العمل بهذه

الاتفاقية، بإيداعها لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وفقا لنصوص المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الخامسة عشر

الإخطارات المقدمة من الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية

يقوم الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الأفريقية بإخطار جميع الدول الأعضاء بالمنظمة بمايلى:

(أ) التوقيعات والتصديقات وعمليات الانضمام إلى الاتفاقية وفقا للمادة العاشرة؛

(ب) سريان الاتفاقية بمقتضى المادة الثانية؛

(جـ) طلبات التعديل بموجب نصوص المادة الثانية عشر؛

(د) طلبات وقف العمل بأحكام الاتفاقية كما ورد بالمادة الثالثة عشر.

وبناء عليه فقد قمنا نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

١ـ إثيوبيا
٢ـ أوغندا
٣ـ بوتسوانا
٤ـ بوروندى
٥ـ تشاد
٦ـ توغو
٧ـ تونس
٨ـ الجزائر
٩ـ جمهورية أفريقيا الوسطى
١٠ـ جمهورية تنزانيا المتحدة
١١ـ الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية)
١٢ـ داهومى (بنين)
١٣ـ رواندا
١٤ـ زامبيا
١٥ـ ساحل العاج (كوت ديفوار)
١٦ـ السنغال
١٧ـ سوازيلند
١٨ـ السودان
١٩ـ سيراليون
٢٠ـ الصومال
٢١ـ الغابون
٢٢ـ غامبيا
٢٣ـ غانا
٢٤ـ غينيا
٢٥ـ غينيا الإستوائية
٢٦ـ فولتا العليا (بوركينا فاصو)
٢٧ـ الكاميرون
٢٨ـ الكونغو (برزافيل)
٢٩ـ الكونغو (كينشاسا) (جمهورية الكونغو الديمقراطية)
٣٠ـ كينيا
٣١ـ ليبريا
٣٢ـ ليبيا
٣٣ـ ليسوتو
٣٤ـ مالى
٣٥ـ مدغشقر
٣٦ـ المغرب
٣٧ـ ملاوى
٣٨ـ موريتانيا
٣٩ـ موريشيوس
٤٠ـ النيجر
٤١ـ نيجيريا

تم التوقيع على هذه الاتفاقية فى مدينة أديس أبابا فى هذا اليوم الموافق ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩.

الدول الأطراف فى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التى تحكم الجوانب المحددة لمشكلة اللاجئين فى أفريقيا منذ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩

تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ: ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٤

فى الأول من آذار/ مارس ٢٠٠٤

العدد الإجمالى للدول الموقعة : ٣٥

إجمالى عدد الدول الأطراف : ٤٥

أحدث دولة طرف فى الاتفاقية

كوت ديفوار ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٨

البلدان	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	تاريخ إيداع وثائق الانضمام
إثيوبيا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٥ أكتوبر ١٩٧٣	٢٥ أكتوبر ١٩٧٣
أنغولا		٣٠ أبريل ١٩٨١	٣ ديسمبر ١٩٨٢
أوغندا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٢٤ يوليه ١٩٨٧	٧ أغسطس ١٩٨٧
بتسوانا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٤ مايو ١٩٩٥	١٦ مايو ١٩٩٥
بنين	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٢٦ فبراير ١٩٧٣	١٢ مارس ١٩٧٣
بوركينا فاصو	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٩ مارس ١٩٧٤	١٦ أغسطس ١٩٧٨
بوروندى	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٣١ أكتوبر ١٩٧٥	١٠ ديسمبر ١٩٧٥
تشاد	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٢ أغسطس ١٩٨١	١٠ سبتمبر ١٩٨١
توغو	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٠ أبريل ١٩٧٠	٢٨ مايو ١٩٧٠
تونس	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٧ نوفمبر ١٩٨٩	١٨ ديسمبر ١٩٨٩
تنزانيا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٠ يناير ١٩٧٥	٢٤ يناير ١٩٧٥
الجزائر	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٢٤ مايو ١٩٧٤	٢٠ يونيه ١٩٧٤
الجماهيرية العربية الليبية		٢٥ أبريل ١٩٨١	١٧ يوليه ١٩٨١
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٢٣ يوليه ١٩٧٠	٩ أغسطس ١٩٧٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٤ فبراير ١٩٧٣	٤ مايو ١٩٧٣
جنوب أفريقيا		١٥ ديسمبر ١٩٩٥	١٥ يناير ١٩٩٦
الرأس الأخضر		١٦ فبراير ١٩٨٩	٩ مارس ١٩٨٩
رواندا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٩ نوفمبر ١٩٧٩	٤ فبراير ١٩٨٠

زامبيا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٣٠ يوليه	١٩٧٣	١٥ أغسطس	١٩٧٣
زيمبابوى		٢٨ سبتمبر	١٩٨٥	١٧ أكتوبر	١٩٨٥
السنغال	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١ أبريل	١٩٧١	٢١ مايو	١٩٧١
سوازيلند	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٦ يناير	١٩٨٩	٩ فبراير	١٩٨٩
السودان	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٢٤ ديسمبر	١٩٧٢	١٢ يناير	١٩٧٥
سيراليون		٢٨ ديسمبر	١٩٨٧	١٤ مارس	١٩٨٨
سيشل		١١ سبتمبر	١٩٨٠	٢٤ سبتمبر	١٩٨٠
الصومال	١٠ سبتمبر ١٩٦٩				
الغابون		٢١ مارس	١٩٨٦	٢٦ يونيه	١٩٨٦
غامبيا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٢ نوفمبر	١٩٨٠	١٦ مارس	١٩٨١
غانا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٩ يونيه	١٩٧٥	١٩ يونيه	١٩٧٥
غينيا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٨ أكتوبر	١٩٧٢	١٦ أبريل	١٩٧٣
غينيا الإستوائية	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٨ سبتمبر	١٩٨٠	٢٨ يناير	١٩٨١
غينيا بيساو		٢٧ يونيه	١٩٨٩	١٢ يوليه	١٩٩٠
الكاميرون	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٧ سبتمبر	١٩٨٥	١٠ يناير	١٩٨٦
كوت ديفوار	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٢٦ فبراير	١٩٩٨	٢٠ أبريل	١٩٩٨
الكونغو	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٦ يناير	١٩٧١	١ فبراير	١٩٧١
كينيا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٢٣ يونيه	١٩٩٢	٤ فبراير	١٩٩٣
ليبريا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١ أكتوبر	١٩٧١	٧ فبراير	١٩٧٢
ليسوتو		١٨ نوفمبر	١٩٨٨	٣٠ ديسمبر	١٩٨٨
مالى	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٠ أكتوبر	١٩٨١	١٦ نوفمبر	١٩٨١
مدغشقر	١٠ سبتمبر ١٩٦٩				
مصر		١٢ يونيه	١٩٨٠	١٧ نوفمبر	١٩٨٠
المغرب[١]	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٣ مايو	١٩٧٤	١٦ يوليه	١٩٧٤
ملاوى		٤ نوفمبر	١٩٨٧	٢ ديسمبر	١٩٨٧
موريتانيا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٢٢ يوليه	١٩٧٢	٤ أغسطس	١٩٧٢
موريشيوس	١٠ سبتمبر ١٩٦٩				
موزامبيق		٢٢ فبراير	١٩٨٩	٧ مارس	١٩٩٠
النيجر	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	١٦ سبتمبر	١٩٧١	٢٩ سبتمبر	١٩٧١
نيجيريا	١٠ سبتمبر ١٩٦٩	٢٣ مايو	١٩٨٦	٢٤ يونيه	١٩٨٦

(١) لم تعد حاليا دولة عضو فى المنظمة.

الخريطة رقم: 01

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/201412972843923537.html

الخريطة رقم: 02

يسافر معظم المهاجرين شمالاً من النيجر، وفي نهاية المطاف، يتجهون غرباً إلى المغرب أو شرقاً إلى ليبيا عبر هذه المسارات

https://www.irinnews.org/ar/%D8%AA%D8%AD%82%D9%8A%D